هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

التقرير السنوي السادس

للسنة المالية (2016-2017)

دولة الكويت

هيئة أسواق المال

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة أسواق المال

حضرة صاحب السمو الشيخ

صبـاح الأحمـد الجابـر الصبـاح

أمـيـــر دولـــة الكـويـــت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة	6
مقدمة	11
الفصل الأول: هيئة أسواق المال.. الرؤية والرسالة والأهداف	13
التأسيس	15
الأهداف الأساسية للهيئة	15
رؤيتنا	15
رسالتنا	15
قيم الهيئة ومبادؤها	15
الأهداف الاستراتيجية للهيئة	16
الهيكل التنظيمي للهيئة	16
الفصل الثاني: إنجازات الهيئة للسنة المالية 2017/2016	19
تمهيد	21
حوكمة هيئة أسواق المال	22
إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين	35
• المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	35
• مجلس التأديب	37
• لجنة الشكاوى والتظلمات	37
• مكتب التدقيق الداخلي	38
إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها	39
أولاً: المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال	39
أ. الجانب التشريعي واللائحي	39
ب. الجانب القانوني والقضائي	40
ثانياً: المجال التنظيمي	43
أ. تنظيم الأسواق	43
ب. أنظمة الاستثمار الجماعي	52
ج. الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة	54
د. الإجراءات الخاصة بتوفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة	61
هـ. حوكمة الشركات	62
و. الاندماج والاستحواذ	62
ثالثاً: المجال الرقابي	63
أ. الإجراءات التفتيشية والرقابة المكتبية	63
ب. الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق	65
ج. الإفصاح والشفافية	66
د. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	68
رابعاً: المجال التوعوي	69
أ. الفعاليات التوعوية	69
ب. التقرير السنوي الخامس للهيئة	77
ج. الإصدارات التوعوية	77
د. الإعلانات التوعوية والبيانات الصحفية	78
هـ. أنشطة توعوية مرئية ومسموعة	78
و. الرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي	79
ن. المؤتمر السنوي للهيئة	79
ي. مذكرات تفاهم وتعاون مشترك في المجال التوعوي	83
خامساً: مجال التعاون العربي والدولي المشترك	86
إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلي	90
أ. تنظيم وتطوير الموارد البشرية	90
ب. تنظيم الشؤون المالية والخزينة	91
ج. التنظيم والتحديث التقني	92
د. تطوير الأداء وإدارة المخاطر	94
الفصل الثالث: الرؤى والتطلعات المستقبلية	95
البيانات المالية للسنة المالية 2017/2016	101

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة

السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف
رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي

السيد/ مشعل مساعد العصيمي
نائب رئيس مجلس المفوضين

السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزيدي
عضو مجلس المفوضين

السيد/ د. فيصل عبد الوهاب الفهد
عضو مجلس المفوضين

السيد / خليفة عبد الله ضاحي العجيل
عضو مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي السادس لهيئة أسواق المال عن السنة المالية (2017/2016) متضمناً أبرز إنجازات الهيئة لتلك السنة المالية والتي تندرج في إطار سعي الهيئة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها، إضافة إلى البيانات المالية المدققة للسنة المالية ذاتها، كما يتضمن عرضاً موجزاً لرؤاها المستقبلية للسنوات القليلة القادمة.

وهناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من السنة المالية (2017/2016) تتويجاً لمرحلةٍ أولى في مسار تنظيم أنشطة الأوراق المالية أعقبت تأسيس الهيئة واكتملت معها إلى حدٍ بعيد مقومات البيئة التنظيمية والتشريعية الخاصة بتلك الأنشطة، وبدايةً لمرحلةٍ جديدة تستهدف العمل على تحقيق التوجهات الاستراتيجية الطموحة للهيئة والتي يأتي في طليعتها الارتقاء بتصنيف سوق الأوراق المالية والتوافق مع المعايير الدولية والانضمام لعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

عودٌ على بدء، يمكن القول بأن السنة المالية 2017/2016 كانت حافلة بإنجازاتها ومبادراتها الاستراتيجية على حدٍ سواء، فبالنسبة لإنجازات الهيئة التي تخطت بها مهامها التقليدية المعتادة، يمكن الإشارة إلى أحداث أربعة شهدتها تلك السنة المالية ومنحتها استثنائية مستحقة أولها يتمثل في تحويل مرفق سوق الكويت للاوراق المالية إلى شركة مساهمة تدار وفق الاليات المتبعة في القطاع الخاص حيث عهد لشركة البورصة بإدارتها اعتبارا من شهر اكتوبر 2016، أما ثانيها فيتمثل في دخول قواعد حوكمة الشركات حيز التطبيق وبنجاحٍ ملحوظ في اواخر يونيو، اما ثالث تلك الاحداث فتمثل في صدور قرار الهيئة رقم (72) لسنة 2016 الخاص بتطبيق منظومة مابعد التداول وهذا ما أشارت اليه بورصة فاينانشيل تايمز للأوراق المالية (FTSE) خلال مراجعتها السنوية لمعايير الارتقاء بتصنيف سوق الكويت للأوراق المالية والذي تمثل تلك المنظومة ركيزة اساسية لتحقيقه.

اما اخر تلك الاحداث فيمثله مشروع الافصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL الذي يضمن بلا شك زيادة تنافسية السوق المحلي وتحسين المناخ الاستثماري على وجه العموم وذلك من خلال تعزيز الشفافية والافصاح وتلبية متطلبات الجهات الرقابية المحلية الاخرى عبر تزويدها بما تحتاجه من بيانات متعلقة بأعمال الاشخاص المرخص لهم او الشركات المدرجة على حد سواء.

وغني عن القول، بأن مبادراتٍ عدة لتحقيق التوجهات المستهدفة تم البدء بها خلال السنة المالية الماضية لعل أبرزها تمثل كما ذكرنا آنفاً بإدارة مرفق السوق وفق آليات القطاع الخاص، وثمة مبادراتٍ طموحة على صعيده كتقسيمه لمستويات عدة وفق معايير محددة وتطبيق قواعد التداول خارج المنصة وتطبيق ادوات استثمارية جديدة للصفقات الخاصة وصانع السوق والبيع على المكشوف وتحديث وتطوير كفاءة وفاعلية التداول، وكذلك تعزيز الادارة الرشيدة، ومستويات السيولة وجذب الاستثمارات المؤسسية والأجنبية وتهيئة الاطراف المشاركة في عملية التداول ومابعده للعمل كمنظومة متكاملة.

وأود الاشارة إلى ان انجازات الهيئة لا تقتصر على الانجازات الاستثنائية آنفة الذكر بل تتخطى ذلك إلى انجاز خطوات هامة في مجالات عمل الهيئة كافة: التشريعية والتنظيمية والاشرافية والتقنية والتوعوية، والتي سأترك تفاصيلها كاملة للتقرير السنوي.

اما التوجهات الاستراتيجية التي بدأناها في هيئة اسواق المال خلال السنة المالية الماضية فيتمثل أبرزها في المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية وهو توجه استراتيجي يؤسس لتجربة رائدة اقليميا تتخطى حدود الادوار المعتادة للجهات الرقابية على أنشطة الأوراق المالية والتي تقتصر عادة على الاطر الخاصة بالاشخاص المرخص لهم والمستثمرين بشتى فئاتهم، اذ يستهدف هذا المشروع تعزيز تلك الثقافة في اوساط مجتمعية مختلفة لا سيما في القطاع التعليمي بمراحله المختلفة المتوسطة والثانوية والجامعية بهدف تأهيل الاجيال القادمة بما يلبي احتياجات سوق العمل ويتفق والتوجهات التنموية للدولة.

كما أود التأكيد ايضاً على ان توجهاتنا الاستراتيجية في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية لا تقف عند حدود ما ذكرناه سابقا بل تتخطى ذلك لتوجهات طموحة تترجم رؤانا المستقبلية بعيدة المدى والتي يتضمنها بدورها التقرير السنوي الذي آمل ان يقدم صورة حقيقة ويعكس واقع انجازاتنا وما نطمح إلى تحقيقه في الان ذاته.

وفي الختام لا يسعني وبالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال وبإسم كافة العاملين فيها إلا أن اتقدم باسمى ايات الشكر والامتنان لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رعايتهم السامية وتوجيهاتهم الحكيمة التي كان لها عظيم الاثر في نجاحنا في تحقيق توجهاتنا.

كما اتوجه بالشكر لكل من ساهم بإنجاح جهودنا التطويرية والتنظيمية والاشرافية على أنشطة الأوراق المالية من شركائنا في اداء تلك المهام من مختلف الجهات ذات الصلة بتلك الأنشطة من اشخاص مرخص لهم ومتداولين ومستثمرين على حد سواء.

واسأل المولى عز وجل ان يسدد خطانا لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا.

والله ولي التوفيق،

د. نايف فلاح مبارك الحجرف

رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال

مقدمة

هيئة أسواق المال

مقـــدمـــة

تبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من أبريل وتنتهي في نهاية مارس من كل عام، وفقاً للمادة (18) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والتي نصت على: "**يكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بقانون وتعد وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية. مع مراعاة أحكام المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي. وتبدأ السنة المالية في الأول من أبريل وتنتهي في نهاية مارس من كل عام وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المالية لتصرف الهيئة في أموالها. والدفاتر التي تمسكها لضبط عملياتها وكيفية مراقبة حساباتها ويكون لرئيس مجلس المفوضين اختصاصات وزير المالية فيما يخص أحكام المرسوم بالقانون المشار إليه**".

أما التقرير السنوي للهيئة فيمثل استحقاقاً قانونياً سنوياً وفقاً لحكم المادة (25) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والتي نصت على ان "**تقدم الهيئة للوزير المختص تقريراً سنوياً يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها، وأعمالها، وإنجازاتها في تطوير وتنمية السوق خلال السنة المنقضية، على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات**".

استجابة للاستحقاقات تلك، فقد قامت هيئة أسواق المال بإعداد تقريرها السنوي المطلوب بإعتباره استحقاقاً قانونياً أولاً، ولأهميته كإحدى أهم الأدوات لتقييم ما تم إنجازه خلال السنة المالية موضع التقرير ثانياً.

التقرير السنوي السادس لهيئة أسواق المال للسنة المالية 2017/2016 يستعرض أهم إنجازات الهيئة لتلك السنة المالية موزعةً وفقاً لسائر أنشطتها وفق أربعة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول: هيئة اسواق المال.. الرؤية والرسالة والاهداف.

الفصل الثاني: إنجازات الهيئة للسنة المالية 2017/2016.

الفصل الثالث: الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة.

الفصل الرابع: البيانات المالية للسنة المالية 2017/2016.

هيئة أسواق المال

الفصل الأول

هيئة أسواق المال..
الرؤية والرسالة والأهداف

هيئة أسواق المال

التأسيس

"هيئة أسواق المال" هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، أُنشئت بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الصادر في 21 فبراير من عام 2010 م والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010م، مع الإشارة إلى صدور القانون رقم 108 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 23 يوليو 2014 م ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014م وكذلك إلى صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 4 مايو 2015 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015 م.

وتتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة على الجهات الخاضعة لرقابتها.

الأهداف الأساسية للهيئة

تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته تحديداً لأهداف الهيئة وفق الاتي:

1- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
2- تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
3- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
4- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
5- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
7- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

رؤيتنا

بناء هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين.

رسالتنا

تلتزم الهيئة بتوفير نظام إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية.

قيم الهيئة ومبادؤها

المسؤولية: التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال.

التميـــز: الالتزام بالقيام بدور الهيئة بدرجة عالية من الإتقان والحرفية.

العـــدل: العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

الكفـــاءة: الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة.

النـزاهـــة: الالتزام بالحيادية والمبادئ الأخلاقية المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين مع الهيئة.

الشـراكـــة: العمل بروح الفريق والشراكة مع الجهات الرقابية الاخرى، وكذلك مع الجهات المرخص لها من قبل الهيئة.

الشفافيـة: بناء السياسات والقواعد والإجراءات الداعمة للإفصاح والشفافية.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة

1- تطوير وتعزيز كفاءة البيئة التشريعية لأسواق المال والاستثمار.
2- الارتقاء بكفاءة وفاعلية المنظومة الإشرافية والرقابية للهيئة وإنفاذ القانون.
3- تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة إقليمياً.
4- تنمية الوعي الاستثماري والقانوني وإرساء قواعد السلوك المهني.
5- الارتقاء بأداء الهيئة ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي لقطاعاتها وإداراتها المختلفة.

الهيكل التنظيمي للهيئة

أشارت المادة 4-19 من الكتاب الثاني للائحة التنفيذية إلى اختصاص مجلس المفوضين دون غيره بوضع واعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وجداول الصلاحيات الإدارية والمالية، وله إدخال التعديلات اللازمة عليها كلما اقتضى الأمر ذلك.

والهيكل التنظيمي للهيئة، يتبع بمجلس مفوضي هيئة أسواق المال مجلسين اثنين (المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، مجلس التأديب)، وثلاث من اللجان (التدقيق الداخلي، المزايا وشؤون العاملين، الشكاوى والتظلمات)، ومكتبين (أمانة السر، المستشارين)، إضافةً إلى مكتب التدقيق الداخلي الذي يتبع لجنة التدقيق الداخلي.

كما يتبع برئيس الهيئة – المدير التنفيذي إضافةً إلى مرفق سوق الكويت للأوراق المالية، سبعة مكاتب هي (مكتب المدير التنفيذي، التنسيق والمتابعة، التوعية، العلاقات العامة والإعلام، العلاقات الدولية، الاستراتيجيات، تطوير الأداء وإدارة المخاطر).

كما يضم الهيكل التنظيمي للهيئة أربعة قطاعات رئيسية في كل منها مكتب للتنسيق والمتابعة ويتبع كلاً منها عددٌ من الإدارات وفق التالي:

- **قطاع الأسواق:**

وتتبعه الإدارات التالية (تنظيم الأسواق، الدراسات وتنمية الأسواق، الاندماج والاستحواذ، متابعة عمليات الأسواق، الإفصاح).

- **قطاع الإشراف:**

وتتبعه الإدارات التالية (التراخيص والتسجيل، تنظيم وحوكمة الشركات، أنظمة الاستثمار الجماعي، الرقابة المكتبية، التفتيش الميداني).

- **قطاع الشؤون القانونية:**

وتتبعه الإدارات التالية (الدراسات القانونية، التحقيق، القضايا والتحكيم)

- **قطاع الخدمات المساندة:**

وتتبعه إضافةً إلى وحدة متابعة مشاريع تقنية المعلومات كلٌ من إدارات (الشؤون المالية والخزينة، الموارد البشرية، تقنية المعلومات).

الهيكل التنظيمي:

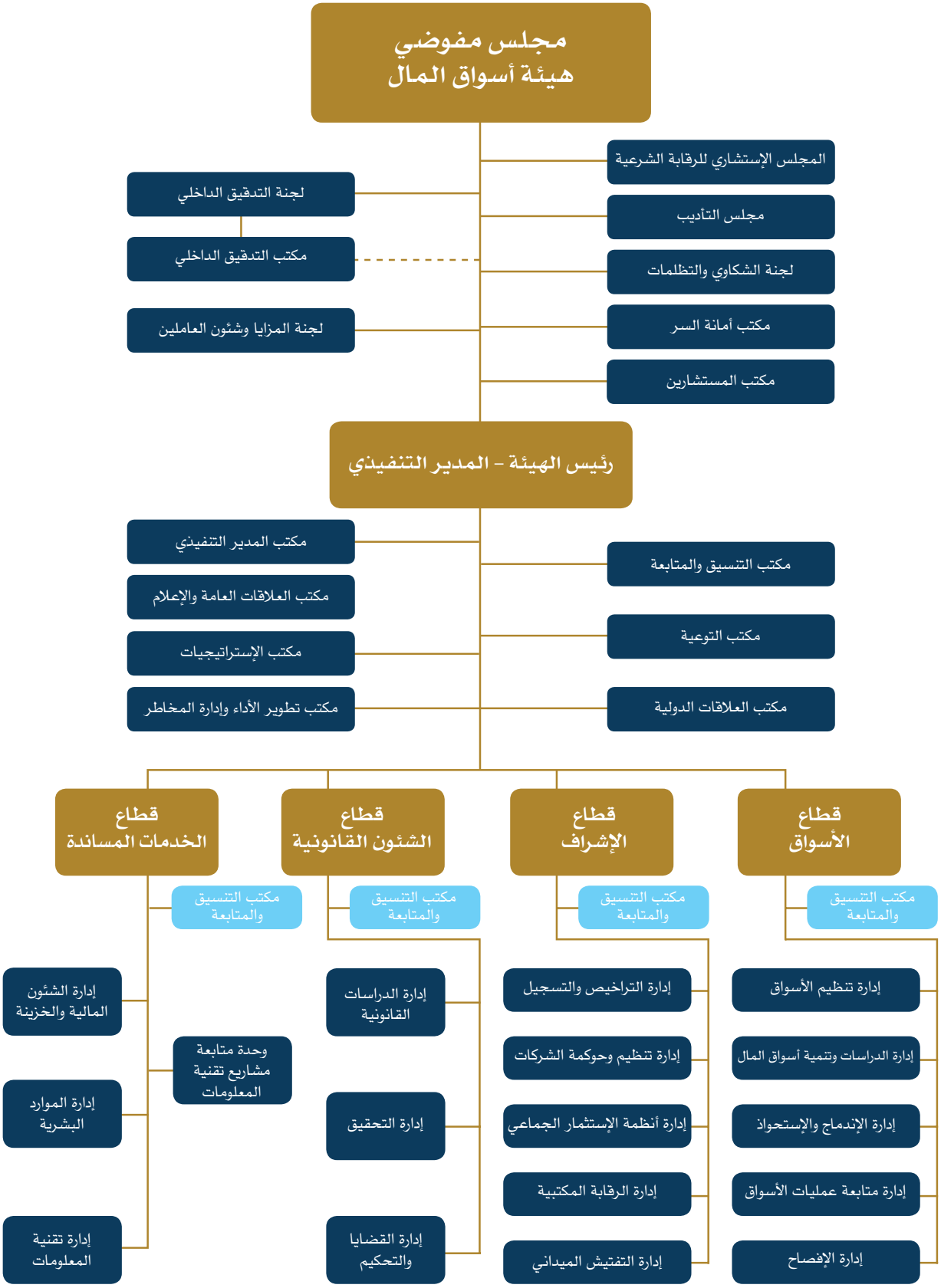

هيئة أسواق المال

الفصل الثاني
إنجازات الهيئة للسنة المالية 2017/2016

هيئة أسواق المال

تمهيد

استمراراً لنهجها في العام الماضي وتنفيذاً لالتزامها قبيل وضع قواعد حوكمة الشركات موضع التطبيق اعتباراً من 30 يونيو 2016 بشأن تقديم تقرير سنوي عن حوكمة الشركات لتقدم الهيئة بذلك نموذجاً للتقيد والالتزام بتطبيق تعليماتها، فقد قامت الهيئة بإعداد ثاني تقاريرها لحوكمة الشركات وقامت بتضمينه تقريرها السنوي الحالي إسوة بما تم في تقريرها الأول للسنة المالية السابقة. حيث يقدم هذا التقرير موجزاً لأهم إنجازات الهيئة وفق الآلية والنماذج المعتمدة في إعداد تقارير الحوكمة.

أما التقرير السنوي الشامل للهيئة فيعرض إنجازاتها السنوية وفق الآلية المتبعة في الأعوام السابقة، إذ يعرض تلك الإنجازات موزعة وفق طبيعة أنشطة الهيئة والتي تأتي تنفيذاً لتوجهاتها الاستراتيجية الهادفة لتحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، والتي يمكن تصنيفها في محورين رئيسيين: الأول يتناول إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم أنشطة الأوراق المالية وينقسم بدوره إلى محاور فرعية عدة، والثاني يتناول تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية في الهيئة ويتوزع كما سابقه أيضاً إلى محاور فرعية عدة.

فعلى صعيد المحور الاول المتعلق بتنظيم أنشطة الأوراق المالية، تنوعت إنجازات الهيئة بين مجالات عدة:

- **المجال التشريعي والقانوني**: ويركز على الإنجازات التشريعية واللائحية والقانونية والقضائية.
- **المجال التنظيمي**: وتتنوع إنجازات هذا المجال بين تنظيم الأسواق وأنظمة الاستثمار الجماعي، وإنجازات تنظيمية خاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة وأخرى تتعلق بتوفيق الأوضاع، إضافة إلى ماتم إنجازه في مجال الدراسات وتنمية الأسواق، وكذلك أنشطة الاندماج والاستحواذ.
- **المجال الرقابي**: ويتناول استعراض ما تم القيام به على صعيد الإجراءات التفتيشية الميدانية إضافةً إلى الرقابة المكتبية وكذلك ماتم على صعيد الرقابة ذات الصلة بعمليات الأسواق، وكذلك الإنجازات المتصلة بقضايا الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **المجال التوعوي**: ويخصص لاستعراض إنجازات الهيئة على الصعيد التوعوي بفعالياتها المختلفة وإصداراتها وأنشطتها.
- **مجال التعاون العربي والدولي**: ويتناول استعراض الإنجازات ذات الصلة بأنشطة الهيئة في مجالات التعاون العربي والدولي من مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون وبرامج مشتركة لتبادل الخبرات والمعلومات.

أما على صعيد المحور الثاني المتعلق بتطوير وتنظيم بيئة العمل الداخلية في الهيئة، فينقسم بدوره إلى محاور فرعية عدة:

- تنظيم وتطوير الموارد البشرية.
- تنظيم الشؤون المالية والخزينة.
- التنظيم والتحديث التقني.
- تطوير الأداء وإدارة المخاطر.

وبعد استعراض إنجازات الهيئة وفق المحاور آنفة الذكر، يخصص التقرير ثالث فصوله لاستعراض الرؤى والتوجهات المستقبلية للهيئة، قبل أن يختتم بفصله الرابع والأخير عرض البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2017/2016.

حوكمة هيئة أسواق المال

يتضمن ثاني تقارير حوكمة هيئة أسواق المال عرضاً لأهم إنجازات الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31، والتي بذل فيها مجلس مفوضي الهيئة جهوداً متواصلة للحفاظ على النهج المستمر بأن تكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى للارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين، وأن تلتزم بتوفير نظام إشرافي ورقابي قائم على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية.

إن ما تحقق من انجازات لهيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 ما هي إلا ثمارٌ لأطر الهيئة التشريعية والتنظيمية التي وضعتها خلال السنة المنصرمة والتي جاءت متناغمة ومتناسقة لمسيرة ستة أعوام من العمل الجاد الذي مكنها من استمرار تحقيق أهدافها المنشودة والمحددة في قانون انشائها رقم 7 لسنة 2010 لاسيما على صعيد تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة، والتنافسية، والشفافية، وتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع، والمخاطر، والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وتشجيع تنميته مع توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في هذا النشاط، وغير ذلك من الأهداف التي تندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية للهيئة.

وانطلاقاً من الأهداف المشار إليها أعلاه، فقد قامت الهيئة وللعام الثاني على التوالي بالاسترشاد بتطبيق بعض قواعد الحوكمة على نفسها في إعداد هذا التقرير، أسوة بما هو معمول به في حوكمة الشركات وبما يتناسب وكونها إحدى الجهات الرقابية، حيث استمرت الهيئة بتطبيق سياسة الإفصاح الكامل على مفوضيها وموظفيها لمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين أدائها لأعمالها ومصالح الأشخاص المرتبطين بها حتى تضفي الطمأنينة وتعزز الشعور بالثقة في التعامل مع الآخرين عند قيامها بأعمال الرقابة عليهم.

إن قواعد الحوكمة وسيلة مهمة في ضبط الأداء لدى أي جهة وحماية لحقوقها وأموالها وتعزيز الشفافية في تعاملاتها بما يزيد من كفاءتها، ومن هذا المنطلق وحرصاً من الهيئة على إبراز كافة الجوانب التي طبقها مجلس المفوضين بموجب قراراته الصادرة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 على الهيئة، وموظفيها، والأشخاص والجهات المرتبطين بها، فقد تم إعداد هذا التقرير مسترشداً في ذلك ببعض قواعد الحوكمة لحصر أهم القرارات ذات العلاقة وذلك على النحو الموضح تفصيلاً في هذا التقرير.

أولاً: هيئة أسواق المال:

أ. الوضع القانوني:

صدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 21 فبراير 2010 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010، كما صدر القانون رقم 108 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 23 يوليو 2014 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014، كما صدر القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 4 مايو 2015 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015.

ب. إدارة الهيئة:

مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

يقوم على إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال يتكون من خمسة مفوضين متفرغين يصدر بتسميتهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص. ويحدد المرسوم من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس. ويتولى رئيس المجلس عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الهيئة كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها، ويمارس اختصاصاته وفق

القوانين واللوائح والقرارات التي يقرها مجلس المفوضين ويكون مسؤولاً مع بقية المفوضين عن إدارة الهيئة وله أن يفوض بعض اختصاصاته الإدارية إلى أحد المفوضين أو إلى وحدة إدارية بالهيئة.

تشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

شُكل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بناء على المرسوم رقم 216 لسنة 2014 الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 2014 وذلك على النحو التالي: –

1. السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف رئيساً
2. السيد/ مشعل مساعد العصيمي نائباً للرئيس
3. السيد/ عبد المحسن حسن المزيدي عضواً
4. السيد/ د. فيصل عبد الوهاب الفهد عضواً
5. السيد/ خليفة عبد الله العجيل عضواً

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

يناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم انشاء الهيئة من أجلها، حيث يتولى المهام المسندة إليه وفق الاختصاصات الواردة في المادة (4) والمادة (5) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

ثالثاً: اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال أمين سر يدير مكتب أمانة السر بالهيئة، وترتبط جل أعمال المكتب بشكل مباشر باجتماعات مجلس مفوضي الهيئة ولجانه المنبثقة وما تصدر إليه من تكليفات من مجلس المفوضين، حيث تتمثل أعمال المكتب في مساعدة مجلس المفوضين على عقد اجتماعاته وتدوين محاضرها وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها. وما يلي تفصيلاً عن اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال وقرارته ولجانه المنبثقة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31.

أ. اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال وقراراته:

عقد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 (46) اجتماعاً، واتخذ خلالها (633) قراراً يبين الجدول التالي طبيعتها:

الموضـــوع	عدد القرارات
قرارات تنظيمية داخلية: وتشمل القرارات الداخلية الخاصة بأعمال الهيئة، ومرفق سوق الكويت للأوراق المالية، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.	233
قرارات تنظيمية خارجية: وهي قرارات تخص الشركات، والصناديق، والأشخاص المرخص لهم.	204
قرارات تشريعية: يأتي إصدارها تطبيقاً لأحكام قانون الهيئة.	45
قرارات متصلة بالنيابة العامة، ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات، والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية.	127
قرارات متصلة بالجهات الخارجية: وتشمل مجلس الوزراء، ومجلس الأمة، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، وغيرها من جهات حكومية، والهيئات والمنظمات الدولية.	24
المجموع	**633**

ويبين الجدول التالي المقارنة بين السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 والسنة المالية المنتهية في 2016/3/31:

أنواع القرارات / السنة المالية	قرارات تنظيمية داخلية	قرارات تنظيمية خارجية	قرارات تشريعية	قرارات متصلة بالنيابة العامة، ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات، والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	قرارات متصلة بجهات خارجية	المجموع
السنة المالية المنتهية في 2016/3/31	179	102	30	82	8	401
السنة المالية المنتهية في 2017/3/31	233	204	45	127	24	633

هذا ويبين الجدول التالي حضور السادة أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال لاجتماعات المجلس خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31:

المفوض	عدد الاجتماعات من أصل (46)
السيد / د. نايف فلاح مبارك الحجرف	40
السيد / مشعل مساعد العصيمي	38
السيد / عبدالمحسن حسن المزيدي	44
السيد / د. فيصل عبدالوهاب الفهد	37
السيد / خليفة عبدالله العجيل	34

وقد كانت جميع غيابات السادة مفوضي هيئة أسواق المال بعذر مقبول، إما في مهمات رسمية أو إجازات سنوية.

ب. اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

يبلغ عدد اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (3) لجان، والمهام الموكلة إلى هذه اللجان هي من صميم اختصاصات مجلس المفوضين المنصوص عليها بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ويتولى مكتب أمانة السر كافة الأعمال المتعلقة بهذه اللجان ومتابعة توصياتها وقراراتها، وهذه اللجان هي كالتالي:

- لجنة التدقيق الداخلي (لجنة دائمة).
- لجنة المزايا وشؤون العاملين (لجنة دائمة).
- اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية (لجنة مؤقتة).

وموضح أدناه جدول مقارن بعدد اجتماعات اللجان المنبثقة للسنوات المالية السابقة بالإضافة إلى هذه السنة:

عدد الاجتماعات / اللجنة	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2014/3/31	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31
لجنة التدقيق الداخلي	7	8	7	20	11
لجنة المزايا وشؤون العاملين	8	8	10	16	15
اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية	5	6	1	2	4

هذا ويبين الجدول التالي حضور السادة المفوضين اجتماعات تلك اللجان خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31:

اللجنة / الاسم	لجنة التدقيق الداخلي	لجنة المزايا وشؤون العاملين	اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية
السيد/ د. نايف الحجرف	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة
السيد/ مشعل العصيمي	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة	4
السيد/ عبدالمحسن المزيدي	11	15	4
السيد/ د. فيصل الفهد	10	14	ليس عضواً باللجنة
السيد/ خليفة العجيل	11	12	3
اجمالي عدد الاجتماعات	11	15	4

وقد كانت جميع غيابات السادة مفوضي هيئة أسواق المال بعذر مقبول، إما في مهمات رسمية أو إجازات سنوية.

ج. أداء الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31:

استمرت الهيئة في أداء دورها الرقابي والتنظيمي في مجالات الإصدار والتداول والإفصاح والترخيص حيث أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ما يقرب من (204) قرارا تنظيمياً خارجياً يخص الشركات، والصناديق، والأشخاص المرخص لهم، والتي كان من ضمنها صدور القرار رقم (91) لسنة 2016 بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية، وكذلك القرار رقم (72) لسنة 2016 بشأن تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية)، إضافةً إلى صدور القرار رقم (95) لسنة 2016 بشأن تطبيق نظام الضمان المالي على شركات الوساطة المالية اعتباراً من تاريخ 1 يناير 2017، حيث يأتي هذا القرار مكملاً لما ورد في القرار سابق الذكر ((72) لسنة 2016) والذي أشار إلى ضرورة التزام كل من الوسيط وأمين الحفظ ووكالة المقاصة بتوفير الضمانات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة عن تعاملات الأوراق المالية. وسوف يساهم هذا النظام في تحفيز شركات الوساطة للعمل على تقليل المخاطر الناتجة عن تداولات عملائها والتحقق من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم والارتقاء بأعمال الشركة وتطوير أنظمتها الداخلية لتحقيق ذلك.

وبموازاة ذلك استمرت الهيئة في أداء دورها التشريعي حيث أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ما يقرب من (45) قراراً تشريعياً تتضمن اللوائح، والقواعد، والتعليمات، والضوابط، والأنظمة، والآليات، والنماذج التي تصدرها الهيئة.

وبهدف توفير بيئة استثمارية تتسم بالعدالة، والتنافسية، والشفافية وفق الضوابط القانونية، فقد أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ما يقرب من (127) قراراً متصلاً بإدارة التحقيق، والنيابة العامة، ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات.

أما على مستوى التعاون العربي والدولي، فقد كانت الهيئة حاضرة عربياً ودولياً بما يخدم أهدافها ويمكنها من متابعة التطورات ذات الصلة بمهامها، حيث واصلت دورها النشط في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وشاركت في اجتماعاتها المتخصصة، كما شاركت في أعمال الاجتماع السابع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بحضور رؤساء مجالس الإدارات والأمانة العامة لمجلس التعاون، حيث ناقش الاجتماع اعتماد التوصيات التي وردت في الاجتماعين 14 و15 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية، والتي كان أهمها مبادرة مقترح الهيئة لبناء واستضافة موقع إلكتروني يتم فيه استعراض البرامج التدريبية، وتأتي مشاركة الهيئة تأكيداً على دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك بين دول المجلس، كما شاركت الهيئة في اجتماع منتدى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) لهيئات أسواق المال الخامس المنعقد في إسطنبول بتاريخ 2016/10/27 والذي تم فيه تزكية دولة الكويت لرئاسة فريق تنمية الأسواق.

وبهدف توفير بيئة عمل تنظيمية تمتاز بالسرعة والكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات العمل، فقد أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال العديد من التشريعات والإجراءات التنظيمية الخاصة بأعمال الهيئة، ومرفق سوق الكويت للأوراق المالية (قبل التخصيص)، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، حيث كان أبرز ما تضمنته هذه التشريعات هو صدور القرار رقم (68) لسنة 2016 بتاريخ 2016/6/30 بشأن الترخيص للشركة الكويتية للمقاصة التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وإلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 1983/8/14 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية، حيث انتهت الشخصية الاعتبارية للسوق وألغي ترخيصه وانتهى العمل بمرسومه وذلك اعتباراً من تاريخ 2016/9/30، وانتقل مرفق سوق الكويت للأوراق المالية لشركة البورصة، حيث أصبحت الشركة مسؤولة عن إدارة سوق الكويت للأوراق المالية اعتباراً من تاريخ 2016/10/3. وأصدر قراراً بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بممارسة نشاط بورصة أوراق مالية، وأصدر قراراً بشأن تعديل نظام ضمان عمليات الوساطة، والموافقة على اتفاقية بشأن تحويل مرفق البورصة ونقل ملكية أصول السوق المادية والمعنوية.

وما يلي نبذة عن عملية خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية والمراحل الزمنية التي مرت بها والتي كانت على النحو التالي:

بموجب مرسوم تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية الصادر عام 1983 تم تأسيس سوق الكويت للأوراق المالية كمؤسسة عامة أنيط بها العمل كبورصة أوراق مالية والقيام بالمهام التنظيمية والرقابية على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت.

وبموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، انتقلت المهام الرقابية من السوق إلى الهيئة، ونصت المادة (154) من القانون المذكور على اعتبار سوق الكويت للأوراق المالية بورصة مرخصة وعليه توفيق أوضاعه وفقاً للقانون، ونصت المادة (156) من القانون على أيلولة أصول السوق المادية والمعنوية للهيئة، كما نصت على أن تقوم الهيئة بتكليف لجنة استشارية يناط بها تقييم أصول السوق وتحديد ما يؤول منه للهيئة وما يبقى منه لدى السوق، كما نصت المادة (33) من ذلك القانون على أن تمنح الهيئة ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية، ويحدد رأس مال هذه الشركة بقرار من مجلس المفوضين، ويكون نشاطها مقصوراً على تشغيل بورصة الأوراق المالية، وتكون الهيئة مكلفة بتأسيس هذه الشركة.

وبموجب قرار الهيئة رقم (37) لسنة 2013 بشأن الموافقة على الترخيص بتأسيس وتحديد رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق برقم 2357 لسنة 2014 بتاريخ 2014/4/22 قامت الهيئة بتأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية لتحل محل سوق الكويت للأوراق المالية برأس مال مصدر ومدفوع بالكامل قدره ستة ملايين دينار كويتي موزعة على ستين مليون سهماً بقيمة مائة فلس للسهم ورأس مال مصرح به قدره ستون مليون دينار كويتي، وتمتلك الهيئة كامل أسهم رأس مال الشركة المصدر.

وحيث أنه بموجب المادة (156) من القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه، وبموجب البند (11) من الملحق رقم (3) من ملاحق القرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة 2010 المشار إليه، وقرار الهيئة رقم (80) لسنة 2015 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة، وقرار الهيئة رقم (81) لسنة 2015 بشأن اعتماد الخطة التفصيلية لكيفية إتمام عملية التسليم والتسلم لسوق الكويت للأوراق المالية، وقرار الهيئة رقم (82) لسنة 2015 بشأن تشكيل فريق العمل المشترك لتسليم وتسلم سوق الكويت للأوراق المالية تم تشكيل فرق العمل التالية لإنجاز تلك المهام:

- فريق عمل شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- فريق عمل تسليم واستلام وثائق سوق الكويت للأوراق المالية.
- فريق هيئة أسواق المال المشارك بالاجتماعات الخاصة بهذه المهام.
- فريق عمل الهيئة بمرفق السوق.

كما تم تشكيل فريق عمل تنسيقي يتولى مهام التنسيق بين مختلف تلك اللجان ضم في عضويته ثمانية أعضاء ضماناً لاستمرار سير أعمال مرفق السوق بانتظام إضافةً إلى ضمان تدفق المعلومات بين فريق العمل القائم على إدارة مرفق البورصة وفريق عمل شركة البورصة الذي سيعهد إليه مسؤولية إدارة المرفق.

ولإنجاز مهامها فقد عقدت فرق العمل (48) اجتماعا تضمنت نحو (192) ساعة عمل امتدت بين يناير ومايو من عام 2016 ويمكن إيجاز أهم ما تم إنجازه من مهام تلك الفرق خلال الشهور الخمسة التي استغرقتها تلك المهام بالآتي:

يناير 2016

شهد شهر يناير اعتماد نماذج الاستلام والتسلم الخاصة بموظفي الهيئة لدى السوق الذين تم إحالتهم إلى التقاعد ليكلف موظفون آخرون بمهامهم كما تم تمديد عقود الموظفين غير الكويتيين العاملين بمبدأ (الاجر مقابل العمل) حتى موعد انتهاء أعمال فرق العمل، وتم الاتفاق على عقد اجتماعات أسبوعية بين فرق العمل والمشرف العام إضافةً لتزويده بتقارير شهرية من شركة البورصة والسوق تظهر تطور نسب إنجاز المهام.

فبراير 2016

شهد شهر فبراير حصراً أولياً لأرشفة وثائق مرفق السوق والتي تتجاوز الـ(95) مليون وثيقة تمثل حصيلة ما يقرب من ثلاثٍ وثلاثين عاماً أعقبت تأسيس السوق، وتم الاتفاق على تقسيم خطة أرشفة المستندات المتراكمة إلى مرحلتين أولاهما خاصة بالملفات النشطة أما الثانية فتشمل أرشفة كافة الملفات السابقة للأول من يناير لعام 2006، كما تم تحديد آلية توفير المستلزمات اللازمة لإنجاز تلك المهمة من عمالةٍ فنية وأجهزة وتم الاتفاق مع شركة متخصصة لهذه الغاية.

ومن ناحية أخرى شهد هذا الشهر أيضا وضع آلية للتعامل مع عقود السوق القائمة بما يتوافق وضوابط التدقيق الداخلي في الهيئة وكذلك آليات عدم تغيير الاتفاقات الإيجارية والمالية القائمة وعدم توقيع عقود إيجارية جديدة في الوقت ذاته، كما تم من ناحيةٍ أخرى تحديد مهام إدارات السوق التي ستنتقل إلى الهيئة.

مارس 2016

شهد شهر مارس تحقيق عدة خطوات على صعيد مهام تسليم وتسلم السوق بدأت بالتأكد من تركيب أنظمة الأرشفة على النظام الآلي للسوق كما تم بحث آلية نقل وحدة التحكم بعمليات السوق إلى إدارة عمليات التداول، كما تم الاتفاق على إلغاء خدمة المورد KARS والإعداد لتطبيق نظام Market View وإجراء الاختبارات اللازمة بهذا الشأن، وتم ايضاً العمل على تحليل فجوات إدارات السوق تمهيداً لإعداد خارطة طريق استراتيجية لشركة البورصة إضافة إلى خطة معالجة الملاحظات الخاصة بدراسة الموارد البشرية المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى إنهاء أرشفة كافة الملفات النشطة خلال هذا الشهر، إضافة إلى معالجة أوضاع موظفي البورصة الذين لم يرغبوا بالانضمام والعمل لدى شركة البورصة حسب العروض المتوفرة لهم.

أبريل 2016

كان هذا الشهر استثنائياً على صعيد إنجاز مهام تسليم وتسلم مرفق السوق، فبعد قيام رئيسا فريق العمل بتقديم تقريرٍ نهائي عن المهام الحالية للسوق إضافةً إلى توصية بشأن ما سينقل منها للهيئة أو للشركة الكويتية للمقاصة، كما تم تعديل واعتماد التقرير النهائي لعملية تسليم واستلام وثائق ومستندات السوق واعتماد المحضر الخاص بهذه المهمة من قبل ممثلي شركة البورصة والسوق وصدرت القرارات اللازمة بهذا الشأن.

تم أيضاً الاتفاق على موعد تسليم مرفق السوق إلى رئيس فريق عمل شركة البورصة لتتولى مهام تسييره اعتباراً من 2016/4/25 وتم توقيع محضر خاص بعملية تسليم واستلام مرفق البورصة بحضور معالي السيد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف محمد العلي، والسيد الدكتور/ نايف فلاح مبارك الحجرف – رئيس مجلس مفوضي الهيئة، والسيد / خليفة عبدالله العجيل – عضو مجلس المفوضين والمشرف العام على فرق العمل، والسيد/ فالح عبدالله الرقبة – مدير السوق ونائب رئيس لجنة السوق، والسيد/ خالد عبدالرزاق الخالد الرئيس التنفيذي لشركة البورصة.

مايو 2016

تم الانتهاء من أعمال أرشفة المستندات الخاصة بمرفق السوق، كما تمت التوصية بالتعاقد مع شركة متخصصة للأنظمة الآلية لاستكمال أرشفة ما تبقى من ملفات ورقية، وتم أيضاً استلام محاضر جرد واستلام الملفات الخاصة بالسوق وتم أيضاً تحديد المخولين بالحصول على صلاحية الدخول إلى الأنظمة المالية والإدارية المستخدمة بمرفق البورصة.

ومع انتهاء مهام فرق العمل المشكلة وفقاً للقرارات آنفة الذكر (80) و(81) و(82) لسنة 2015 تم إعداد التقرير النهائي لإنجاز مهام الاستلام والتسلم متضمناً التوصيات اللازمة بشأنها وعرضها على مجلس المفوضين.

وبموجب قرار الهيئة رقم (33) لسنة 2016 بشأن تقرير المهام والوظائف التي يقوم بها سوق الكويت للأوراق المالية في الوقت الحالي، والتوصية بما سيؤول للهيئة أو الشركة الكويتية للمقاصة، أو ما سيبقى منها في السوق، والقرار رقم (34) لسنة 2016 بشأن المستندات والوثائق التي ستسلم من الإدارة الحالية لسوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، ومحضر تسليم واستلام مرفق البورصة المؤرخ في 2016/4/24، وقرار الهيئة رقم (63) لسنة 2016 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية ومرفق البورصة، فقد عهدت الهيئة إلى شركة البورصة بإدارة الأصول المادية والمعنوية لمرفق البورصة والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة وذلك اعتباراً من تاريخ 25 أبريل 2016.

وحيث أنه بموجب المادة (156) من القانون المشار إليه، فقد شكلت الهيئة لجنة استشارية من ثلاثة من أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وكلفتها بتقييم الأصول المادية والمعنوية للسوق، وتحديد ما يؤول منها للهيئة وما يبقى منها للبورصة. وحيث انتهت اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية – ومن بعدها مجلس المفوضين – إلى تحديد الأصول المبينة بالاتفاقية المؤرخة 2016/10/3 – المبرمة بين الهيئة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بشأن تحويل مرفق البورصة ونقل ملكية أصول المرفق المادية والمعنوية من سوق الكويت للأوراق المالية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية – كأصول تبقى لدى البورصة.

وبموجب قرار الهيئة رقم (90) لسنة 2016 بشأن إلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية، والقرار رقم (91) لسنة 2016 بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية، واتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل ملكية أصول المرفق المادية والمعنوية المؤرخة في 2016/10/3 والمبرمة بين الهيئة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، فقد قررت الهيئة تحويل مرفق البورصة والمتمثل في الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية – المبينة بالمرفق رقم (1) من اتفاقية تحويل مرفق البورصة – إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ونقل ترخيص السوق إلى الشركة من خلال إلغاء ترخيص السوق ومنح ترخيص بورصة أوراق مالية للشركة، وذلك على نحو ما هو مبين بقراري الهيئة رقمي (90) و (91) لسنة 2016.

وحيث كانت الهيئة قد حولت مرفق البورصة – المتمثل في الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية – إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية – يشار إليها فيما بعد بـ "–بورصة الكويت–" – بقيمتها الدفترية، وعلى أن تقوم اللجنة الاستشارية بتحديد القيمة العادلة لتلك الأصول واعتمادها من مجلس مفوضي الهيئة، وبحيث تقوم الهيئة بإخطار بورصة الكويت بتلك القيمة لتقوم بتسجيلها بدفاترها كمديونية مستحقة لصالح الهيئة، وبحيث تقوم الهيئة في وقت لاحق بتحديد الآلية التي يتم بها تسديد قيمة تلك المديونية للهيئة وإنهاء الترتيبات اللازمة لتخصيص كامل أسهم رأس مال بورصة الكويت على النحو المنصوص عليه في المادة (33) من القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه.

وحيث يهم الهيئة تعيين جهة متخصصة لتقويم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية – التي يتكون منها مرفق البورصة – المملوكة لهيئة أسواق المال والتي انتقلت لبورصة الكويت بقيمتها الدفترية وفقاً للاتفاقية المؤرخة في 2016/10/3، فقد قامت الهيئة بطرح مناقصة تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والمحولة لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ 2017/1/22.

المراحل الزمنية التي مرت بها عملية خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية	
التاريخ	الموضوع
1983/8/14	مرسوم تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية.
2010/2/21	القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. (تم التعديل عليه بتاريخ 2014/7/23، ثم بتاريخ 2015/5/4).
2013/11/20	القرار رقم (37) لسنة 2013 بشأن الترخيص بتأسيس وتحديد رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
2014/4/22	توثيق عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
2014/7/20	اجتماع الجمعية العامة التأسيسية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
2015/11/9	إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.
2015/12/13	القرار رقم (80) لسنة 2015 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة.
2015/12/21	القرار رقم (81) لسنة 2015 بشأن اعتماد الخطة التفصيلية لكيفية إتمام عملية التسليم والتسلم لسوق الكويت للأوراق المالية.
2015/12/21	القرار رقم (82) لسنة 2015 بشأن تشكيل فريق العمل المشترك لتسليم وتسلم سوق الكويت للأوراق المالية.
2016/4/19	القرار رقم (33) لسنة 2016 بشأن تقرير المهام والوظائف التي يقوم بها سوق الكويت للأوراق المالية في الوقت الحالي، والتوصية بما سيؤول للهيئة أو الشركة الكويتية للمقاصة، أو ما سيبقى منها في السوق.
2016/4/19	القرار رقم (34) لسنة 2016 بشأن المستندات والوثائق التي ستسلم من الإدارة الحالية لسوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
2016/4/24	محضر تسليم واستلام مرفق البورصة.
2016/6/28	القرار رقم (63) لسنة 2016 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية ومرفق البورصة.
2016/10/3	اتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل ملكية أصول المرفق المادية والمعنوية والمبرمة بين الهيئة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
2016/10/4	القرار رقم (90) لسنة 2016 بشأن إلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية.
2016/10/4	القرار رقم (91) لسنة 2016 بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية.
2017/1/22	طرح مناقصة تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والمحولة لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم).
2017/3/9	تشكيل لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

هذا ويعرض التقرير السنوي السادس باستفاضة الإنجازات المشار إليها أعلاه، إلى جانب كل إنجازات الهيئة للسنة المالية المنتهية في 2017/3/31.

رابعاً: المهمات الرسمية لأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

قام السادة أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بالعديد من مهمات العمل الرسمية خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 وذلك بهدف التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة وهي موزعة على النحو التالي:

الاسم	المهمة	التاريخ	البلد
السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف	الاجتماع الاستثنائي للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2016/4/2	المملكة العربية السعودية
	اجتماع المجموعة العالمية للتمويل والاستثمار الاسلامي.	2016/4/26	المملكة المتحدة
	تمثيل هيئة أسواق المال في الاجتماع الـ41 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).	2016/5/6	جمهورية بيرو
	الاجتماع التشاوري المغلق لرؤساء هيئات الأسواق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2016/8/31	دولة الإمارات العربية المتحدة
	اجتماع مع محافظ مصرف البحرين المركزي.	2016/9/7	مملكة البحرين
	الاجتماع الخامس عشر لرؤساء هيئات الأوراق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2016/9/24	المملكة العربية السعودية
	توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنظيم مركز قطر وهيئة أسواق المال.	2016/11/2	دولة قطر
	الاجتماع السابع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2016/11/26	المملكة العربية السعودية
	المؤتمر السنوي لهيئة الأوراق المالية والسلع – الاجتماع السنوي الـ38 للجنة أفريقيا والشرق الأوسط (IOSCO).	2017/2/13	دولة الإمارات العربية المتحدة
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	تمثيل هيئة أسواق المال في الاجتماع الـ41 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).	2016/5/6	جمهورية بيرو
	المؤتمر الرقابي للأسواق الناشئة العالمية 2017.	2017/3/12	مملكة ماليزيا
	الاجتماع السنوي لكونجرس البورصات العالمية.	2017/3/27	جمهورية هنغاريا
السيد/عبد المحسن حسن المزيدي	المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية (AFE) 2016.	2016/4/26	المملكة الأردنية الهاشمية
	المنتدى السنوي للحوكمة.	2017/3/7	دولة الإمارات العربية المتحدة
	الاجتماع الحادي عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.	2017/3/14	الجمهورية التونسية
السيد/ د. فيصل عبد الوهاب الفهد	الاجتماع السنوي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	2016/4/9	جمهورية مصر العربية
	منتدى أسواق المال في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC).	2016/10/26	الجمهورية التركية
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	مؤتمر ناسداك لتكنولوجيا المستقبل.	2016/5/21	مملكة السويد

خامساً: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية:

أ. مكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر:

ويختص بإعداد الدراسات اللازمة في مجالات تنظيم وترتيب أعمال الهيئة وإعداد أدلتها الإجرائية ومؤشرات قياس أدائها بما يكفل إنجازها بالكفاءة والجودة المرجوة ويحقق الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر التشغيلية التي قد تواجه الهيئة من خلال تحديدها وتحليلها وحصر أسبابها وبيان تأثيراتها واقتراح وسائل الحد منها أو تلافيها، بالإضافة إلى العمل على تطوير أعمال الهيئة بما يدعم تحقيق أهدافها وفق أفضل الممارسات.

ب. مكتب الاستراتيجيات:

ويختص بوضع وتخطيط الاستراتيجية العامة لتوجه الهيئة بجميع أجزائها وتنفيذ وإدارة وتقييم الاستراتيجية من خلال تحقيق وإنجاز المشاريع الداخلية للقطاعات المختلفة بالإضافة إلى توعية منتسبي الهيئة بالخطة والأهداف الاستراتيجية وسبل تحقيقها.

ج. مكتب التدقيق الداخلي:

يتبع لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة من مجلس المفوضين، ويختص بتقييم أنظمة الرقابة بهيئة أسواق المال ومراحل تقدمها نحو تحقيق الأهداف والأغراض المرحلية واقتراح سبل تحسين النتائج ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق الداخلي. وفيما يلي الأنشطة المتضمنة في نطاق عمل مكتب التدقيق الداخلي:

- تقييم الملاحظات والمشكلات المختلفة والمشار لها بتقارير التدقيق الداخلي وتقارير ديوان المحاسبة ومن ثم متابعة الإجراءات التصويبية الواجب اتخاذها من قبل إدارات الهيئة.
- مراجعة جوانب محددة بناءً على طلب لجنة التدقيق الداخلي.
- مراجعة العمليات والأنشطة لتحديد ما إذا كانت نتائجها متوافقة مع التوقعات المرجوة منها.
- مراجعة تطور إعداد الأنظمة الجديدة لتحديد مراحل تطورها والنتائج الخاصة بها واختبارها بما يتفق مع الأهداف والأغراض الموضوعة.
- إجراء التحليلات بهدف إضافة (قيمة) وتحسين الأداء العام لأعمال الهيئة وتقديم المشورة المناسبة للإدارة.
- دعم هيئة أسواق المال في عملية إدارة المخاطر وإجراءات حوكمة الهيئة وأنظمة الرقابة الداخلية.

د. المراقب المالي:

وتقوم مهام المراقب المالي على الأهداف التالية:

- تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي لهيئة أسواق المال.
- ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية للهيئة.
- التأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين واللوائح ومعايير المحاسبة الدولية.
- تقديم الاستشارات والإرشادات لإدارة الشؤون المالية والخزينة في الهيئة في حال دعت الحاجة.
- متابعة تحصيل الإيرادات للهيئة.

هـ. مكتب متابعة الجهات الرقابية:

في إطار سعي هيئة أسواق المال نحو تطوير بنيتها التنظيمية بما يلبي متطلباتها المتعلقة بالتنسيق التام مع الجهات الرقابية داخل الدولة والتي من أهمها مجلس الأمة وديوان المحاسبة، فقد قرر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال تشكيل وحدة إدارية لدى أمانة سر مجلس المفوضين تختص بمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة والأسئلة البرلمانية وكافة الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة ذات العلاقة بالجهات الرقابية مع كافة الجهات المعنية داخل الهيئة، وذلك وفق إطار عمل منظم يأخذ بعين الاعتبار المدد القانونية والدستورية المحددة في القوانين ذات العلاقة، وذلك بهدف تجسيد روح التعاون مع هذه الجهات الرقابية.

كما أن تشكيل هذه الوحدة يأتي استكمالاً لإجراءات الهيئة المستمرة نحو تحقيق الرقابة الذاتية على أعمالها في إطار ما سبق وأن ألزمت نفسها به من نظم ولوائح متعلقة بالإفصاح وميثاق الشرف والتي فرضتها على كافة مفوضيها وموظفيها، متطلعة بذلك أن تكون دائماً نموذجاً يحتذى به في الالتزام بالقوانين والنظم واللوائح المنظمة لأعمالها، واضعة بعين الاعتبار أهمية إعطاء هذه الوحدة ما تستحقه من اهتمام، وهو الأمر الذي قرر المجلس بأن يتولى أحد مفوضيه مهمة الإشراف العام على أعمالها.

سادساً: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية:

استناداً إلى أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فقد تم وضع ميثاق شرف يحدد قواعد سلوك وأخلاقيات أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، والتي يتعين على كل مفوض الالتزام والتقيد به خلال فترة عمله بالهيئة، كما تم وضع ميثاق شرف لموظفي الهيئة لقواعد السلوك والأخلاقيات والواجبات التي يتعين على كل موظف لدى الهيئة الالتزام والتقيد به خلال فترة عمله بالهيئة، وذلك بهدف تحديد المعايير المهنية والشخصية التي يتعيّن أن يلتزم بها جميع منتسبي الهيئة للارتقاء بمستويات النزاهة في أداء العمل ورفع مستوى الشفافية لقواعد السلوك في الهيئة، الأمر الذي يعزز ثقة المتعاملين مع الهيئة.

وفي مجال الإفصاح فطبقاً لما نصت عليه المادة (26) من القانون رقم 7 لسنة 2010 المذكور، والتي تحظر على المفوض أو الموظف المدعو إلى اجتماع في مجال اختصاص الهيئة، وكانت له في الموضوع المطروح للبحث مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، أن يشارك في بحثه أو إبداء الرأي فيه أو التصويت عليه، ويجب عليه أن يفصح عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع وأن يترك الاجتماع قبل البدء في مناقشة الموضوع. وإلى جانب الالتزام التام بتطبيق أحكام المادة (26) المذكورة، فقد اعتمد المجلس مفهوم المصلحة المباشرة وغير المباشرة ضمن سياسات تنظيم العمل الداخلية في الهيئة.

سابعاً: الإفصاح والشفافية:

تطبق الهيئة سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية، حيث يلتزم كل عضو من أعضاء المجلس والموظفين بالتصريح خطياً لدى الهيئة فور استلام مهامه عن الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية التي يملكها وأولاده القصر المشمولين بولايته، كما يلتزم بالإفصاح خطياً عن أي تغيير يطرأ على ذلك وفقاً للنظام الذي يضعه المجلس. ويحظر على أعضاء المجلس التعامل في أسهم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة طوال فترة عضويتهم في المجلس.

وقد تم اعتماد نظام لإفصاح موظفي الهيئة عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم، وإجراءات الإفصاح عن الملكية، والنماذج الخاصة بهما، كما يتم تطبيق ذات النظام والإجراءات، والنماذج على أعضاء المجلس وذلك بشكل سنوي.

كما توفر الهيئة جميع قراراتها التنظيمية على موقعها الإلكتروني وعلى وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك على التطبيق الخاص بها (CMA APP).

ثامناً: أصحاب المصالح:

وضعت الهيئة النظم والسياسات التي كفلت الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، حيث تهدف الهيئة إلى حماية أصحاب المصالح من خلال العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية وفق أداء مهامها المسندة إليها في المادة (3) من القانون رقم 7 لسنة 2010.

تاسعاً: تعزيز وتحسين الأداء:

تعمل الهيئة على تعزيز وتحسين الأداء وذلك وفق خطة وسياسة شاملة ترتكز على العديد من المحاور والتي منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- المشاركات الدولية والإقليمية والمحلية في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بأعمال الهيئة.
- تنظيم منتديات ودورات وورش عمل.
- توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع هيئات ومؤسسات رقابية مماثلة.
- الاستعانة بالخبراء من داخل وخارج دولة الكويت.
- إطلاق مجموعة من البرامج الداخلية لتطوير بيئة العمل والتي منها:

CEO Experience	حيث يتيح البرنامج الفرصة للموظفين لاكتساب الخبرة من خلال العمل إلى جانب رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي لمدة أسبوعين.
CMA Rotation	يتيح البرنامج لموظفي الهيئة التعرف على آلية عمل مختلف الإدارات والمكاتب في الهيئة من خلال تجربة العمل فيها، بهدف تبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة.
CMA Star	إيماناً من الهيئة بالكفاءات تم تخصيص هذا البرنامج تقديراً للموظفين المتميزين، حيث يتم في كل شهر اختيار مجموعة من الموظفين كنجوم في الأداء.
CMA Brains	يتيح البرنامج لجميع الموظفين المشاركة بآرائهم واقتراحاتهم وأفكارهم لتطوير العمل في الهيئة، حيث يتم تقييم جميع المشاركات من قبل لجنة متخصصة والإعلان عن الأفكار التي يتم اختيارها.
CEO Breakfast	يتيح البرنامج لموظفي كل ادارة أو مكتب الاجتماع مع رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي من خلال جلسة ودية، حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع التواصل المباشر بين الموظفين والرئيس لتبادل الآراء والاقتراحات والتطلعات المهنية.

عاشراً: المسؤولية الاجتماعية:

أ. الجانب التدريبي:

اعتمدت الهيئة برنامجاً تدريبياً مخصصاً لحديثي التخرج من الكويتيين – البرنامج التدريبي الثالث لهيئة أسواق المال لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج 2017/2016 – بهدف تقديم خدمة للمجتمع لصقل الكفاءات الشابة إلى جانب استقطاب الكفاءات منهم للعمل في الهيئة وذلك وفقاً لمواصفات وتخصصات تحتاج إليها الهيئة وتساهم في تحقيق أهدافها كمؤسسة رقابية.

ب. الجانب التوعوي التثقيفي:

بهدف التوعية بثقافة سوق رأس المال ونشاط الأوراق المالية فقد عقدت الهيئة العديد من الندوات والورش التدريبية المتخصصة في هذا المجال، حيث بلغ المجموع الكلي لهذه الورش والمنفذة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 (88) ورشة عمل موضحة على النحو التالي:

- برنامج حوكمة الشركات (8) ورش عمل:

تمت دعوة كافة الشركات المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات والبالغ عددها عند عقد تلك الورش 233 شركة، حيث تم تقسيم تلك الشركات إلى أربع مجموعات وبمعدل ورشتين في الأسبوع لكل مجموعة.

- ورش العمل التوعوية العامة (15) ورشة عمل.
- المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية:

مشروع وطني لهيئة أسواق المال يتخطى حدود المعنيين الحاليين بأنشطة الأوراق المالية، ليستهدف تأهيل الأجيال القادمة بما يساهم في تأهيل الكوادر الوطنية تلبيةً لاحتياجات سوق العمل وبما يتفق مع التوجهات التنموية المستقبلية للدولة، وذلك من خلال تزويدها بالخبرات والمعارف والمؤهلات المطلوبة والمشاركة الفعلية مع جهات وطنية أخرى للتوصل إلى المخرجات التعليمية والمجتمعية المطلوبة، ووفقاً لبرامج معتمدة مخصصة للتعليم الجامعي في تخصصات متعددة، إضافة إلى التعليم التربوي بمرحلتيه المتوسطة والثانوية. وقد تم البدء ببعض برامج هذا المشروع الوطني لاسيما على صعيد:

- برنامج التعاون مع جمعية انجاز الكويتية: في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية الذي يمثل أحد التوجهات الاستراتيجية التوعوية للهيئة نفذت هيئة أسواق المال بتاريخ 2017/1/31 ورشة عمل تدريبية مشتركة مع جمعية انجاز الكويتية استهدفت تأهيل متطوعي الهيئة المشاركين في البرنامج التوعوي الهادف لتعزيز الثقافة المالية في القطاع التعليمي بمرحلتيه المتوسطة والثانوية، كما نفذت المرحلة الأولى من هذا البرنامج بمشاركة 11 متطوعاً من الهيئة بواقع ورشة واحدة أسبوعياً للمتطوع، وبمعدل (25) ورشة للمرحلة الثانوية و(36) ورشة عمل للمرحلة المتوسطة استهدفت تاهيل نحو (256) طالباً في المرحلتين.
- ورش عمل جامعية: حيث قامت الهيئة في إطار تنفيذ برامج المشروع الوطني أيضاً بتنفيذ (4) ورش عمل جامعية ثلاث منها في الجامعة الأميريكية في الكويت، وواحدة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وقد عقدت الهيئة مؤتمرها السنوي الثاني بتاريخ 2017/3/26 والذي كان تحت عنوان "تطوير أسواق المال في دولة الكويت"، وبحضور العديد من الشخصيات الرسمية والاقتصادية وكذلك العديد من المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية، وحظى المؤتمر بمشاركة نخبةٍ من الخبراء المحليين والإقليميين والعالميين، وقد ناقش المؤتمر ثلاث محاور هي: نظام ما بعد التداول، بورصة الكويت تحديات الواقع وآفاق المستقبل، بالإضافة إلى موضوع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، كما تم الإعلان خلال المؤتمر عن توجه استراتيجي يتمثل بالمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية لتكوين ونشر الثقافة المالية لدى أوساط مجتمعية مختلفة لاسيما في الميدان التعليمي بمراحله المتوسطة والثانوية وصولاً للمرحلة الجامعية، وذلك بهدف تأهيل الأجيال القادمة من الكوادر الوطنية.

كما حملت الهيئة على عاتقها الجانب التوعوي التثقيفي في مجال أنشطة الأوراق المالية فقامت على سبيل المثال لا الحصر بما يلي:

- فعاليات توعوية (منتديات – دورات تدريبية ولقاءات تنويرية).
- إصدارات وإعلانات توعوية مقروءة ومسموعة ومرئية.

وسيتناول التقرير السنوي كافة الإنجازات التوعوية بالتفصيل في الجانب التوعوي منه.

وتواجدت الهيئة إعلامياً بشكل دائم ومستمر من خلال صفحتها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الأجهزة الذكية، والتي كان من أهمها ما يلي:

الموقع الالكتروني للهيئة	www.cma.gov.kw
صفحة الهيئة على تويتر	@cma_kwt
قناة الهيئة على اليوتيوب	cmakuwait
تطبيق الهيئة للأجهزة الذكية	Cma-kw

ج. دعم المبادئ الإنسانية:

إيماناً من هيئة أسواق المال بأهمية المساهمة المجتمعية، ودعماً للمبادئ الإنسانية، نظمت الهيئة بتاريخ 2017/3/15، يوما للتبرع بالدم لموظفيها وذلك بالتعاون مع بنك الدم المركزي، حيث تفاعل الموظفون مع هذه المبادرة النبيلة عبر تبرعهم بالدم، تحقيقاً للتكافل الاجتماعي والإنساني، والهيئة تؤكد عبر هذه المبادرة حرصها على تجسيد وتمثيل قيم الإنسانية التي يحث عليها ديننا الحنيف وعاداتنا الراسخة.

انجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

تنوعت إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين للسنة المالية 2017/2016 بتنوع اختصاصات تلك الجهات ويمكن إيجاز أهم إنجازاتها بالآتي:

المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

سعياً لتنفيذ مهامه المحددة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، قام المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية خلال السنة المالية 2017/2016 بعقد (20) إجتماعاً، تناول فيها قضايا عدة كمراجعة موضوعات وإعداد أبحاث ودراسة مقترحات خاصة بأنشطة تتصل بمهامه، نوجزها بعد أن نستعرض تشكيل المجلس للسنة المالية 2017/2016 والذي كان وفق التالي:

- أ.د/ محمد عبد الغفار الشريف رئيساً
- د./ محمد علي الحاج عضواً
- د./أحمد حسين محمد عضواً
- د./ أحمد عبد الرحمن الملحم عضواً
- السيد/ وسام جاسم العثمان عضواً

أما بالنسبة لأهم إنجازات هذا المجلس فنستعرضها وفق الصعد التالية:

- **على صعيد أعمال المراجعة:**

إضافةً إلى المراجعة الدورية لاختصاصات المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، تم خلال السنة المالية مراجعة آلية تحويل طبيعة نشاط الشخص المرخص له من النظام الإسلامي إلى التقليدي وتوصل المجلس إلى عدم وجود مبررٍ شرعي كافٍ للتحول من النظام الإسلامي إلى التقليدي نظراً لعدم وجود ضرورةٍ لذلك، فالقاعدة الشرعية " الضرورات تبيح المحظورات" تقتضي وجود ضررٍ معتبر شرعاً و"الضرر المعتبر هو الضرر الكبير الذي لايمكن احتماله ولاتفاديه"، وهذا ما لاينطبق على حالة التحول، كما أن الضرورة في حال وجودها تقدر بقدرها فهي مؤقتة لا دائمة وإذا زال العذر عاد الحظر.

إضافةً إلى ذلك، فإن ذلك التحول -لو تم- سيوقع ضرراً إضافياً على مساهمي الأقلية الذين ساهموا في الشركة على أساس التزامها بالعمل بالشريعة الإسلامية وحينئذٍ يتوجب وضع ضوابط إضافية لحماية حقوق الأقلية. استناداً لتلك الاعتبارات يرى المجلس عدم جواز التحول من نظام يعمل وفق أحكام الشريعة للنظام التقليدي.

كما تم في إطار المراجعة أيضاً، مراجعة موضوعات وبعض مواد اللائحة التنفيذية المتعلقة بنظام الرقابة الشرعية على الأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك مراجعة موضوع المحافظ ذات الطبيعة الخاصة (الوقف- الوصية) وكانت خلاصة رأي المجلس بشأنها أن يتم تسجيل هذه المحافظ باسم الوقف – الوصية.

ويرى المجلس أن هذا منسجم مع الرأي الشرعي المستقر الذي يعتبر أن الوقف ومثله الوصية – شخصية اعتبارية – ونص المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة على ذلك في معيار2/4/3:

"للوقف شخصية اعتبارية وذمة مالية تجعله أهلا للإلزام والالتزام وهي مختلفة عن شخصية مديره".

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس أوصى بدراسة القواعد المنظمة للمحافظ الاستثمارية في اللائحة التنفيذية من أجل الوقوف على مدى ملاءمتها مع المحافظ الاستثمارية ذات الطبيعة الخاصة.

- **على صعيد المقترحات:**

تم إقتراح بعض البدائل الشرعية في عمليات التحوط وفق التالي:

- ضمان الطرف الثالث لرأس المال، أو له وللربح معا.
- التبرع بالضمان من أحد العاقدين.
- السلم بسعر السوق وقت التسليم.
- استعمال خيار الشرط وسيلة للتحوط.

- **في مجال الأبحاث:**

تم إعداد الأبحاث التالية:

1. بحث" التكييف الفقهي للأسهم":

يمكن إيجاز هذا البحث بوجود اتجاهين رئيسيين في الساحة الفقهية لتكييف السهم: -

الاتجاه الأول: يعرف السهم بأنه النصيب الذي يشترك به المساهم في رأس مال الشركة ويتمثل في صك يعطى للمساهمين، ويكون وسيلة لإثبات حقوقهم في الشركة، وهو التعريف الذي انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي بجدة.

الاتجاه الثاني: ويعرف السهم بأنه وثيقة تمثل حقاً مالياً ومعنوياً للمساهم في ذمة الشركة، بما لها من شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة عن أموال المساهمين وهو نفس تعريف القانونيين للسهم.

ويرى المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية: أن الأسهم تعامل معاملة العملة الورقية؛ لتشابههما في الخصائص، ويترتب على هذا الرأي الذي يقترحه المجلس الآثار الفقهية التالية:

- يتم بيع الأسهم وشراؤها كما يتم بيع الذهب والفضة بالنقود الورقية، وفقاً لقواعد الصرف.
- تباع الأسهم بقيمتها السوقية- لا الاسمية- لأن القيمة السوقية تمثل القدرة الشرائية للعملة في السوق، والنقود كانت وما زالت تتعرض للتغير والكساد.
- زكاة الأسهم ستكون دائماً بالقيمة السوقية سواء اتخذت للمتاجرة أم للاستفادة من ريعها.

2. بحث:"تغطية خطر تقلبات سعر الصرف في الاستثمار":

وقد اقترح المجلس في هذا البحث إنشاء صندوق وقفي للتحوط، ويرى أنه الحل الشرعي الأمثل لقضايا تأمين الاستثمار، فنستفيد من مزايا النظام ونتجنب عيوب التأمين بأنواعه وفقاً للشريعة الإسلامية، وطريقة إنشاء الصندوق هي ذات الطريقة الخاصة بإنشاء شركات التأمين التكافلي.

3. بحث:" قرض الأسهم وإجارتها":

وهو بحث يستند إلى الرأي الاجتهادي الذي اختاره المجلس في بحثه السابق (تكييف الأسهم) وذلك بمعاملة السهم معاملة العملة الورقية.

والنتيجة التي خلص إليها المجلس في هذا البحث هي مايلي:

- لا يرى المجلس مانعا -شرعا- من إقراض واقتراض الأسهم -الجائز التعامل بها شرعا-؛ لأن القرض بيع في المعنى، إلا أنه يتسامح فيه من شرط التقابض في الربويات للإرفاق كما نص على ذلك الفقهاء. وبما أن ملكية السهم تنتقل للمقترض، فإن كل ما يخص السهم من منافع وأرباح تنتقل اليه -والله أعلم-.
- لا يرى المجلس -شرعا- جواز إيراد عقد الإجارة على الأسهم؛ لأنه لا يمكن تحديد المنفعة -تعيينها- محل العقد في الأسهم، كما ان الأرباح لا تعتبر منفعة، بل هي في حكم الزيادة المنفصلة، ولذا لا يجوز إيراد عقد الإجارة عليها -والله أعلم-.

مجلس التأديب

تنفيذاً لمهامه المحددة في القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما فقد قام مجلس التأديب خلال السنة المالية (2017/2016) بعقد (31) اجتماعاً، نظر خلالها المخالفات التي بلغ عددها (101) مخالفة منها خمسة تظلمات اثنان من قرار لجنة نظر المخالفات بالبورصة وثلاثة تظلمات من قرار شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك خمسة التماسات من الهيئة، وقد ترتبت جزاءات على (75) حالة مخالفة في حين أحيلت (14) منها للحفظ واثنتان للوقف المؤقت.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجمالي المخالفات المنظورة أمام مجلس التأديب منذ مباشرته مهامه في مايو من عام 2012 قد بلغت (273) مخالفة.

أما بالنسبة لتشكيل المجلس التأديب خلال السنة المالية 2017/2016 فقد كان وفق الآتي:

- السيد/ المستشار عادل يوسف الكندري — رئيس المجلس
- السيد/ ماجد جمال بدر الدين — عضواً
- السيد/ يوسف صالح العثمان — عضواً
- السيد/ نوري جمعة السالم — عضواً احتياطاً

لجنة الشكاوى والتظلمات

تنفيذاً لمهام لجنة الشكاوى والتظلمات وفقاً لما تضمنه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته فقد عقدت اللجنة (27) اجتماعاً وجاء تشكيلها وفق التالي:

- السيد / د. عدنان علي السلطان — رئيس اللجنة
- السيد/ وسمي خالد الوسمي — نائب رئيس
- السيد/خلف سليمان الجاسم — عضواً
- السيد/ رضوان عبد الله جمال — عضواً
- السيد/ يوسف سلطان الماجد — عضواً
- السيد/ د. حسين جمعة بوعركي — عضواً

وتلقت اللجنة خلال السنة المالية (2017/2016) (25) شكوى تم البت فيها وفق الآتي:

الشكاوى	السنة المالية 2016/2015	السنة المالية 2017/2016
تم البت فيها	13	21
قيد البحث	2	4
الإجمالي	15	25

كما تسلمت (16) تظلماً تم البت في (15) تظلماً ولايزال تظلمٌ آخر قيد البحث حين إعداد التقرير:

التظلمات	السنة المالية 2016/2015	السنة المالية 2017/2016
تم البت فيها	16	15
قيد البحث	2	1
الإجمالي	18	16

مكتب التدقيق الداخلي

هدفت الأسس الرئيسية لعمل مكتب التدقيق الداخلي إلى التحقق من كفاية عملية إدارة المخاطر والإجراءات الرقابية وأنظمة الحوكمة وكفاءتها وفاعليتها بما يضمن تحديد تلك المخاطر وإدارتها بطريقة ملائمة، وكذلك دقة ومصداقية وفعالية مختلف المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية، والتزام الموظفين بالسياسات والمعايير والقوانين المطبقة، والاقتصاد في استخدام الموارد بفعالية استخدامها وحمايتها بما فيه الكفاية، وتنمية جوانب الجودة والتطوير المستمر للإجراءات الرقابية لدى الهيئة، والتعامل بطريقة ملائمة مع الجوانب التشريعية أو الرقابية المؤثرة على عمل الهيئة.

وتنفيذاً لتلك المهام، وبناءً على المسؤوليات المناطة بمكتب التدقيق الداخلي فقد قام المكتب المذكور بإنجاز الآتي خلال السنة المالية 2017/2016:

- تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة للسنة المالية 2017/2016 وإصدار التقارير النهائية بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية المجمعة والمكثفة الدورية للهيئة عن فترات مالية مختلفة للسنة المالية ذاتها.
- القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير ديوان المحاسبة وتقارير التدقيق الداخلي وكتب التمثيل وكتاب الإدارة الصادر عن مراقب الحسابات الخارجي.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن قضايا ومسائل داخلية في الهيئة تدخل ضمن مهام واختصاصات مكتب التدقيق ومنها على سبيل المثال:
  - موضوعات ذات صلة ببورصة الكويت للأوراق المالية.
  - أدلة إجراءات العمل وجدول الصلاحيات لبعض قطاعات الهيئة.
  - المعالجات المحاسبية والقانونية المقترحة للهيئة وبورصة الكويت للأوراق المالية.
  - مناقصات الهيئة وكراسات الشروط الخاصة بها.

وتجدر الإشارة إلى قيام مكتب التدقيق الداخلي بتنفيذ برنامج توعوي داخلي حمل عنوان" موجز توعوي بدور مكتب التدقيق الداخلي بهيئة أسواق المال" (سنتناوله ببعض التفصيل في موقعٍ آخر من التقرير).

أما بالنسبة لإنجازات الهيئة على صعيد أنشطة قطاعاتها المختلفة، فإننا سنستعرضها في سياق تقريرنا عبر محورين رئيسيين وفق الآتي:

أ. إنجازات الهيئة في المجالات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية وتطويرها على الصعد – التشريعيةً والقانونية والقضائية " و"التنظيمية والتنموية" و"الرقابية" و"التوعوية" وتلك المتصلة بالعلاقات العامة والإعلام إضافةً إلى التعاون العربي والدولي.

ب. إنجازات الهيئة على صعيد بنائها الداخلي: وتتضمن عرضاً للتطورات الخاصة بتنظيم وتطوير الموارد البشرية وكذلك هيكلة الشؤون المالية والخزينة إضافةً إلى التنظيم والتحديث التقني وكذلك على صعيد تطوير الأداء وإدارة المخاطر.

إنجـازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها

تعددت إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها خلال السنة المالية 2017/2016 وفق مجالاتٍ عدة، أولها المجال التشريعي والقانوني حيث أصدرت الهيئة قرارات عدة تتعلق بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشائها، وقامت بالإجراءات القانونية المتعلقة بما أبرمته من عقودٍ واتفاقيات، كما أعدت موسوعة شاملة لأهم المبادئ التي أرستها محكمة أسواق المال، أما في المجال التنظيمي فإضافة لإصدار بعض القرارات التشريعية والتنظيمية تم إنجاز خطواتٍ هامة في مجال التراخيص (متطلبات، تجديد، إلغاء، منح، إعادة النظر في آليات الترخيص لبعض الأنشطة،..) إضافة لإجراءات خاصة بقيد مراقبي الحسابات والوظائف واجبة التسجيل، كما تحققت إنجازاتٌ عدة في مجال أنظمة الاستثمار الجماعي وكذلك على صعيد الدراسات وتنمية الأسواق، والإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، والإجراءات المتعلقة بتوفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، وأنشطة الاندماج والاستحواذ.

أما على الصعيد الرقابي فهناك إنجازات متعلقة بإجراءات التفتيش والرقابة المكتبية، وإجراءات رقابية متعلقة بعمليات متابعة الأسواق، إضافة إلى إنجازات متعلقة بقضايا الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الصعيد التوعوي، فتعددت تلك الإنجازات بين إصدارات توعوية وإعلانات وحملات توعوية وفعاليات وأنشطة مختلفة من ورش عمل توعوية وبرامج تدريبية إضافةً للمؤتمر السنوي، كما تم البدء في الإعداد لمبادرات استراتيجية توعوية غير مسبوقة.

أما على صعيد التعاون العربي والدولي المشترك فقد كان للهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 مشاركات في فعاليات ومنتدياتٍ ومؤتمراتٍ مختلفة إضافةً إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع جهات رقابية مماثلة إقليمية ودولية.

تفاصيل ماتحقق من إنجازات وفق المحاور آنفة الذكر، نستعرضها وفق الآتي:

أولاً- المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال:

سنتناول تفاصيل إنجازات الهيئة للسنة المالية 2017/2016 على الصعيد التشريعي والقانوني من جانبين رئيسيين:

أ. الجانب التشريعي واللائحي:

بعد تحقيق الإنجاز الأبرز للهيئة تشريعياً ولائحياً خلال السنة المالية السابقة والمتمثل في اللائحة التنفيذية التي أتت كما أسلفنا بديلاً شاملاً لكافة التشريعات والأحكام والضوابط المنظمة لأنشطة الأوراق المالية، تم خلال السنة المالية 2017/2016 ترجمة تلك اللائحة إلى اللغة الإنجليزية سعياً لإتاحة الفرصة أمام المستثمر الأجنبي للإطلاع على اللوائح المنظمة لأنشطة الأوراق المالية محلياً.

وأمام ما أفرزه التطبيق العملي لأحكام تلك اللائحة من ضرورة إجراء تعديلات أو إضافة ملاحق متممة، تم خلال تلك السنة المالية إنجاز العديد من التوجهات بهذا الشأن فصدرت عدة قرارات خاصة بذلك في حين لاتزال إجراءات أخرى قيد الإعداد وقت إعداد التقرير السنوي.

ويمكن إيجاز أهم ماتناولته تلك القرارات الخاصة بإجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية خلال السنة المالية 2017/2016 بالآتي:

- القرار رقم (57) لسنة 2016 بتاريخ 2016/6/6، بشأن إصدار ملحقٍ حمل الرقم (5) للكتاب الثالث (انفاذ القانون) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما والخاص بالقواعد المنظمة لتلقي البلاغات وفحصها والتصرف فيها.
- القرار رقم (60) لسنة 2016 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك بتاريخ 2016/6/27 وتناول إضافة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، الأمر الذي استلزم تعديل كتبٍ عدة من كتب اللائحة التنفيذية وهي الكتب التالية على وجه التحديد: الأول (التعريفات) والرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) والخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والسابع (أموال العملاء واصولهم) والثامن (أخلاقيات العمل).

- القرار رقم (61) لسنة 2016 بتاريخ 2016/6/27 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بإضافة متطلبات رأس مال لنشاط خدمة إيداع أوراق مالية ولنشاط خدمة تسوية وتقاص.
- القرار رقم (97) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/26 بشأن تعديل المادتين (10-23) و (10-24) من الفصل العاشر (التنفيذ الجبري على الأوراق المالية) للكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- القرار رقم (98) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/26 بشأن الملحق رقم (10) (قواعد التنفيذ على الأوراق المالية) للكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.
- القرار رقم (102) لسنة 2016 بتاريخ 2016/11/3 بشأن تعديل إصدار الملحق رقم (11) (التفويض في تداول الأوراق المالية) للكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- القرار رقم (115) لسنة 2016 بتاريخ 2016/11/30 بشأن تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما والمتعلقة بنشاط صانع السوق. والذي استلزم تعديلاتٍ في كلٍ من الكتاب الأول (التعريفات) والخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون).
- القرار رقم (01) لسنة 2017 بتاريخ 2017/1/5 بشأن إضافة صانع السوق إلى النماذج الملحقة بالكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

كما تجدر الإشارة إلى بعض القرارات التي صدرت خلال السنة المالية 2017/2016 بعيداً عن تعديلات اللائحة وتناولت بعض الضوابط المنظمة لأنشطة الأوراق المالية، ومنها:

- القرار رقم (67) لسنة 2016 بتاريخ 2016/6/30 بشأن الضوابط والإجراءات الخاصة بالسماح بتنفيذ الصفقات ذات الطبيعة الخاصة في بورصة الأوراق المالية.
- القرار رقم (72) لسنة 2016 بتاريخ 2016/8/3 بشأن تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية).
- القرار رقم (76) لسنة 2016 بتاريخ 2016/8/31 بشأن إيقاف المشتقات المالية (الخيارات والبيوع المستقبلية والآجل).
- القرار رقم (92) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/4 بشأن تعديل نظام ضمان عمليات الوساطة.

ب. الجانب القانوني والقضائي:

أما على الصعيد القانوني والقضائي فيمكن إيجاز ما تم من إنجازات خلال السنة المالية 2017/2016 بالآتي:

على الصعيد القانوني، إضافةً إلى مراجعة كافة عقود الهيئة واتفاقياتها مع جهاتٍ أخرى والبالغة 97 عقداً واتفاقية، تمت اعمال المراجعة القانونية للمواد العلمية الخاصة بورش العمل التوعوية الخارجية والمشاركة فيها، كما تم ايضاً مراجعة قراراتٍ وتعميمات ونشرات توعوية صادرة عن الهيئة، وكذلك إبداء الرأي القانوني بشأن نظام حوكمة الشركات ليبلغ عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي القانوني بشأنها نحو (1150) موضوعاً، وليبلغ عدد تلك الآراء القانونية منذ شهر مايو من عام 2011 نحو (5463) رأياً، كما تم خلال السنة المالية الحالية الرد على (845) استفساراً وارداً من مختلف إدارات الهيئة وفق التالي:

م	الإدارة	عدد الكتب التي تم الرد عليها
1	مكتب السيد المدير التنفيذي	131
2	مكتب السيد نائب الرئيس	1
3	رئيس قطاع الإشراف	1
4	إدارة التراخيص والتسجيل	91
5	إدارة تنظيم وحوكمة الشركات	31
6	إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي	70
7	إدارة الرقابة المكتبية	95
8	إدارة التفتيش الميداني	40
9	إدارة تنظيم الأسواق	48
10	إدارة الاندماج والاستحواذ	28
11	إدارة متابعة عمليات الأسواق	89
12	إدارة الإفصاح	99
13	رئيس قطاع الخدمات المساندة	23
14	إدارة الشؤون المالية والخزينة	44
15	إدارة الموارد البشرية	32
16	إدارة تقنية المعلومات	5
17	مكتب التنسيق والمتابعة – قطاع الشؤون القانونية	3
18	مكتب التنسيق والمتابعة التابع للمدير التنفيذي	1
19	مكتب العلاقات العامة والإعلام	4
20	مكتب العلاقات الدولية	3
21	مكتب التوعية	2
22	مكتب تطوير الأداء	1
23	إدارة القضايا والتحكيم	1
24	لجنة الشكاوى والتظلمات	2
الإجمالي		**845**

أما على صعيد نشاط القضايا والتحكيم، فقد تم على صعيد القضايا إعداد موسوعة تشمل أهم المبادئ التي أرستها محكمة أسواق المال، كما تم على صعيد التحكيم إعداد نموذج للأشخاص المرخص لهم بشأن تسهيل وتشجيع المشاركة في نظام التحكيم، وفي سياقٍ متصل تم في مجال التنفيذ تقديم مقترحات خاصة بتنفيذ قرارات مجلس التأديب كما تم إجراء بعض التشريعات الخاصة بقواعد التنفيذ على الأوراق المالية في سبيل تذليل عقبات التنفيذ. أما على صعيد الدعاوى المسجلة في السنة الماضية فقد بلغت (192) دعوى، وقد بلغ إجمالي الأحكام النهائية (73) حكماً، منها (50) حكماً موضوعياً منها (6) أحكام فقط ضد الهيئة من مجمل الأحكام الموضوعية.

ومن ناحيةٍ أخرى وفي إطار مهام التحقيق لدى الهيئة، نود الإشارة إلى أن بلاغين قدما للهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 تم حفظ التحقيق فيهما، في حين بلغ عدد الشكاوى (24) شكوى تم حفظ التحقيق في (17) منها كما تم إحالة (4) شكاوى لمجلس التأديب ولاتزال (3) شكاوى قيد التحقيق وقت إعداد التقرير السنوي، أما بالنسبة للمخالفات المحالة للتحقيق لدى الهيئة خلال السنة المالية ذاتها فقد بلغ عددها (309) مخالفة تمت معالجة معظمها وفق الجدول التالي في حين لا تزال إجراءات التحقيق مستمرة بشأن بعضها الآخر:

إجمالي عدد المخالفات	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة إلى النائب العام	إحالة إلى مجلس التأديب	إحالة إلى النائب العام + لمجلس التأديب	حفظ التحقيق	إيقاف مراقب الحسابات	حفظ لعدم الأهمية	إخضاع لمزيد من الرقابة	لدى جهة الاعتماد	قيد التحقيق
❖309	151	2	70	1	46	8	5	12	3	12

الشكاوى خلال السنة المالية 2017/2016 وآلية معالجتها

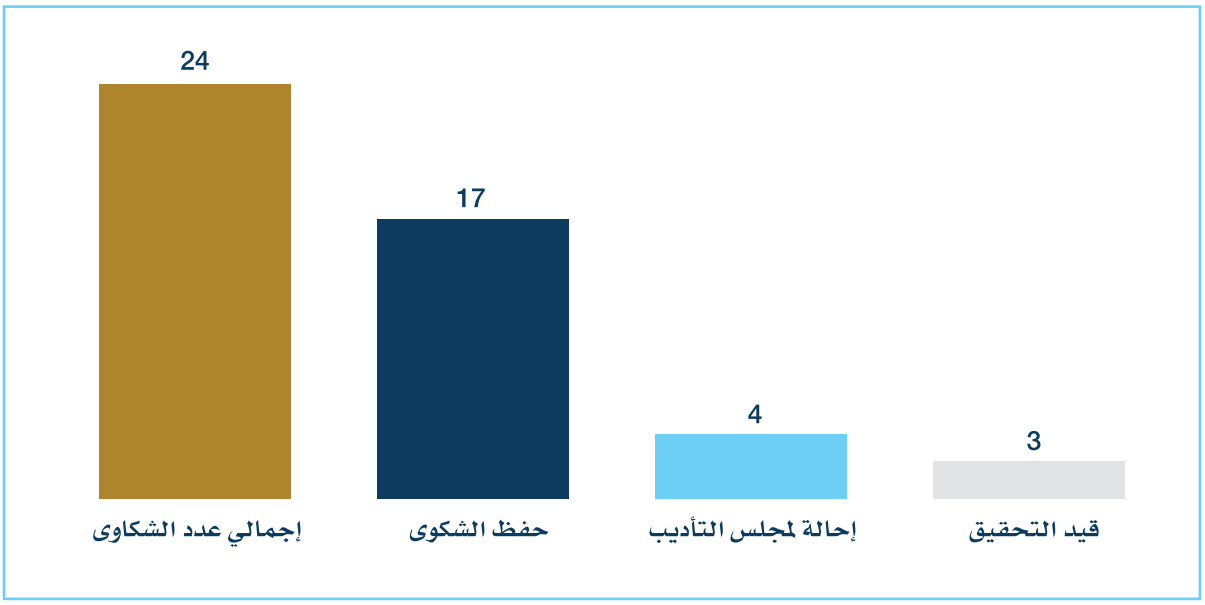

مع الإشارة إلى أن إجمالي المخالفات للسنة المالية 2016/2015 كانت وفق الآتي:

إجمالي عدد المخالفات	حفظت من الهيئة لعدم ثبوت المخالفة	إحالة إلى النائب العام	إحالة إلى مجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة إلى النائب العام + لمجلس التأديب	مخالفات احيلت لوزارة التجارة للاختصاص	تقديم شكوى لوزارة المواصلات	لدى جهة الاعتماد	قيد التحقيق
❖161	26	8	41	67	7	0	0	5	15

❖ قد تأخذ المخالفة أكثرمن إجراء، مما يبرر عدم تطابق الارقام الإجمالية مع تفاصيلها.

ثانياً. المجال التنظيمي:

نستعرض إنجازات الهيئة على الصعيد التنظيمي وفق محاور عدة: تنظيم الأسواق، وأنظمة الاستثمار الجماعي، والإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، وكذلك الإجراءات المتعلقة بتوفيق الأوضاع للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، وكذلك الإنجازات المتحققة في مجال حوكمة الشركات قبل أن نختتم باستعراض الإنجازات الخاصة بأنشطة الاندماج والاستحواذ.

أ. تنظيم الأسواق:

قامت الهيئة على صعيد تنظيم أسواق المال خلال السنة المالية 2017/2016 بإتخاذ جملة إجراءات بعضها تشريعي وبعضها الأخر تنظيمي.

- **على صعيد القرارات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بتنظيم الأسواق:**

تم إصدار العديد من القرارات المعدلة لبعض مواد اللائحة التنفيذية كالقرار رقم (60) لسنة 2016 بشأن إضافة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، والقرار رقم (61) لسنة 2016 بشأن إضافة متطلبات رأس مال لنشاط خدمة إيداع أوراق مالية ولنشاط خدمة تسوية وتقاص، وكذلك القرار رقم (115) لسنة 2016 بشأن تعديل بعض مواد تلك اللائحة بشأن نشاط صانع السوق، وصدر أيضاً بهذا الشأن القرار رقم م.م.هـ 12-40 لسنة 2016 بشأن اعتماد مسودة قواعد صانع السوق كما صدر القرار م.م.هـ 14-30 لسنة 2016 بشأن منح شركة البورصة الموافقة المبدئية للبدء بإنجاز المشاريع المتعلقة بصانع السوق.

كما صدر القرار رقم 102 لسنة 2016 بإصدار الملحق رقم (11) الخاص بالتفويض في تداول الأوراق المالية للكتاب الحادي عشر من كتب اللائحة التنفيذية.

وصدرت قرارات تنظيمية أخرى بعيداً عن تعديلات اللائحة كالقرارات الخاصة بتطبيق نظام الضمان المالي (القرار 95 لسنة 2016) واعتماد مسودة هذا النظام لشركات الوساطة المالية (القرار رقم م.م.هـ 31-41 لسنة 2016) وكذلك قرار الموافقة على ما جاء في قرار الجمعية العامة للجنة نظام ضمان عمليات الوساطة (القرار رقم م.م.هـ 6-17 لسنة 2016).

كما صدر القرار رقم (72) لسنة 2016 بشأن تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية) والذي تطرق إلى الممارسات العالمية التي سيتم تطبيقها ضمن المرحلة الانتقالية لنظام ما بعد التداول، كما صدر في هذا الإطار أيضاً قرار الموافقة على ترسية مناقصة مشروع نظام ما بعد التداول، وفي ذات الإطار صدر القرار رقم م.م.هـ 2-41 لسنة 2016 بشأن اعتماد الإطار العام للمرحلة النهائية لنظام ما بعد التداول.

ونظراً للأهمية الاستثنائية لمشروع نظام ما بعد التداول والذي شهدت السنة المالية موضوع التقرير إجراء اختبارات السوق الموسعة لمرحلته الانتقالية الأولى، فإننا نستعرض بشيءٍ من التفصيل هذه المرحلة من المشروع بأهدافها وتطبيقاتها وأهم تغييراتها وانعكاساتها المنتظرة على واقع أنشطة الأوراق المالية والجهات ذات الصلة به، بعد أن نقدم إيجازاً للمشروع بمراحله وتطبيقاته وبرامجه المختلفة ومخرجاته المتوقعة وتعريفاً بأدوار الأطراف المشاركة به وفق الآتي:

نظام ما بعد التداول(PTM)

يعتبر تطوير "نظام ما بعد التداول" أحد الإجراءات المطلوبة لإنجاز توجهات عدة تمثل أهدافاً استراتيجية للهيئة، كالانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والارتقاء بتصنيف سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستوى الأسواق الناشئة وفقاً لمعايير التصنيف المعتمدة لدى وكالات التصنيف الدولية، والاستجابة لمتطلبات التوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

ويعنى نظام ما بعد التداول بتوفير الخدمات المتممة اللاحقة لتنفيذ أية صفقة في بورصة الأوراق المالية وفق آلية تتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية المطبقة بما في ذلك خدمات التقاص والتسوية وحفظ الأصول وتقديم التقارير والحصول على الأرباح وسوى ذلك من الخدمات.

ولهذا النظام جملة من الفوائد التي تجعل من تطبيقه مطلباً، لا خياراً، لنجاح تحقيق النقلة النوعية المستهدفة في مجال أنشطة الأوراق المالية المحلية، ويمكن إيجاز أهم الفوائد المستهدفة من هذا النظام بالآتي:

- زيادة كفاءة انظمة التداول وما بعد التداول، وتعزيز ثقة المستثمرين بتلك الكفاءة.
- تكريس مقومات الشفافية في أنشطة التقاص والتسوية والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.
- تهيئة البيئة المواتية لتداول أدوات استثمارية ومالية متطورة.
- المساهمة في جذب الاستثمارات المؤسسية المحلية والأجنبية لبورصة الأوراق المالية.
- تعزيز مستويات السيولة في السوق.
- التوافق مع المعايير الدولية وامتلاك مقومات الانضمام للمنظمات الدولية والارتقاء بتصنيف السوق.

وقد أولت هيئة أسواق المال منذ نشأتها تطوير نظام ما بعد التداول كثيراً من اهتمامها حيث أعدت الدراسات اللازمة كما شكلت اللجان المطلوبة ووضعت خطة العمل اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية بهذا المشروع، كما أصدرت قرارها رقم (72) لسنة 2016 بشأن تطبيق هذا النظام بمرحلته الانتقالية حيث أوجب هذا القرار على جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة والمشاركين في الجوانب ذات الصلة بهذا النظام الالتزام بالممارسات اللازمة حين دخولها حيز التنفيذ، باعتبار تلك المرحلة خطوة مبدئية لمعالجة مخاطر نظام ما بعد التداول ورفع تصنيف السوق، بالإضافة إلى تهيئة الأطراف المشاركة لتحقيق المرحلة النهائية لنظام ما بعد التداول.

مراحل نظام ما بعد التداول:

نظراً لضخامة حجم التغييرات اللازمة التي يتطلبها تنفيذ مشروع نظام ما بعد التداول بشكله النهائي، فقد قررت الهيئة تنفيذ المشروع على مرحلتين: مرحلة انتقالية ومرحلة نهائية، تتكاملان فيما بينهما في المخرجات المستهدفة وتختلفان في مراحلهما واختباراتهما وكذلك في بعض الأطراف المشاركة في كلٍ منهما.

المرحلة الانتقالية: وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى مرحلتين، وتستهدف تهيئة الأطراف المشاركة في هذا النظام وتوفير البنية التحتية اللازمة لتطبيقه تمهيداً للانتقال للمرحلة النهائية، ومن المنتظر أن يتم خلال هذه المرحلة:

- إنجاز خطوات هامة على صعيد تنفيذ المتطلبات التي تضمنها القرار (72) لسنة 2016.
- تعزيز قدرة شركات الوساطة على إدارة المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تقديم نموذج الوسيط المؤهل لتطوير أعمال شركات الوساطة وتقديم خدمات استثمارية متطورة.
- الإعداد لتنفيذ بعض المتطلبات الواردة في اللائحة التنفيذية كصانع السوق ومشاريع تغيير الوحدات السعرية وتصنيف وتقسيم الشركات المدرجة وغيرها من المبادرات المزمع تقديمها من قبل شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

هذا، وقد بدأت الاختبارات الخاصة بالمرحلة الانتقالية الأولى في نوفمبر من عام 2016 ومن المنتظر البدء باختبارات المرحلة الانتقالية الثانية في الربع الرابع من عام 2017.

المرحلة النهائية: من المنتظر أن تشهد هذه المرحلة ما يلي:

- تطوير نظام التسوية والتقاص من خلال تقديم الوسيط المقابل المركزي، وذلك للحد من المخاطر المتعلقة بأعمال التسوية لتعاملات الأوراق المالية ودعم تداول المزيد من الأدوات الجديدة كالمشتقات المالية.
- تقديم مستويات مختلفة لأعضاء التقاص.
- تسوية الجانب النقدي للتداولات عن طريق بنك الكويت المركزي.
- توفير صندوق لضمان تسوية تعاملات الأوراق المالية وفقاً للممارسات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تعقب المرحلة الانتقالية ومن المزمع تنفيذ الاختبارات الخاصة بها خلال عام 2018.

البرامج الزمنية للاختبارات الخاصة بمراحل مشروع نظام ما بعد التداول:

الجدول التالي يقدم ملخصاً للاختبارات الخاصة بكل مرحلة من مراحل تطبيق مشروع نظام ما بعد التداول:

المرحلة	بداية الاختبارات	التاريخ المتوقع لنهاية الاختبارات
المرحلة الانتقالية الأولى (IPTM1)	نوفمبر 2016	مايو 2017
المرحلة الانتقالية الثانية (IPTM2)	نوفمبر 2017	الربع الأول 2018
المرحلة النهائية (FPTM)	عام 2018	

مخرجات المشروع بصورة تفصيلية وفقاً لمراحله المختلفة:

تتمثل المخرجات النهائية من مشروع نظام ما بعد التداول في التوصل إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتبعة في مجال أنشطة الأوراق المالية والمتوافقة مع مبادئ البنى التحتية لسوق المال (PFMI) Principles for Financial - Market Infrastructures والتي وضعتها لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) - Committee on Payment and Settlement Systems – المشتركة بين المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – (IOSCO) والبنك الدولي للتسويات (BIS) Bank for International Settlement - حيث تمثل هذه المبادئ المتطلب الرئيسي والهدف النهائي للمشروع بمجمله، إلا أن النجاح في التوصل إليه يتطلب جملة من الاستحقاقات وتنفيذ العديد من المتطلبات التي يوجزها الجدول التالي موزعةً على مراحل المشروع المختلفة:

م	المتطلب	المرحلة الانتقالية الأولى (IPTM 1)	المرحلة الانتقالية الثانية (IPTM 2)	المرحلة النهائية (FPTM)
1	توحيد دورة تسوية معاملات الأوراق المالية لجميع المتعاملين في بورصة الأوراق المالية لتصبح دورة التسوية (يوم التداول + 3 أيام عمل)	√		
2	تطبيق الشركة الكويتية للمقاصة لنظام الضمان المالي للحماية من مخاطر الإخفاقات	√		
3	تغيير الجداول الزمنية للحصول على الحقوق الناتجة عن ملكية السهم وفقاً للممارسات العالمية	√		
4	تقديم الضمانات المالية المقدمة من أمين الحفظ ووكالة المقاصة لتغطية الإخفاقات	√		
5	آلية تحقق أمين الحفظ من جميع تداولاته وإمكانية رفضها في يوم التداول الثاني بعد يوم التداول (T+2)	√		
6	إصدار البورصة للضوابط والإجراءات الفنية التفصيلية اللازمة لعمل صانع السوق. وإستكمال المقاصة لجميع المتطلبات اللازمة لعمل صانع السوق (البيع على المكشوف، واقراض واقتراض الأوراق المالية).	√		
7	تنفيذ التغييرات اللازمة من قبل شركة بورصة الكويت للأوراق المالية للوحدات السعرية (Tick sizes) والحد الأعلى / الأدنى لأسعار الأوراق المالية (Limit up down)، واستحداث الإغلاق العشوائي، ومواكبة أنظمة الشركة الكويتية للمقاصة لهذه التغييرات.	√		
8	بدء العمل بنموذج الوسيط المؤهل		√	
9	تطبيق النموذج الثاني Model-2 التسليم مقابل الدفع (Delivery versus Payment – DvP) المعتمد من قبل البنك الدولي للتسويات (Bank for International Settlements)		√	
10	تسوية تعاملات الأوراق المالية (الجانب النقدي) من خلال بنوك تجارية محلية مرخصة من قبل بنك الكويت المركزي		√	

م	المتطلب	المرحلة الانتقالية الأولى (IPTM 1)	المرحلة الانتقالية الثانية (IPTM 2)	المرحلة النهائية (FPTM)
11	الفصل بين حسابات العملاء ضمن الحسابات المجمعة (Omnibus Accounts) لدى الأشخاص المرخص لهم مع استخدام الترقيم المناسب للتعرف على هوية كل عميل		√	
12	تصنيف وتقسيم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية		√	
13	تطبيق وتنظيم آلية قواطع الدوائر السعرية (Circuit Breaker) مع الحد الأعلى / الحد الأدنى المتغير – Dynamic Limit		√	
14	تعديل الأخطاء الناتجة عن تنفيذ الصفقات		√	
15	تسوية تعاملات الأوراق المالية (الجانب النقدي) خلال حسابات مخصصة لدى بنك الكويت المركزي			√
16	العمل بنموذج الوسيط المقابل المركزي (Central Counter Party – CCP)			√
17	تطبيق المستويات المختلفة لأعضاء التسوية (GCM, DCM, NCM)			√
18	توفير صندوق لضمان عمليات التسوية (Settlement Guarantee Fund) بمعايير دولية			√
19	توفير أدوات استثمارية تتوافق مع المعايير الدولية كالتالي: – صناديق المؤشرات المتداولة (ETF) – المشتقات (الآجل، البيوع، الخيارات) – تداول أدوات الدخل الثابت (السندات والصكوك) – التداول بالهامش – البيع على المكشوف			√
20	تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتبعة في أسواق المال المتقدمة والتي تتماشى مع توصيات PMFI والتي وضعتها لجنة CPSS-BIS/IOSCO الدولية			√

الأطراف المشاركة في مشروع نظام ما بعد التداول بمراحله المختلفة:

يتم تنفيذ مشروع نظام ما بعد التداول بالتعاون والتنسيق مع الأطراف المعنية به والتي يتضمنها الجدول التالي، وكذلك بالتعاون والتنسيق مع جهات استشارية مختلفة:

م	الجهة المشاركة	المرحلة الانتقالية الأولى (1 IPTM)	المرحلة الانتقالية الثانية (2 IPTM)	المرحلة النهائية (FPTM)
1	شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	√	√	√
2	شركات الوساطة المالية	√	√	√
3	الشركات الاستثمارية	√	√	√
4	الشركة الكويتية للمقاصة	√	√	
5	بنوك (التسويات) التجارية		√	√
6	الوسيط المؤهل		√	√
7	بنك الكويت المركزي			√
8	الوسيط المقابل المركزي			√
9	أعضاء التقاص			√

ونظراً للاعتبارات الخاصة بالبدء بتطبيق المرحلة الانتقالية الأولى من هذا النظام خلال السنة المالية 2017/2016 التي يتناولها التقرير السنوي السادس للهيئة فإنها سنتناول هذه المرحلة بمزيدٍ من التفصيل وفق الآتي:

- **المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول:**

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، لخلق بيئة مساندة للمشاريع والمبادرات التطويرية لأسواق المال سواء تلك التي تصدر عن الهيئة، أو وكالة المقاصة وبورصة الأوراق المالية، أو غيرها من الجهات المشاركة في أسواق المال.

ويمكن إيجاز أهم الأهداف الرئيسية المستهدفة خلال تلك المرحلة بالآتي:

1. معالجة مخاطر عمليات منظومة ما بعد التداول.
2. تهيئة البنية التحتية لتطوير أسواق المال.
3. التوافق مع بعض الممارسات العالمية، والمساهمة في الاقتراب من ترقية تصنيف البورصة إلى سوق ناشئ.
4. توفير البيئة المناسبة لعمل صانع السوق.
5. إعداد السوق لتطبيق المراحل اللاحقة للمشروع.

أما التغييرات التي تتضمنها تلك المرحلة فتتراوح بين تغييرات تتعلق بالممارسات التي سيتم تطبيقها ضمن نظام ما بعد التداول، وأخرى تتعلق بعملية التداول ذاتها. وتتمثل تطبيقات المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول بالآتي:

1. توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول، T+3.
2. مفهوم الضمانات المالية لمواجهة مخاطر الإخفاقات.
3. آلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم والمساهمين المستحقين للتوزيعات لتتوافق مع الممارسات العالمية.
4. وحدات التغيير السعري.
5. الحدود السعرية (الحد الأعلى والحد الأدنى).
6. استحداث الإغلاق العشوائي.
7. إتاحة خاصية رفض الالتزام لأمناء الحفظ.
8. توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق.

ومن المنتظر أن يكون لهذه التطبيقات أثراً على جميع المتعاملين في بورصة الأوراق المالية، وخاصةً تلك التي تتعلق بتطبيق دورة التسوية الجديدة وطريقة تحديد استحقاقات الأسهم المترتبة على هذا التغيير. كما أن لهذه التطبيقات أثر كبير على أنظمة وإجراءات عمل الجهات المشاركة في التداول، حيث قامت الجهات ذات العلاقة بهذه التطبيقات بعملية تطوير لإجراءات العمل والأنظمة التقنية الخاصة بعمليات التداول.

- **الإجراءات الخاصة بمنح التراخيص وإلغائها وتجديدها:**

أما على صعيد التراخيص والتسجيل، وبعد قيام شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بترتيب أوضاع سوق الكويت للأوراق المالية وفقاً لمتطلبات القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وكذلك تقديم اللائحة المالية المحدثة والمعتمدة للسوق فقد تم إصدار الترخيص بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية وفقاً للقرار رقم (91) لسنة 2016.

وفي الشأن ذاته، تم تجديد التراخيص لمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية لشركات الوساطة الأربعة عشر، وبعد أن تم في شهر أكتوبر من عام 2016 إيقاف ترخيص هذا النشاط لثلاثٍ منها، تم لاحقاً إعادة مزاولة هذا النشاط لاثنتين منها، كما تم إصدار تراخيص مزاولة أنشطة أوراق مالية لإحدى وعشرين شركة وبنكاً، وتم بالمقابل إلغاء أحد عشر ترخيصاً لأنشطة الأوراق المالية لشركاتٍ ومؤسسات مختلفة.

كما تم أيضاً إنهاء الترخيص لخمس عشرة شركة استثمار لعدم توفيق أوضاعها، كما أن هناك تسعة عشر طلباً لترخيص أنشطة أوراق مالية قيد الدراسة حين إعداد التقرير السنوي.

أما على صعيد التراخيص الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي، فإضافةً لإصدار الترخيص لنظام استثمار جماعي تعاقدي لمحفظة مركز أعمال مجمع دبي للاستثمار تم إصدار التراخيص لتأسيس تسعة من أنظمة الاستثمار الجماعي المحلية، كما تم بالمقابل إلغاء التراخيص الخاصة بسبعٍ من أنظمة الاستثمار الجماعي، وفي الإطار ذاته تم أيضاً إصدار التراخيص لتسويق اثني عشر نظام استثمار جماعي أجنبي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه وتنفيذاً للبند (22) من الأحكام الانتقالية للقرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما الذي ينص على التالي:

"يسمح للشركة الكويتية للمقاصة مواصلة تقديم خدمات أمين الحفظ ومراقب الاستثمار لفترة زمنية تحددها الهيئة، وذلك إلى حين تأسيس كيان قانوني منفصل يقوم بهذه العمليات كل على حدة."

فقد عملت الشركة الكويتية للمقاصة على تأسيس شركة مستقلة لمزاولة نشاطي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار من خلال التقدم بطلب تأسيس شركة جديدة تملكها الشركة الكويتية للمقاصة بنسبة 99%، وتم منح موافقة مبدئية لتأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لاستكمال الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة التي ستزاول أنشطة الأوراق المالية محل الترخيص، وذلك وفقاً للقرار رقم (31) لسنة 2016 بشأن الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته الصادر بتاريخ 2016/04/13.

أما على صعيد الترخيص لنشاط التقاص فقد قامت الهيئة بالترخيص للشركة الكويتية للمقاصة بمزاولة نشاط وكالة مقاصة لتقديم خدمة إيداع أوراق مالية وخدمة تسوية وتقاص فقط بموجب قرار رقم (68) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/06/30، وذلك بعد قيامها بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وقرارات الهيئة وتعليماتها الصادرة في هذا الشأن وكذلك بعد استيفائها متطلبات الترخيص، على أن تكون مدة الترخيص للخدمات المشار إليها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة. وتُعفى الشركة من سداد الرسم الأوليّ للترخيص عن تلك المدة للأنشطة المرخص لها، وتلتزم بأداء الرسم عند تجديد الترخيص لأي فترة أخرى طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويجوز للهيئة إلغاء الترخيص في مدته الأصلية أو أي مدة تجديد مماثلة وفقاً لأحكام المادة (59) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

وقد تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع والضمان المالي والشكل القانوني للأشخاص الذين يرخص لهم بمزاولة إحدى خدمات أنشطة وكالة المقاصة في الجدول التالي، وذلك وفقاً لنوع الخدمة المرخص لها:

نوع النشاط	الشكل القانوني	رأس المال (د.ك)
خدمة إيداع أوراق مالية	شركة مساهمة	5,000,000
خدمة تسوية وتقاص	شركة مساهمة	20,000,000

- **على صعيد الإجراءات التنظيمية الخاصة بمتطلبات الترخيص لبعض الأنشطة:**

قامت الهيئة على هذا الصعيد بالعمل على توجهات عدة، وتحديداً في إطار إضافة نشاط الوسيط المؤهل وتحديد متطلبات ترخيصه، وكذلك متطلبات ترخيص نشاطي صانع السوق وأمين الحفظ، وكذلك متطلبات كفاية رأس المال إضافةً إلى الإجراءات الخاصة بإعادة النظر في آليات الترخيص لبعض الأنشطة، وكذلك آليات انتقال الترخيص الناتج عن عمليات الاندماج.

- **نظام الوسيط المؤهل:**

في إطار العمل على تطبيق نظام الوسيط المؤهل، قامت الهيئة وبعد التنسيق مع فريق عمل توجيه وإدارة مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول بالعمل على إضافة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل، الأمر الذي اقتضى

تقديم تعديلات مقترحة على اللائحة التنفيذية بشأن هذا النشاط ومناقشتها مع فريق التوجيه (PTM). واستطلاع رأي الجمهور والمعنيين بهذا النشاط ودراسة الملاحظات الواردة وصولاً إلى إصدار القرار بشأن التعديل المطلوب (القرار رقم 60 لسنة 2016) إضافة إلى متابعة شركات الوساطة المسجلة المرخص لها والتنسيق معها لاستيفاء المتطلبات الإضافية للترخيص لهذا النشاط، وتجدر الإشارة إلى تلقي الهيئة (11) طلباً للترخيص لمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل حتى تاريخ إعداد التقرير.

- **نشاط صانع السوق:**

أما بالنسبة لمتطلبات الترخيص الخاصة بنشاط صانع السوق فقد قامت الهيئة بإعداد الدراسات اللازمة ورصدت الملاحظات الخاصة بهذا النشاط، كما قامت بإعداد نموذج لصانع السوق وبمراجعة قواعد صانع السوق المقدمة من شركة بورصة الكويت توصلت إلى نتيجةٍ مفادها عدم الحاجة لاستحداث نماذج خاصة لنشاط صانع السوق نظراً لتشابهها مع متطلبات ترخيص الأنشطة الأخرى، وقد تم إصدار قرار الهيئة بشأن مقترح تعديل اللائحة التنفيذية بإضافة نشاط صانع السوق للنماذج الخاصة من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون).

- **نشاط أمين الحفظ:**

قامت الهيئة على صعيد هذا النشاط بإعداد الدراسات الخاصة بضوابطه ورصدت الملاحظات المتعلقة بها كما قامت بإعداد مقترحات لتعديل اللائحة التنفيذية لإضافة تلك الضوابط على ثلاثٍ من كتب اللائحة التنفيذية وهي: الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون)، والكتاب السادس (السياساتٍ والإجراءات الداخلية للشخص المرخص له)، والكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم)، هذا وقد تم نشر استطلاع للرأي لمشروع مقترح تعديل اللائحة التنفيذية لإضافة ضوابط أمين الحفظ للجهات المعنية، والهيئة بصدد مراجعة كافة الملاحظات الواردة بهذا الشأن.

- **الإعداد لقواعد ومتطلبات الترخيص لكيانات ما بعد التداول (PTM) ومزاولة أنشطتها:**

تقوم الهيئة بمراجعة الدراسات المقدمة بهذا الشأن من قبل الجهات الاستشارية المكلفة بالإعداد لتلك القواعد ويتم التنسيق مع مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة ونظام ما بعد التداول لدراسة المقترحات المقدمة بهذا الشأن تمهيداً لاعتمادها وإصدارها.

- **متطلبات كفاية رأس المال:**

لا يزال الإعداد لتلك المتطلبات في مراحله الأولى والتي تتضمن لقاءاتٍ مع بعض الجهات الاستشارية والتوجه لتشكيل فريق عمل خاصٍ بهذا المشروع.

- **إعادة النظر في آليات الترخيص لبعض الأنشطة:**

عملت الهيئة على دراسة الملاحظات والاستفسارات الواردة إليها بشأن آليات الترخيص الخاصة ببعض الأنشطة والنماذج المعتمدة فيها وذلك سعياً لإجراء ما يلزم بشأنها، كما عملت على إعداد آلية انتقال الترخيص الناتج عن تنفيذ عمليات الاندماج ويتم الإعداد لإجراء التعديلات اللازمة بهذا الشأن على كلٍ من الكتاب الأول (التعريفات) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، وكذلك الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة ذاتها.

- **إجراءات الإعداد لإصدار رسوم ترخيص نشاط بورصة أوراق مالية:**

عملت الهيئة في سبيل التوصل إلى مقترحٍ لتحديد رسوم ترخيص نشاط بورصة أوراق مالية على مراجعة مواد القانون واللائحة لتحديد نطاق تطبيق رسم الترخيص الخاصٍ بنشاط بورصة الأوراق المالية، كما قامت باستقصاء آراء جهات رقابية عدة تابعة لدول أعضاء المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بهذا الشأن والمعايير التي اتخذتها تلك الجهات في تحديد الرسم المقرر على هذا النشاط وذلك للاستفادة من خبراتهم ومعرفة الممارسات المتبعة عالمياً في فرض الرسوم، كما قامت بمراجعة الوضع الحالي لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، كونها الشركة الوحيدة المرخص لها لممارسة نشاط بورصة أوراق مالية، إضافة إلى وضع السوق الكويتي مقارنة بالأسواق الخليجية، كما تم إجراء مقارنة لرسم ترخيص نشاط المقاصة كونه مشابهاً لنشاط البورصة، كما تجري تقييماً لآلية التكلفة الرقابية في تحديد مستوى رسم البورصة ومدى انطباقه مع ماهو مطبق لدى الهيئة.

- **إجراءات خاصة باعتماد آلية التعامل مع مدراء صناديق الاستثمار من البنوك التي لم تتقدم بطلب ترخيص من الهيئة:**

يسمح النظام الأساسي للبنوك وكذلك عقد تأسيسها بإدارة أنظمة استثمار جماعي (صناديق استثمارية) دون أن تنص صراحةً على ذلك باعتبار هذه المهام تقع في إطار الأعمال التي قضى العرف باعتبارها من مهام البنوك.

إلا أن هذه المهام تعد من ناحيةٍ أخرى أنشطة مالية تستوجب الترخيص المسبق من الهيئة، بإعتبار أن البنوك لا تعد شخصاً مرخصاً وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، الأمر الذي يستلزم تقدمها بطلب ترخيص لمزاولة أي من أنشطة الأوراق المالية وتعديل عقد تأسيسها ونظامها الأساسي لينص صراحة على الأنشطة التي ترغب بمزاولتها، وقد حرصت الهيئة على معالجة هذا الموضوع بالتنسيق مع البنوك التي تقدمت للحصول على التراخيص المطلوبة. وتعمل الهيئة على معالجة حالات عدم الترخيص لتلك الأنشطة وفق إجراءات عدة، بدءاً بالتذكير بضرورة الالتزام بمضمون تعميمها الخارجي رقم (هـ.أ.م./ ق.ت.أ./2014/01) الصادر بتاريخ 2014/07/08، والعمل على إخطار مدراء الصناديق من البنوك التي لم تلتزم بالتعميم المشار اليه بضرورة تعيين مدير بديل أو تصفية الصناديق التي تحت إدارتها وصولاً إلى إمكانية تطبيق آلية اصدار كتاب استمرارية لمزاولة أنشطة أوراق مالية – للشركات القائمة من غير الشركات المسجلة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى البنوك والتي لم تشملها المرحلة الانتقالية للفصل الثالث عشر من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته في حال التقدم بطلب ترخيص بما لا يتعارض مع أحكام قانون الهيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

وقد تقدمت بعض البنوك بطلب الترخيص لمزاولة أنشطة مالية ويتم استكمال اجراءات ومتطلبات الترخيص الخاص بها وقت إعداد التقرير إلا أن اثنين من تلك البنوك لم يتقدما بطلب ترخيص حتى تاريخه رغم قيامهما بإدارة نظام استثمار جماعي (صندوق استثمار)، ولتجاوز ذلك عملت الهيئة إلى التذكير بضرورة الالتزام بمضمون تعميمها الخارجي رقم (هـ.أ.م./ ق.ت.أ./2014/01) الصادر بتاريخ 2014/07/08، والعمل على إخطار مدراء الصناديق (البنوك) التي لم تلتزم بالتعميم المشار اليه بضرورة تعيين مدير بديل أو تصفية الصناديق التي تحت إدارتها، مع إمكانية تطبيق آلية اصدار كتاب استمرارية لمزاولة أنشطة أوراق مالية – للشركات القائمة من غير الشركات المسجلة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى البنوك والتي لم تشملها المرحلة الانتقالية للفصل الثالث عشر من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته في حال التقدم بطلب ترخيص بما لا يتعارض مع أحكام قانون الهيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

وفي إطارٍ مماثل، تجدر الإشارة إلى سعي الهيئة للتحقق من ممارسة بعض الجهات أو الأشخاص نشاط مستشار استثمار بدون ترخيصٍ منها لإجراء اللازم بهذا الشأن.

- **إجراءات تنظيمية خاصة بمراقبي الحسابات والوظائف واجبة التسجيل:**

يمكن إيجاز أهم ماتم إنجازه على صعيد هذه الأنشطة بالتالي:

- قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة:

بالنسبة لقيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص بالهيئة تمت دراسة (37) طلباً لتجديد هذه القيود تمت الموافقة على ثلاثٍ وعشرين منها ممن استوفوا الشروط والمتطلبات الخاصة في حين تم إيقاف تسعة من مراقبي الحسابات نظراً لعدم استيفائهم لتلك الشروط والمتطلبات أو لعدم التزامهم بتعليمات الهيئة الصادرة لهم، ليتقدم خمسة منهم مجدداً بطلبات جديدة بعد استيفائهم الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية ليتم التجديد لهم، كما تم في هذا الصعيد مراجعة التقارير السنوية المقدمة من مراقبي حسابات مقيدين لدى الهيئة والبالغ عددهم (33) تقريراً.

ومن ناحيةٍ أخرى وعلى صعيد الإجراءات الخاصة بتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي تقوم الهيئة وقت إعداد التقرير بدراسة سبعة طلبات تسجيل مكاتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة وفق الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

- الإجراءات الخاصة بالوظائف واجبة التسجيل:

بالنسبة للوظائف واجبة التسجيل، ونظراً للحاجة لإجراء التحديثات الخاصة ببيانات الأشخاص المرخص حيث تم في هذا الصدد تحديث البيانات الخاصة لعددٍ من الأشخاص المرخص لهم وكما صدر نحو (705) كتابا بشأن تلك التحديثات.

كما قامت الهيئة بمتابعة الإجراءات الخاصة بطلبات الترشح لكل من المناصب والوظائف واجبة التسجيل التي تمت وفق النماذج المعتمدة لطلبات الترشح لتلك المناصب والوظائف لدى الأشخاص المرخص لهم من الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية، وأصدرت نحو (769) كتاباً متعلقاً بتلك الطلبات.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى توجه الهيئة للإعداد لمشروع للاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل وفقاً لاتفاقية تم توقيعها مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).

وكذلك توجهها لبحث آلية خاصة بتكليف جهاتٍ خارجية لأداء مهام تتعلق ببعض الوظائف واجبة التسجيل والتي تتمحور بصورة رئيسية في تعديل وتطوير المادة (3-2-8) من الفصل الثالث للكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وفي ذات الإطار، تعمل الهيئة على دراسة مقترح لإضافة مزيدٍ من متطلبات الكفاءة لوظائف ممثلي أنشطة وسيط أوراق مالية الواردة في الملحق رقم (3) "المؤهلات العلميةً والخبرات العملية الواجب توافرها في المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له وفقاً لقواعد الكفاءة والنزاهة" للكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

تتمثل بشروط مسبقة توضح المؤهلات العلمية والخبرات العملية المطلوبة لشغل الوظائف واجبة التسجيل التالية:

- ممثل نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
- ممثل نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية

وفي سياق متصل بالوظائف واجبة التسجيل، واستناداً للمادة (3-2-13) من الفصل الثالث للكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، التي تتيح للهيئة إعفاء الشخص المرخص له من متطلبات الوظائف واجبة التسجيل الواردة في المادة (3-2-6) والمادة (3-2-8) من ذات الكتاب أو أن تفرض متطلبات إضافية فقد قامت الهيئة بالبت بطلبات وردتها من الأشخاص المرخص لهم بهذا الشأن، كما تقوم بدراسة ومراجعة طلبات جديدة أيضاً.

- **إجراءات تنظيمية أخرى:**

وفي الإطار التنظيمي أيضاً، تم إنجاز توجهاتٍ عدة تتراوح بين المجالات التوعوية والبحثية والإجرائية نوجزها بالنقاط التالية:

- تنفيذ أنشطة توعوية تتصل بمهام تنظيم الأسواق، سيتم استعراضها بالتفصيل في سياق الحديث عن الجانب التوعوي من إنجازات الهيئة.
- إعداد دراسة بشأن الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية والتي تبلغ خسائرها المتراكمة 75% فأكثر من رأس مال الشركة، حيث توضح الدراسة الإجراءات والتعليمات المتبعة والمطبقة في بورصة الكويت للأوراق المالية ومقارنتها بالإجراءات المتبعة في بعض دول الخليج العربي والدول العربية والأوروبية والتي تطبق آليات مختلفة للتعامل مع الشركات المدرجة التي تفوق خسائرها 75% أو أكثر من رأس مالها.
- إنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع المعلومات التي تخص الإدراج (الإدراج في السوق الرئيسي والموازي/الإدراج المشترك/ ونقل الإدراج بين الرئيسي والموازي/ والشركات التي تم إلغاؤها من بورصة الكويت للأوراق المالية/ والانسحاب الاختياري).
- دراسة ومراجعة متطلبات العمل لنظام ما بعد التداول في مرحلته الانتقالية والخاصة بالشركة الكويتية للمقاصة (من خلال فريق نظام ما بعد التداول).

- إنجاز إجراءات عدة في المراحل المختلفة من مشروع نظام ما بعد التداول:
  - المرحلة الأولى والمتعلقة بالمرحلة الانتقالية لنظام ما بعد التداول.
  - المرحلة الثانية والمتعلقة بالتصور الفني للمرحلة النهائية لنظام ما بعد التداول.
  - المرحلة الثالثة مراجعة ودراسة التصور الفني للمرحلة النهائية لنظام ما بعد التداول مع بنك الكويت المركزي واعتماد هذا التصور من قبل مجلس المفوضين.
- دراسة ومراجعة ومنح موافقة مبدئية للبدء في تنفيذ بعض المبادرات الخاصة بشركة بورصة الكويت ومنها:
  - مشروع تقسيم وتصنيف بورصة الأوراق المالية.
  - مشروع قواطع الدوائر.
  - الحد الأدنى/ الأعلى.
  - التغيير السعري.
- أما على صعيد الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية فقد أصدرت الهيئة قراراتها بالموافقة على انسحاب خمس عشرة شركة من السوق الرئيسي هي: "الشركة الكويتية المتحدة للدواجن، شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية، شركة المستقبل العالمية للاتصالات، شركة صناعات التبريد والتخزين، شركة صفوان للتجارة والمقاولات، شركة الخليج لصناعة الزجاج، شركة طيبة الكويتية القابضة، شركة ايكاروس للصناعات النفطية، شركة الوطنية للمسالخ، شركة الكويتية للمسالخ، شركة جيران القابضة، شركة مجموعة الأوراق المالية، شركة الشامل الدولية القابضة، الشركة الكويتية للخدمات الطبية، شركة سيتي جروب"، كما تم رفض الانسحاب الاختياري لثلاث شركات وهي: "شركة المدار للتمويل والاستثمار، شركة هيومن سوفت القابضة، المواساة للرعاية الصحية"، كما صدر أيضاً قرار عدم إلغاء أسهم الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية من السوق الرئيسي للبورصة. وفي ذات الإطار تم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة المتعلقة بانسحاب شركتين أخريين من السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية للشركات المنسحبة فعلياً من السوق خلال السنة المالية 2017/2016 تبلغ (235,3) مليون دينار كويتي أي ما نسبته أقل من 1% من إجمالي القيم السوقية لكافة الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

ب. أنظمة الاستثمار الجماعي:

في إطار أنظمة الاستثمار الجماعي، منحت الهيئة موافقتها لستة طلبات تأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت، منها خمسة طلبات (اكتتاب عام) وطلب واحد (اكتتاب خاص)، كما تلقت طلباً آخر لتأسيس صندوق استثماري محلي داخل دولة الكويت لايزال قيد الدراسة وقت إعداد التقرير.

وعلى صعيد تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت فقد وافقت الهيئة على اثني عشر طلباً لتسويق هذه الوحدات، ولاتزال ستة طلباتٍ أخرى قيد الدراسة حين إعداد التقرير.

كما قامت الهيئة بإلغاء ترخيص صندوق واستكملت إجراءات تعيين مصفٍ له وأكملت دراسة تصفية سبعة صناديق أخرى، في الوقت الذي قامت فيه بإلغاء قيد ستة صناديق من سجل الصناديق لديها بعد انتهاء تصفيتها، كما منحت موافقتها على تعيين مدير بديل لثلاثة صناديق.

وفي إطارٍ متصل، قامت الهيئة بدراسة والموافقة على (39) من تعديلات الأنظمة الأساسية للصناديق المحلية، كما أكملت دراسة (18) طلباً لتجديد رخص أنظمة استثمار جماعي، وحضرت (134) جمعية لحملة وحدات الصناديق واعتمدت قراراتها.

ومن ناحيةٍ أخرى، قامت الهيئة بدراسة وإصدار مهل لأحد عشر صندوقاً لرفع رأس مالها عن خمسة ملايين دينار كويتي أو مايعادلها بالعملات الأخرى.

كما أصدرت تعميمها بشأن التقرير الربع سنوي عن أعمال تصفية الصناديق المتعلق بالالتزام بأحكام الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

كما قامت بتوفيق أوضاع الدفعة الأخيرة من صناديق الاستثمار والبالغ عددها خمسة صناديق لتستكمل بذلك مهام توفيق أوضاع كافة الصناديق المصرح لها بموجب المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1990.

وبالنسبة للصناديق التي قامت بتوفيق أوضاعها عن طريق تعديل أنظمتها الأساسية وتعيين هيئة إدارية لإدارتها استجابة للمتطلبات التي فرضتها تعديلات اللائحة وذلك خلال المهلة القانونية المتاحة بالقرار رقم (72) لسنة 2015 المتعلق بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما والمتمثلة بفترة انتقالية امتدت حتى 30 نوفمبر 2016، فقد قامت الهيئة بدراسة واعتماد الأنظمة الأساسية لتلك الصناديق كما اعتمدت الهيئة الإدارية لها.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الإجمالية الخاصة ببعض إجراءات أنظمة الاستثمار الجماعي تشير إلى قيام الهيئة منذ بدء أعمالها وحتى نهاية السنة المالية موضوع التقرير بمنح (27) موافقة لتأسيس صناديق استثمار منها (19) صندوقاً اكتتاب عام و(8) اكتتاب خاص، وكذلك إلغاء قيد وشطب (23) صندوقاً محلياً من سجل الهيئة وتعيين مدير بديل لـ(5) صناديق محلية، ومنح (30) موافقة لتسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت وكذلك منح (3) موافقات لتأسيس نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت وابتداءً من السنة المالية (2017/2016) تم تعديل الأنظمة الأساسية لـ (39) صندوقاً استثمارياً.

الدراسات وتنمية أسواق المال:

في مجال الأنشطة ذات الصلة بتنمية الأسواق، تجدر الإشارة إلى أن السنة المالية 2017/2016 قد شهدت تزكية دولة الكويت ممثلة بهيئة أسواق المال لرئاسة فريق تنمية الأسواق لمنتدى أسواق المال في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) وذلك خلال اجتماع المنتدى السنوي المنعقد في إسطنبول في العام 2016. وتعد هذه اللجنة واحدة من اللجان الأربع المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي (OIC) والتي تعنى بالمواضيع الاقتصادية والتجارية للدول الإسلامية.

وقد تم تشكيل فريق تنمية الأسواق داخل الهيئة تحت إشراف السيد المفوض/ د. فيصل الفهد وبرئاسة السيد/ فواز بورسلي – مدير دائرة تقييم وإدارة مخاطر أسواق المال في إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال للقيام بتقديم مبادرة لتطوير أسواق المال من خلال تطوير البنية التحتية لأسواق المال (Market Infrastructure Development) والأطراف المشاركة في منظومة ما بعد التداول. وتأتي هذه المبادرة تماشياً مع خطط الهيئة المتعلقة بتطوير هذه المنظومة في دولة الكويت وتعزيزاً للخبرة المكتسبة خلال الفترة السابقة في هذا الشأن.

ولقد تم خلال هذه الفترة الانتهاء من اعداد الاستبيان الخاص بهذه المهمة بمساهمة عدد من الإدارات المختلفة في الهيئة ومن ثم مشاركته مع الدول الأعضاء وذلك بهدف جمع ردودهم لإعداد تقرير يساهم في وضع خارطة طريق واضحة لتشجيع الدول الأعضاء على تطوير البنية التحتية لأسواق المال وتكريس مبدأ التعاون ما بين الدول الأعضاء وتبادل الخبرات في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم تشكيل مجموعة عمل على مستوى الدول أعضاء المنظمة لتنفيذ هذا المشروع برئاسة هيئة أسواق المال في دولة الكويت وقد انضم إلى هذه المجموعة الجهات الرقابية في الدول الشقيقة التالية:

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية
- مملكة ماليزيا
- الجمهورية التركية
- دولة الإمارات العربية المتحدة
- جمهورية المالديف

وفي إطار متصل بمجال تنمية الأسواق تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة بإجراء العديد من الدراسات والمشاريع البحثية الهادفة لتعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة في المنطقة، ويمكن إيجاز أهم ماتم في هذا المجال خلال السنة المالية 2017/2016 بالآتي:

- دراسة خاصة باستحداث منظومة متكاملة من مؤشرات الإنذار المبكر والتي تهدف إلى تتبع حركة أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت، حيث تشمل تلك المنظومة عشرين مؤشراً، تم تصنيفها في فئاتٍ رئيسية ثلاث:

- المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي.
- المؤشرات المرتبطة بالمراكز المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- المؤشرات المرتبطة بنشاط بورصة الكويت للأوراق المالية.

وتعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية بالغة بالنسبة لمتخذي القرار والمستثمرين، إذ أنها تساعد على فهم وتقييم الوضع العام لنشاط الأوراق المالية والتوجهات المستقبلية له ما بين الانتعاش والركود، إضافة إلى قدرتها على تشخيص وتتبع المخاطر النظامية والمؤسسية التي قد تؤثر على تنافسية واستقرار أسواق المال.

- دراسة بشأن تكامل (اندماج) أسواق الأوراق المالية (البورصات) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأثرها على بيئة الاستثمار، والخيارات المتاحة لها حول طبيعة (نوع) هذا التكامل وأي من هذه الخيارات الأفضل والقابل للتطبيق في المديين القصير والمتوسط، مع ترك المجال لبحث أوسع وأشمل بهذا الشأن.
- دراسة حول التصنيفات المتبعة لقطاعات بورصات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واقتراح أفضل البدائل لتوحيدها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. إضافة إلى ذلك، العمل على استحداث مؤشر خليجي موحد لتتبع حركة أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك على غرار بعض المؤشرات المُعدة من قبل شركة ستاندرد أند بورز (Standard and Poor's). حيث يمكن استخدام مثل هذا المؤشر كأداة مرجعية تبين حالة الانتعاش والركود في بورصة الكويت مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون.
- دراسة خاصة بمقترح استحداث دليل استرشادي لتصنيف كفاءة الشركات المرخص لها من قبل الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية استناداً إلى أهم المؤشرات المالية المستخلصة من الميزانيات العمومية وحساب احتمال مخاطر التعثر المالي لها بناءً على نماذج اقتصادية قياسية وذلك بهدف التأكد من سلامة الوضع المالي للأشخاص المرخص لهم بمزاولة أنشطة الأوراق المالية.
- دراسة حول تنافسية أسواق المال في دولة الكويت، بناءً على عددٍ من مؤشرات التطور المالي المستخدمة عالمياً، ومقارنتها مع أسواق المال الأكثر تطوراً بهدف تحديد أوجه القصور ومجالاتٍ وأولويات الإصلاح في أسواق المال الكويتية.
- إعداد تقارير دورية حول أداء بورصة الكويت للأوراق المالية من حيث حركة المؤشرات الرئيسية والقيم السوقية للشركات المدرجة وكميات وقيم التداول وحركة أسعار أسهم الشركات، والتي من شأنها أن تساعد الهيئة في تقييم نشاط السوق ككل وتحديد مقدار التضخم أو التدني في أسعار الأوراق المالية. إضافةً إلى ذلك، متابعة ورصد التغيرات في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الأسواق العالمية والناشئة من حيث حركة مؤشراتها الرئيسية وكميات وقيم التداول فيها.

وتجدر الإشارة إلى توجه الهيئة بالعمل على تطوير قواعد المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بالشركات غير المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية وتصنيفها من حيث أهليتها للإدراج.

ج. الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة:

أعطت السنة المالية 2017/2016 لمهام تنظيم وحوكمة الشركات في مجال أنشطة الأوراق المالية ميزة استثنائية، إذ تزامن تطبيق اللائحة التنفيذية الجديدة، وتنفيذ مشروع (تطوير قواعد إصدار الأسهم الممتازة والصكوك وتداول السندات والصكوك) مع ما مر به العالم من انخفاض حاد لأسعار النفط في نفس الفترة، والذي أدى إلى حاجة الدول المصدرة للنفط إلى الاستدانة عن طريق أدوات الدين، سواءً على صعيد الحكومات أو المؤسسات المالية، الأمر الذي أدى محلياً إلى نقلة فارقة في قيمة وعدد إصدارات أدوات الدين في دولة الكويت، حيث بلغت قيمة الإصدارات أكثر من 2.45 مليار د.ك خلال سنة مالية واحدة فقط (2017/2016)، بينما بلغت قيمة الإصدارات خلال خمس سنوات منذ تأسيس الهيئة إلى قبل تطبيق اللائحة التنفيذية الجديدة والتعليمات 1.36 مليار د.ك تقريباً، أي بنسبة زيادة بلغت 800% على أساس سنوي تقريباً.

إصدارات وطرح أدوات الدين للسنة المالية 2016

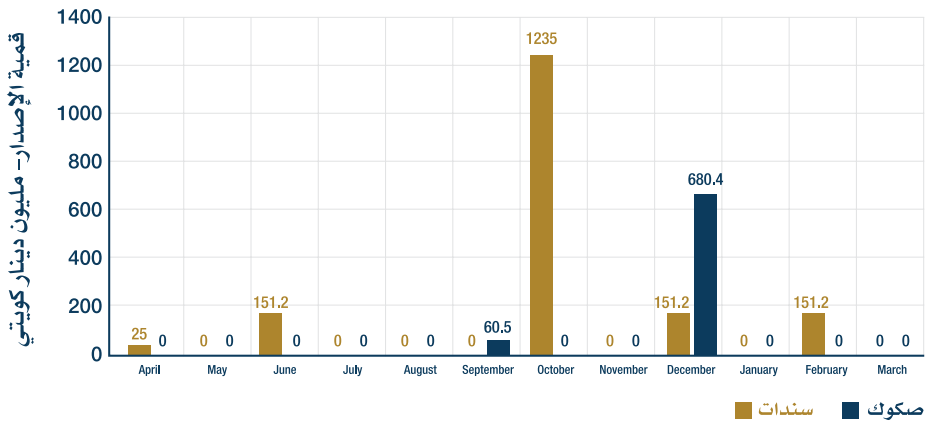

النمو في قيمة إصدارات وطرح أدوات الدين على أساس سنوي

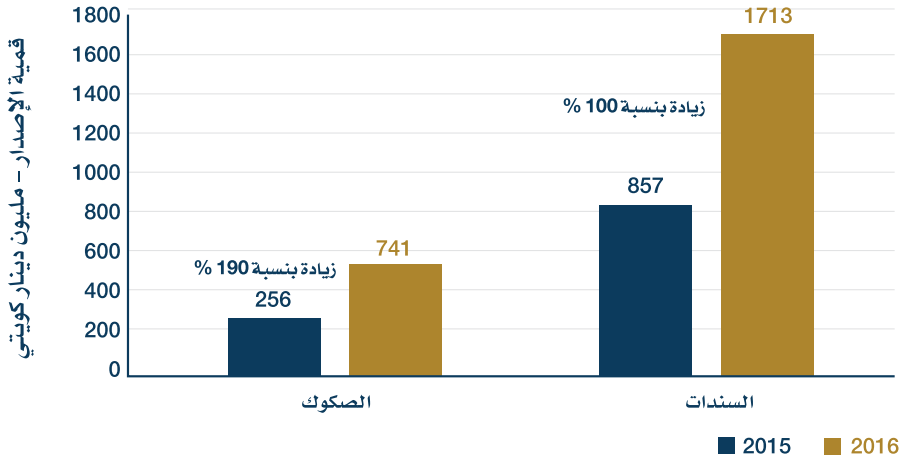

إصدارات وطرح أدوات الدين حسب القطاع

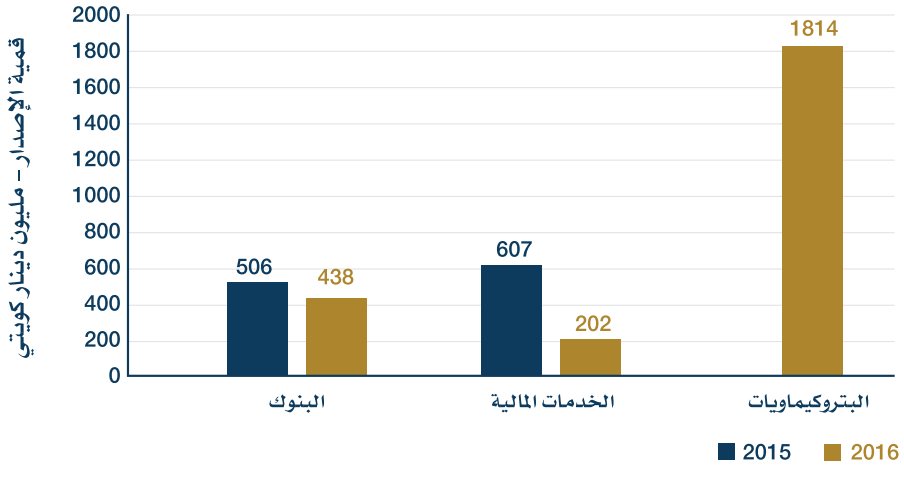

وتواصل هيئة أسواق المال جهودها المستمرة الداعمة لتطوير البنية التشريعية وتهيئة البيئة الاستثمارية التي من شأنها أن تضفي أثراً إيجابياً على ثقة ورغبة المتعاملين في الأوراق المالية والمساهمة بنقل البورصة إلى منظومة الأسواق الناشئة، الأمر الذي يمكن بدوره من استقطاب الكفاءات المهنية إلى القطاع المالي مما يعزز كفاءته وأدائه، وبصورةٍ أكثر تفصيلاً يمكن تناول الإنجازات التي شهدتها المهام ذات الصلة بتنظيم وحوكمة الشركات لدى الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة لاسيما على صعيد دراسة الطلبات الخاصة بزيادة أوتخفيض رؤوس أموالها ومنحت الموافقات اللازمة وفق التشريعات النافذة، وكذلك الحال بالنسبة للطلبات الخاصة بشراء أو بيع أسهم الخزينة أو إصدار أدوات دين وكذلك الموافقات الخاصة بنشرات الاكتتاب، وبصورةٍ أكثر تفصيلاً يمكننا تناول أهم ماتم بشأن تلك الإجراءات بالآتي:

فقد منحت الهيئة موافقتها على زيادة رأس المال لـ (39) شركة، منها سبع شركات غير مدرجة وغير مرخصة، وثماني شركات غير مدرجة ومرخصة.

أما بقية الموافقات فقد توزعت بين عشرين موافقة لشركات مدرجة وغير مرخصة وفق التالي:

م	اسم الشركة	رأس المال الشركة (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	12,276,917.700	13,504,609.400	%10	أسهم منحة
2	شركة التمدين العقارية	41,136,480	43,193,304	%5	أسهم منحة
3	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	8,023,357.500	10,029,196.800	%25	أسهم منحة
4	الشركة الوطنية العقارية	94,253,255.700	98,965,918.400	%5	أسهم منحة
5	شركة مجموعة عربي القابضة	16,472,594.500	17,296,224.200	%5	أسهم منحة
6	الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني	3,000,000	4,750,000	%58.33	زيادة نقدية
7	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	20,962,500	22,010,625	%5	أسهم منحة
8	شركة كي جي أل لوجستيك	60,613,740	66,675,114	%10	أسهم منحة
9	شركة أجوان الخليج العقارية	7,338,094	21,000,000	%186.17	زيادة نقدية
10	شركة أسيكو للصناعات	28,800,353.800	30,240,371.400	%5	أسهم منحة
11	بيت التمويل الكويتي	524,153,959.700	576,569,355.600	%10	أسهم منحة
12	البنك الأهلي المتحد	173,236,852.200	187,095,800.300	%8	أسهم منحة
13	شركة الشعيبة الصناعية	8,055,343.600	10,069,179.500	%25	أسهم منحة
14	شركة الأنظمة الآلية	7,507,500	10,000,000	%33.2	أسهم منحة
15	البنك التجاري الكويتي	149,666,149.200	164,632,764.100	%10	أسهم منحة
16	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	8,250,000	10,000,000	%21.212	أسهم منحة
17	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	5,760,951	10,000,000	%73.58	أسهم منحة
18	شركة إعادة التأمين الكويتية	15,000,000	16,200,000	%8	أسهم منحة
19	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	13,504,609.400	14,855,070.300	%10	أسهم منحة
20	شركة المجموعة البترولية المستقلة	15,225,000	18,840,750	%23.749	زيادة نقدية

وأربع موافقات خاصة بشركات مدرجة ومرخصة وفق الأتي:

م	اسم الشركة	رأس المال الشركة (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	بنك الكويت الوطني	529,170,357.100	563,566,430.300	%6.5	زيادة نقدية
2	بنك الكويت الوطني	563,566,430.300	591,744,751.800	%5	أسهم منحة
3	بنك بوبيان	216,641,415.300	227,473,486	%5	أسهم منحة
4	بنك برقان	204,935,915.800	215,182,711.500	%5	أسهم منحة

في حين منحت (13) شركة موافقة على تخفيض رأس مالها منها ثلاث شركات مرخصة وغير مدرجة، أما الموافقات العشر المتبقية فتتوزع بين تسع موافقات خاصة بشركات مدرجة وغير مرخصة وفق الآتي:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك)
1	شركة التجارة والاستثمار العقاري	38,446,255.900	37,000,000
2	شركة منازل القابضة	71,500,000	43,043,000
3	شركة أجوان الخليج العقارية	10,000,000	7,338,094
4	شركة التخصيص القابضة	73,828,000	61,000,000
5	شركة الثمار الدولية القابضة	101,250,000	77,282,503
6	شركة مجموعة أسس القابضة	26,825,114	10,000,000
7	شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة	30,000,000	15,000,000
8	شركة الدار الوطنية للعقارات	42,000,000	11,362,291
9	شركة نفائس القابضة	42,129,651	32,129,651

وموافقة واحدة خاصة بشركة مدرجة ومرخصة وفق الأتي:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك)
1	شركة بيت الأوراق المالية	68,000,000	48,000,000

كما تم منح (12) شركة موافقة على نشرة الاكتتاب منها شركة واحدة غير مدرجة وغير مرخصة وأربع شركات أخرى غير مدرجة ومرخصة، أما الموافقات المتبقية فتوزعت بين أربع شركات مدرجة وغير مرخصة وهي:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	إصدار وطرح وتسويق سندات
2	الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني	زيادة رأس مال
3	البنك الأهلي المتحد	إصدار وطرح وتسويق صكوك
4	بنك وربة	إصدار وطرح وتسويق سندات

وثلاث شركات مدرجة ومرخصة وفق الأتي:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	بنك الخليج	إصدار وطرح وتسويق سندات
2	بنك بوبيان	إصدار وطرح وتسويق صكوك
3	بنك الكويت الوطني	زيادة رأس مال

أما على صعيد طلبات الشركات الخاصة بالموافقة على (شراء/ بيع) أسهم الخزينة لديها فقد تلقت الهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 مئة وأحد عشر طلباً وافقت على مئة وتسع منها كان من بينها اثنان وسبعون طلباً خاصاً بالشركات المدرجة وغير المرخصة تمت الموافقة على واحد وسبعون منها في حين لم ينل طلباً واحداً الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة وفق الآتي:

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (صالحة لمدة ستة أشهر)
1	شركة كي جي إل لوجستيك	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/4/13
2	شركة نقل وتجارة المواشي	عدم موافقة تجديد حق شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/4/18
3	شركة الأرجان العالمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/4/21
4	شركة مشاريع الكويت القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/4/21
5	الشركة الأهلية للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/4/26
6	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/5
7	شركة الشعيبة الصناعية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/9
8	الشركة الكويتية للمتنزهات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/16
9	الشركة الوطنية الدولية القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/23
10	شركة مراكز التجارة العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/26
11	شركة إعادة التأمين الكويتية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/30
12	شركة السينما الكويتية الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/31
13	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/1
14	شركة التمدين العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/2
15	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/2
16	شركة حيات للاتصالات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/9
17	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/13
18	شركة عقار للاستثمارات العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/16
19	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/21
20	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/23
21	مجموعة الخليج للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/23
22	شركة الصالحية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/30
23	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/4
24	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/4
25	شركة أسيكو للصناعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/17
26	شركة بوبيان للبتروكيماويات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/17
27	شركة مدينة الاعمال الكويتية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/19
28	الشركة الصناعات الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/7
29	الشركة التجارية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/9
30	شركة المباني	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/10

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (صالحة لمدة ستة أشهر)
31	الشركة إنجازات للتنمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/15
32	شركة السكب الكويتية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/18
33	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/22
34	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/25
35	الشركة الوطنية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/9/8
36	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/9/22
37	شركة كي جي ال لوجستيك	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/10/6
38	شركة المزايا القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/10/12
39	شركة هيومن سوفت القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/10/17
40	الشركة الأهلية للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/10/20
41	شركة الارجان العالمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/10/30
42	شركة التخصيص القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/2
43	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/2
44	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/10
45	شركة إعادة التأمين الكويتية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/22
46	الشركة الكويتية للمنتزهات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/22
47	شركة التمدين العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/24
48	شركة عقار للاستثمارات العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/11/30
49	شركة مراكز التجارة العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/6
50	شركة السينما الكويتية الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/6
51	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/6
52	شركة الصالحية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/7
53	شركة ميزان القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/11
54	مجموعة الخليج للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/14
55	شركة الشعيبة الصناعية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/15
56	شركة مجموعة عربي القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/15
57	الشركة الوطنية للتنظيف	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/20
58	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/5
59	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/10
60	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/10
61	شركة أسيكو للصناعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/11
62	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/16
63	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/23
64	شركة مدينة الاعمال الكويتية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/24
65	الشركة التجارية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/26
66	شركة حيات للاتصالات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/31
67	شركة مينا العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/2
68	شركة الصناعات الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/5
69	شركة المباني	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/6
70	شركة إنجازات للتنمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/15
71	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/15
72	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/22

في حين نال ست وعشرون طلباً خاصاً بالشركات المدرجة والمرخصة الموافقة على شراء أو بيع أسهم الخزينة لديها وفق الأتي:

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (صالحة لمدة ستة أشهر)
1	شركة عمار للتمويل والاجارة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/30
2	شركة الاستثمارات الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/5/31
3	شركة بيان للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/14
4	شركة التمدين الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/14
5	شركة الاستشارات المالية الدولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/6/15
6	الشركة الأولى للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/4
7	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/18
8	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/7/27
9	شركة المركز المالي الكويتي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/8/18
10	شركة التسهيلات التجارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/9/5
11	شركة مجموعة الأوراق المالية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/9/5
12	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/9/22
13	شركة كامكو للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/9/28
14	شركة عمار للتمويل والاجارة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/1
15	شركة التمدين الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/5
16	شركة بيان للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2016/12/15
17	الشركة الأولى للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/4
18	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/16
19	شركة المركز المالي الكويتي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/16
20	شركة الاستشارات المالية الدولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/1/23
21	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/9
22	شركة المركز المالي الكويتي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/16
23	شركة التسهيلات التجارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/2/23
24	شركة مجموعة الأوراق المالية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/3/9
25	شركة كامكو للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/3/15
26	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2017/3/15

في حين تراوحت الموافقات المتبقية بين عشر موافقات خاصة بالشركات غير المدرجة وغير المرخصة وموافقتين خاصتين بالشركات غير المدرجة والمرخصة.

كما أعطيت ثماني شركات موافقة على إصدار أدوات دين (سندات / صكوك) لديها:

م	الجهة المصدرة	النوع(صكوك/سندات)	القيمة الاسمية (د.ك)
1	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	سندات	لا تتجاوز 25 مليون
2	بنك برقان	سندات	500 مليون❖
3	البنك الأهلي المتحد	صكوك	لا تتجاوز 200 مليون❖
4	شركة المركز المالي الكويتي	سندات	لا تتجاوز 25 مليون
5	البنك الأهلي الكويتي	سندات	500 مليون❖
6	بنك وربة	صكوك	لا تتجاوز 250 مليون❖
7	شركة إيكويت للبتروكيماويات	صكوك	لا تتجاوز 2 مليار ❖
8	شركة مشاريع الكويت القابضة	سندات	500 مليون❖

❖ (خارج دولة الكويت)

د. الإجراءات الخاصة بتوفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة:

في إطار التوجهات الخاصة بتوفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة تم تحقيق إنجازاتٍ هامة استكملت معها الإجراءات الخاصة ببعض تلك الجهات في حين وصلت الإجراءات الخاصة ببعضها الآخر إلى مراحل متقدمة.

واستجابةً للأحكام الانتقالية الواردة في اللائحة التنفيذية المعدلة فقد تم إعداد تصور وخطة عمل للتأكد من استيفاء الأشخاص المرخص لهم متطلبات الترخيص الجديدة وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في اللائحة التنفيذية الجديدة.

وبصورة أكثر تحديداً في مجال إجراءات توفيق الأوضاع، يمكن الإشارة إلى توفيق أوضاع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية مع متطلبات القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتم تقديم اللائحة المالية المحدثة والمعتمدة لسوق الكويت للأوراق المالية، ليتم منحها لاحقاً الترخيص اللازم بمزاولة نشاط أوراق مالية.

وفي إطار قيام الشركة الكويتية للمقاصة بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته وقرارات الهيئة وتعليماتها، تم منحها الموافقة اللازمة لتأسيس شركة مستقلة لمزاولة نشاطي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار، كما منحت الترخيص اللازم لمزاولة نشاط وكالة المقاصة (وقد تم تناول هذا الموضوع بالتفصيل سابقاً لدى الحديث عن الإجراءات الخاصة بمنح التراخيص وإلغائها وتجديدها).

وعلى صعيد توفيق أوضاع شركات الاستثمار، تم استكمال مشروع توفيق أوضاع شركات الاستثمار المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والتي تم تحويلها إلى هيئة أسواق المال وقت العمل بالقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته وذلك مع انتهاء تاريخ الموافقة المبدئية النهائية للدفعة الرابعة في أكتوبر من عام 2016، وقد تم استحداث دفعة خامسة تتضمن شركات الاستثمار التي لايزال وضعها معلقاً حتى تاريخه لأسبابٍ مختلفة تتراوح بين عدم استكمال إجراءات توفيق الأوضاع وفقاً لمتطلبات القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو بسبب عدم استكمال طلب إلغاء ترخيص أنشطة الأوراق المالية وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.

أما على صعيد توفيق أوضاع صناديق الاستثمار، فقد تم توفيق أوضاع الدفعة الأخيرة من تلك الصناديق لتستكمل الهيئة بذلك سلسلة من القرارات المماثلة وتكتمل معها مهام توفيق أوضاع كافة الصناديق المصرح لها بموجب المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1990.

هـ. حوكمة الشركات:

في إطار توجه الهيئة لإرساء المبادئ الرشيدة للحوكمة، وبعد وضع القواعد المنظمة لحوكمة الشركات موضع التطبيق في يونيو من عام 2016، فإنها تسعى إلى نشر ثقافة حوكمة الشركات بشتى الوسائل التوعوية الممكنة من مؤتمرات وندوات وبرامج تدريبية، فإضافةً إلى إصدار مطبوعة توعوية بهذا الشأن، وحرصاً من الهيئة على إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات الصلة وانطلاقاً من استراتيجيتها الرامية إلى رفع مستوى الوعي لدى الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة بأهمية قواعد الحوكمة الرشيدة فقد خصصت أول مؤتمراتها السنوية والذي انعقد قبل مطلع السنة المالية 2017/2016 لموضوع الحوكمة وأتبعته ببرنامج تدريبي مطول للمعنيين بتطبيق تلك القواعد، كما تم التعريف بقواعد الحوكمة لدى الهيئة وأهمية تطبيقها وذلك عبر مقابلة إذاعية في إذاعة دولة الكويت في برنامج (صروح وانجاز). بالإضافة إلى بث عشرات الرسائل المتضمنة لنصائح توعوية خاصة بحوكمة الشركات على وسائل التواصل الاجتماعي، كما حرصت الهيئة على التعريف بتلك القواعد خارج إطار المعنيين بأنشطة الأوراق المالية، وتحديداً في المجال التعليمي الجامعي كتنظيم ورشة توعوية مخصصة لموضوع حوكمة الشركات أقيمت على هامش المعرض الوظيفي التاسع عشر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في مارس من عام 2017.

كما تم بتاريخ 2016/6/15 إطلاق بوابة الهيئة الالكترونية والتي من خلالها يتم تقديم تقارير الحوكمة المطلوبة من الشركات الخاضعة للكتاب الخامس عشر واستكمال متطلباته وفق النموذج المعتمد لدى الهيئة إلكترونياً. وقد تم استلام هذه التقارير ابتداءً من 2016/6/30 ودراستها والتعامل معها وتحليل نتائجها.

حيث تم استلام (203) تقريراً خلال المهلة القانونية من إجمالي (233) شركة معنية بتطبيق تلك التعليمات، أي بمعدل التزام يتخطى 87% منها (67) تقريراً استوفت كامل متطلبات التقرير وفق النماذج المعتمدة من الهيئة، وجاء ترتيب الشركات العشر الأولى الأسرع التزاماً في تقديم تقاريرها والتي كانت بدورها الأكثر استيفاءً للبيانات المطلوبة وفق التالي:

- شركة الصالحية العقارية
- شركة كامكو للاستثمار
- شركة الوطني للاستثمار
- شركة المزايا القابضة
- شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية
- شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية
- شركة الوطني للوساطة المالية
- شركة مشاريع الكويت القابضة
- شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن.
- شركة بيان للاستثمار

كما قامت الهيئة بإصدار تعميم بشأن تقرير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية السنوي المتعلق بالالتزام بأحكام الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية والذي تم من خلاله تحديد المهلة المقررة لتسليم التقرير.

و. الاندماج والاستحواذ:

إضافةً إلى الإنجازات ذات الصلة ببعض الجوانب التشريعية والتنظيمية الخاصة بأنشطة الاندماج والاستحواذ كترجمة الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) وتنظيم عمليات الاستحواذ الجزئي والاستحواذ المشترك بين المتحالفين، شهدت السنة المالية 2017/2016 خمس عمليات اندماج واستحواذ مختلفة تجاوزت قيمها (293) مليون دينار وفق التالي:

م	عملية الاندماج أو الاستحواذ	إجمالي قيمة الصفقة (د.ك)
1	عملية الاستحواذ المنافس المقدم من كل من شركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة أصدقاء الخليج العقارية على جميع أسهم شركة نفائس القابضة.	90,255/-
2	عملية الاندماج بطريق الضم بين شركة السيف للوساطة المالية وشركة الوسيط للأعمال المالية.	7,315,000/-
3	عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية على جميع أسهم الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو).	1,987,197/-
4	عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة أديبتيو إيه دي انفستمنتس اس بي سي ليمتد على جميع أسهم الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا).	283,738,619/-
5	عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية على جميع أسهم الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو).	-
	الإجمالي	293,131,071/-

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الاستحواذ الأخيرة والمتمثلة بعملية الاستحواذ الإلزامي الثانية من شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية على جميع أسهم الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) قد تمت أواخر السنة المالية، إلا أنه لاتوجد قيمة لتلك الصفقة في الجدول أعلاه نظراً لعدم مشاركة أي من مساهمي الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) في عملية الاستحواذ المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاستحواذ والاندماج قد بلغت منذ عام 2012 ثمانية عشرة عملية منها أربع عشرة عملية استحواذ إلزامي وعمليتي اندماج بطريق الضم وعملية استحواذ اختياري وأخرى منافس.

وعلى صعيدٍ متصل وفي إطار حماية حقوق الأقلية وفقاً للمادة (73) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته والمادة (12-3) من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) للائحة التنفيذية من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتها، تم البت باعتراضاتٍ عدة، كالاعتراض على قرار الجمعية العامة لشركة هيومن سوفت القابضة المنعقدة بتاريخ 2016/03/21 بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية، وكذلك الاعتراض المقدم من شركة بوبيان للبتروكيماويات على قرار الجمعية العامة العادية لشركة نفائس القابضة المنعقدة بتاريخ 2016/12/13 بشأن الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية. إضافةً إلى الاعتراض المقدم من شركة مجموعة عارف الاستثمارية على قرار الجمعية العامة العادية لشركة المواساة للرعاية الصحية المنعقدة بتاريخ 2016/12/19 بشأن الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية، وكذلك البت في الاعتراضات على قرار الجمعية العامة لشركة المجموعة التعليمية القابضة المنعقدة بتاريخ 2017/1/9 بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية.

ثالثاً: المجال الرقابي:

تتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق، وثالثة تتعلق بمهام الإفصاح والشفافية، كما أن هناك مهاماً رقابيةً أخرى تتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أ. الإجراءات التفتيشية والرقابة المكتبية:

تتمثل إحدى الأدوات الرقابية للهيئة بالقيام بمهام التفتيش الميداني على الأشخاص الخاضعين لرقابتها، والنظر في مدى التزامهم بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، فضلاً عن القرارات الصادرة عن الهيئة، كما أن عمليات التفتيش الميداني ترتكز على تحليل ودراسة المخاطر التي قد يواجهها الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة والخاضعين لرقابتها عبر تحليل البيانات المالية الخاصة بهم ودراسة نسب المؤشرات المالية الدالة على تلك المخاطر، وذلك للمساهمة في الحد منها، فضلاً عن مراجعة وتقييم تقارير نظم الرقابة الداخلية الخاصة بهم، وتتنوع عمليات التفتيش الميداني ما بين التفتيش الميداني الشامل والتفتيش الميداني محدد الغرض، إذ يتمثل التفتيش الميداني الشامل بذاك التفتيش الشامل لفحص كافة أنشطة الشخص الخاضع لرقابة الهيئة بلا استثناء ما عدا أنشطة الائتمان والتمويل، وعادةً ما يكون هذا النوع من التفتيش ضمن خطة معتمدة مسبقاً من الهيئة.

أما التفتيش الميداني محدد الغرض فهو التفتيش الذي يسلط الضوء على بعض أنشطة الشخص الخاضع لرقابة الهيئة دون غيرها من الأنشطة، وعادةً ما يكون هذا النوع من التفتيش تفتيشاً مفاجئاً، أو بناءً على القرارات الصادرة عن مجلس المفوضين أو مجلس التأديب، كما قد يكون بناءً على خطة معدة ومعتمدة مسبقاً من قبل الهيئة للنظر في مدى التزام الشخص المرخص له والخاضع لرقابة الهيئة بمعالجة الملاحظات المرصودة عليه من قبل فرق التفتيش الميداني.

وقد قامت الهيئة بإعداد خطة التفتيش الميداني للسنة المالية (2017/2016) واعتمادها، كما قامت برصد الملاحظات القانونية والفنية لبعض الأشخاص المرخص لهم وكذلك الملاحظات الخاصة ببعض مراقبي الحسابات المقيدين في حسابات الهيئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، كما عملت على متابعة معالجة الأشخاص المرخص لهم للملاحظات المرصودة من فرق تفتيش الهيئة لدى قيامهم بإجراء مهام التفتيش الميداني محدد الغرض عليهم.

وقد قامت الهيئة خلال السنة المالية (2017/2016) بإجراء إحدى عشرة مهمة تفتيش شامل على شركات استثمار ونحو ثلاث عشرة مهمة تفتيش مماثلة على صناديق مدارة من قبل شركات.

أما على صعيد التفتيش الميداني محدد الغرض فقد قامت باثنتين وثلاثين مهمة تفتيش على شركات ومكاتب وساطة ومكاتب تدقيق حسابات.

ومن ناحيةٍ أخرى فقد عملت الهيئة أيضاً على وضع معايير محددة لأنظمة الاحتفاظ بالسجلات التي يجب على الأشخاص المرخص لهم تطبيقها وفقاً لأحكام الفصل السادس من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، كما عملت على إعداد نظام سجل الكتروني للمخالفات، وكذلك عملت على إعداد قائمة إجراءات العمل المتعلقة بالتفتيش الميداني (نماذج الفحص)، كما عملت على إعداد آلية لتنظيم استلام وفحص تقارير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR) الخاصة بالأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة (الشخص المرخص له / أو الشخص المدرج في بورصة الكويت للأوراق المالية).

أما الرقابة المكتبية للهيئة والتي تتمثل في رقابتها على الشركات المرخص لها في مجالات مراجعة البيانات والمعلومات المالية للتأكد من استيفائها للشروط والمتطلبات اللازمة لمتابعة سلامة وكفاءة إعدادها، والبت في طلبات اعتماد بنود جداول أعمال الجمعيات العامة بأنواعها (عادية، غير عادية) للشركات المرخص لها من الهيئة أو المدرجة في البورصة، ومتابعة التزام هذه الشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في إطار أحكام القوانين واللوائح والتعليمات والأنظمة والقواعد المعتمدة.

كما تتناول هذه النوعية من المهام الرقابية إضافة إلى مراجعة البيانات المالية التأكد من الإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فعلى صعيد المهام الرقابية الخاصة بمهام دراسة البيانات المالية للأشخاص المرخص لهم (المدرجة وغير المدرجة) وصناديق الاستثمار المرخصة مكتبياً وذلك للتأكد من مدى الالتزام بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية واللائحة التنفيذية وتعديلاتهما، فضلاً عن التعليمات والتعاميم والقرارات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن. وكذلك متابعة الحالة المالية للجهات المذكورة من خلال التقارير المالية الشهرية التي تزود الهيئة بها، إضافةً إلى استلام جداول أعمال الجمعيات العامة للأشخاص المرخص لهم وكذلك الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية والتأكد من توافقها مع التعليمات والقوانين النافذة، تشير الإحصائيات الخاصة بمراجعة البيانات المالية السنوية إلى قيام الهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 إلى دراسة البيانات المالية السنوية لـ(28) شركة استثمارية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، و(45) شركة استثمارية غير مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، و(14) شركة وساطة مالية، إضافةً لـ (65) صندوقاً استثمارياً.

كما تشير الاحصائيات الخاصة بمراجعة البيانات المالية المرحلية (الربع سنوية) إلى مراجعة تلك البيانات لـ(28) شركة استثمارية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

أما في مجال الإجراءات التنظيمية الخاصة بالمهام الرقابية تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة بالعمل على تحديث نماذج التقارير الدورية المتعلقة بالبيانات المالية والخاصة بكل من الأشخاص المرخص لهم وصناديق الاستثمار لتكون أكثر كفاءة وفائدة عند استخدامها لعمليات الرقابة. وهي بصدد اعتمادها وقت إعداد التقرير، كما عملت أيضاً على تحديث نماذج دراسة البيانات المالية الخاصة بكل من الأشخاص المرخص لهم وصناديق الاستثمار لتواكب متطلبات الرقابة وفق اللائحة التنفيذية الحديثة. إضافةً إلى

اعداد تصور بمنهج رقابي حول رقابة الهيئة المبنية على أساس المخاطر على أنشطة الأوراق المالية للأشخاص المرخص لهم وأنظمة الاستثمار الجماعي المرخصة من الهيئة.

ب. الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق:

في إطار الإجراءات التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالمهام الرقابية ذات الصلة بعمليات متابعة الأسواق تم تحقيق توجهات عدة نوجزها بالتالي:

- إعداد مسودة معايير أنظمة الاحتفاظ بالسجلات التي يجب على الشخص المرخص له تطبيقها واتخاذها تنفيذاً لأحكام الفصل السادس من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما كما تم استطلاع رأي الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة بشأنها تمهيداً لاعتمادها.
- إعداد وصياغة ضوابط وإجراءات التنفيذ الجبري على الأوراق المالية وذلك وفقاً لما ورد في الفصل العاشر (التنفيذ الجبري على الأوراق المالية) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.
- استكمال عملية انتقال حيازة النظام الآلي للرقابة (SMARTS) من سوق الكويت للأوراق المالية إلى الهيئة.
- إصدار آلية جديدة للتفويض في تداول الأوراق المالية، بما يحقق أفضل الممارسات المعمول بها في سوق الأوراق المالية، وإعداد الضوابط المتعلقة بإضافة نشاط الوسيط المؤهل المسجل في بورصة الأوراق المالية في الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية، كما قامت بإصدار آلية لتنفيذ الصفقات ذات الطبيعة الخاصة على الأوراق المالية المدرجة، وفق أفضل الممارسات والنظم المتبعة في الأسواق المالية في هذا الشأن.
- تكليف كلٍ من بورصة الأوراق المالية ووكالة المقاصة بإعداد ضوابط التعامل مع فئة المتداولين الذين صدر بحقهم حكم قضائي أو جزاء تأديبي نتيجة مخالفتهم أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- التنسيق مع جهات عدة معنية بأنشطة الأوراق المالية وإبداء الرأي بشأن مقترحات مقدمة من بعضها وفق الآتي:
  - مع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية حول اللجان التشغيلية بسوق الكويت للأوراق المالية وتداول الأوراق المالية غير المدرجة.
  - مع فريق عمل "نظام ما بعد التداول" (IPTM) المتعلقة بالحسابات الفرعية لدى كل من الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار والشركات التي تقدم خدمة التداول الإلكتروني.
  - تنظيم ورش عمل نقاشية خارجية (الطاولة المستديرة) تتعلق بالتحديات والصعوبات في مجال الرقابة على التداول ورصد السلوكيات المخالفة في مجاله.
  - متابعة المتداولين الذين صدر بحقهم قرار بإخضاعهم للرقابة وإعداد تقارير المتابعة الدورية الخاصة بهم وكذلك متابعة الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار الصادر بحقهم قرارات من مجلس التأديب، والقيام بإعداد التقارير الرقابية لمتابعة التزام تلك الشركات بالقرارات الصادرة بحقهم.
  - تقييم وتجربة نظام الاطلاع الفوري لأرصدة المتداولين في البورصة المقدم من الشركة الكويتية للمقاصة، وتفعيل استخدام النظام لدى الإدارة في مجال الأعمال الرقابية لتحسين جودة الرصد والمتابعة لعمليات التداول.

وفي إطارٍ متصل بأنشطة متابعة عمليات الأسواق، تشير الاحصائيات المتعلقة بالمخالفات ذات الصلة بتلك الأنشطة إلى (138) مخالفة منها (20) مخالفة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، في حين توزعت المخالفات المتبقية بين كتب عدة من كتب اللائحة التنفيذية للقانون، حيث كانت هناك (114) مخالفة تتعلق بالكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) و(2) مخالفة تتعلق بالكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) و(6) مخالفات خاصة بالكتاب الرابع عشر (سلوكيات السوق)، مع الإشارة إلى أن (4) مخالفات من المخالفات الست الاخيرة المتعلقة بالكتاب الرابع عشر تضمنت أكثر من تصنيف بين القانون واللائحة.

ج. الإفصاح والشفافية:

الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، والمتعلقة بأهداف الهيئة نصت على مايلي: "تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية".

ونظراً لأهمية الإفصاح فقد خصص فصلاً مستقلاً للإفصاح في قانون الهيئة، وكذلك كتاباً مستقلاً في لائحته التنفيذية، وتبرز اهمية الإفصاح عن المعلومات في تقديم العون للمستثمرين لمعرفة اوضاع الشركة موضع البحث وانشطتها ونتائج اعمالها، ولكي يؤدي الإفصاح عن تلك المعلومات جدواه لابد أن تكون المعلومات والبيانات المفصح عنها واضحة، دقيقة وتراعي التوقيت الملائم.

وقد توزعت إنجازات الهيئة في مجال الإفصاح والشفافية للسنة المالية 2017/2016 وفقاً لطبيعة الإفصاح إلى ثلاثة جوانب رئيسية، الإفصاح الجوهري، والإفصاح عن المصالح، وأخيراً سياسات الإفصاح، نستعرض ما تم على صعيد كلٍ منها وفق التالي:

في مجال الإفصاح الجوهري تم الآتي:

- رصد ومتابعة ومراجعة (7,410) إعلاناً في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنةً بـ(8,677) إعلاناً في سوق الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية 2016/2015.
- من خلال متابعة الإعلانات اليومية في بورصة الكويت للأوراق المالية تم رصد (43) حالة تستوجب إعادة الإفصاح خلال السنة المالية 2017/2016، مقارنة بـ (37) حالة في السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 حيث تمت متابعة الشركات ذات العلاقة بتلك الإعلانات تنفيذاً لما تضمنه الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.
- من خلال المتابعات اليومية للصحف ووسائل الإعلام المتعددة تم خلال السنة المالية 2017/2016 رصد (151) حالة عن معلومات جوهرية تستدعي تعقيباً من الشركة المدرجة المعنية بها مقابل (54) حالة في السنة المالية السابقة لها وقد تمت متابعة تلك الشركات للتعقيب عن المعلومات الجوهرية التي تم رصدها ولم تبادر تلك الشركات بالإعلان عنها في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- من خلال المتابعة اليومية لإعلانات الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، وكذلك الصحف ووسائل الإعلام المتعددة وربطها بتعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإفصاح عنها وكذلك الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية تم رصد (43) حالة ينطبق عليها وجود شبهة مخالفة للتعليمات سالفة الذكر خلال السنة المالية 2017/2016، مقارنة بـ(10) حالات في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- تم خلال السنة المالية 2017/2016 رصد (29) حالة تتضمن وجود شبهة مخالفة لتعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها وكذلك للكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، تمت إحالتها للتحقيق، إضافةً إلى توجيه (8) كتب تنبيه للشركات المخالفة لعدم تكرارها، مقابل (10) حالات في السنة المالية السابقة لها.
- بشأن نشاط التداول غير الاعتيادي وتطبيقاً للمادة رقم (5-4) من الفصل الرابع من الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، تم متابعة قيام كل من شركة بورصة الكويت والشركات المدرجة بواجباتها تجاه (222) حالة تداول غير اعتيادي في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنةً بـ(705) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.
- متابعة عملية إيقاف تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية بصفة مؤقتة في الحالات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وإعادتها للتداول وذلك لـ(15) حالة خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنة بعدد (12) حالة في السنة المالية المنتهية السابقة لها.

- إدراج ملاحظات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لـ (4) من الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية ضمن مهام التفتيش الميداني للتأكد من عدم وجود مخالفاتٍ بشأنها.
- إعداد الردود اللازمة متضمنة الملاحظات الفنية بشأن (5) شكاوى وردت للهيئة تخص مواضيع الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

أما على صعيد الإفصاح عن المصالح، فيمكننا إيجاز أهم ماتم إنجازه بالآتي:

- استلام ومراجعة عدد (1,156) كتاب إفصاح عن المصالح من أشخاص اعتباريين وطبيعيين (وفقاً لمتطلبات الفصل الثاني من الكتاب العاشر "الإفصاح والشفافية") من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنة بـ (2,058) كتاباً للسنة المالية 2016/2015.
- استلام (6) استفسارات من الشركات خاصة بأحكام الإفصاح عن المصالح خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنةً بـ(3) استفسارات خلال السنة المالية السابقة لها.
- إحالة (25) مخالفة تتعلق بالإفصاح عن المصالح للتحقيق خلال السنة المالية 2017/2016، وذلك مقارنة بـ(9) مخالفات في السنة المالية 2016/2015، كما تم إبداء الرأي بشأن (5) حالات تتضمن تبريرات ودوافع للمخالفين بشأن مخالفاتهم خلال السنة المالية 2017/2016 مقابل 7 حالات في سابقتها، كما تمت دراسة شكويين للبت في صحتهما واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
- استلام (104) افصاحاً للشخص المسيطر عن السنة المالية 2017/2016، مقارنــة بـ(18) افصاحاً عن السنة المالية 2016/2015 تتصل بأحكام المادة رقم (3-6) من الفصل الثالث الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بشأن نسبة البيع أو الشراء المسموح بها للمسيطر على أسهم شركة مدرجة.
- تم رصد وتحويل (4) حالات للبت بشأن انطباق أحكام عرض الإستحواذ الإلزامي عليها وذلك عن السنة المالية 2017/2016، مقارنة بـ(15) حالة عن السنة المالية 2016/2015 تم احالتها إلى إدارة الجهة المختصة لبحثها واتخاذ المناسب بشأنها، قد ينطبق عليها أحكام المادة رقم (3-5) من الفصل الثالث للكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.
- إبداء الرأي الفني بشأن (8) حالات مرصودة خلال مهام التفتيش الميداني تتعلق بالإفصاحات الخاصة بالشركات للسنة المالية 2017/2016.
- اعتماد النظام المقترح للتصريح والإفصاح الخاص بموظفي هيئة أسواق المال عن ملكياتهم في الأوراق المالية، وفقاً للمادة رقم (28) من القانون رقم 7 لسنة 2010، ومتابعة التزام موظفي هيئة أسواق المال بالتصريح السنوي عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم واستلام ومراجعة النماذج الخاصة بذلك والمستندات المؤيدة لها، ومراجعة العديد من طلبات بيع أوراق مالية مقدمة من موظفي هيئة أسواق المال، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بتلك الطلبات.

أما على صعيد سياسات الإفصاح، فقد تم إنجاز مايلي:

- استلام (414) كتاب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة عن السنة المالية 2017/2016 وفقاً للمادة (3-1-2) من الفصل الثالث للكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية، مقارنة بـ(430) قائمة تحديث عن السنة المالية 2016/2015.
- استلام (312) إفصاحاً وفقاً لنموذج "إفصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة "الأم" وذلك خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنة بـ(307) إفصاحاً وفقاً لذات النموذج خلال السنة المالية 2016/2015، وكذلك استلام ومراجعة عدد (250) إفصاحاً وفقاً لنموذج "الإفصاح عن الأسهم المدرجة في البورصة والمملوكة من قبل الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة والأبناء القصر المشمولين بولايته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" من الأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للسنة المالية 2017/2016 وفقاً لمقتضيات المادة (3-6-1) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة مقارنة بـ (40) إفصاحاً للسنة المالية 2016/2015.
- خلال السنة المالية 2017/2016 تمت الإجابة على (72) استفساراً وطلباً متعلقاً بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين تخص الشركات المدرجة مقارنة بـ(8) استفسارات مماثلة خلال السنة المالية 2016/2015.
- إحالة (6) مخالفات تتعلق بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة خلال السنة المالية 2017/2016 مقارنة بـ(4) حالات مماثلة خلال السنة المالية 2016/2015.

وأخيراً، وفي مجال الإفصاح، تجدر الإشارة إلى إجراءات أخرى تم العمل على إنجازها خلال السنة المالية 2017/2016، كترجمة الكتاب العاشـر من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقـم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وكذلك بدء الإعداد لمشروع الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة الـ XBRL (سيتم تناوله بشيءٍ من التفصيل في مواضع أخرى من التقرير)، إضافةً إلى التوجهات الخاصة بانشاء غرفة لمتابعة ورقابة الأخبار والشائعات والتكهنات ذات العلاقة بالشركات المدرجة وتطوير نظام للكشف عن الشائعات والأخبار المتداولة من خلال الصحف او وسائل التواصل الاجتماعي، إضافةً إلى المساهمة في استبيان مؤشر الأعمال 2017 (Doing Business 2017) فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي حماية صغار المستثمرين (Protecting Minorities Investors) الصادر عن البنك الدولي ومراجعة نتائجه وعقد الاجتماعات مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للوقوف عند النقاط الواردة في التقرير والتي لا تعكس الواقع الفعلي في هذا الخصوص بهدف تحسينها.

وكذلك المساهمة في النموذج المقترح لجمع بيانات المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تقوم الهيئة على صعيد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأعمال التنظيم والرقابة والإشراف فيما يتعلق بالتزام الأشخاص المرخص لهم للقواعد ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، والقانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، والقرارات الوزارية، إضافةً إلى تعليماتها بهذا الشأن.

وقد قامت الهيئة بهذا الصدد خلال السنة المالية 2017/2016 بإعداد التعاميم الصادرة إلى كافة الأشخاص المرخص لهم فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافةً إلى مراجعة التقارير السنوية للأشخاص المرخص لهم والمتضمنة جميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأي اقتراحات لتعزيز فعالية تلك الإجراءات.

وإضافةً إلى البرامج التوعوية التي استهدفت كافة الجهات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال بهذا الشأن، تم تنفيذ برامج توعوية مماثلة للغرض ذاته استهدفت موظفي الهيئة وكذلك حديثي التخرج من المشاركين في برامج الهيئة التدريبية.

وقد شهدت السنة المالية 2017/2016 اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن ثلاث مخالفات للالتزامات الواردة في الكتاب السادس عشر "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

وأخيراً، نود الإشارة إلى مشاركة الهيئة الواسعة في العديد من اللجان الوطنية، بعضها يتعلق بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كاللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة تمويل الإرهاب بوزارة الخارجية، وفريق عمل التقييم الوطني للمخاطر المنبثق من اللجنة الوطنية، وأخيراً مع الفريق الفني المنبثق من اللجنة الوطنية.

أما بعضها الآخر فيتعلق باتفاقية الفاتكا حيث تمثلت مشاركة الهيئة في اللجنة التنسيقية لإبرام هذه الاتفاقية بين وزارة المالية بدولة الكويت ووزارة الخزانة الأمريكية والتي يتم الإعداد لتوقيعها في أعقاب صدور قانون رقم 109 لسنة 2015 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الولايات الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، حيث تتيح مشاركة ممثلي الهيئة في تلك اللجنة إمكانية التنسيق مع الأشخاص المرخص لهم بشأن التعليمات المتعلقة بقانون "الفاتكا" تمهيداً لإبرام الاتفاقية، وكذلك تزويد اللجنة بالمعلومات والبيانات المطلوبة لتكوين فهم شامل لدى أعضاء اللجنة عن طبيعة عمل الأشخاص المرخص لهم ومدى خضوعهم وجاهزيتهم لتطبيق القانون.

رابعاً: المجال التوعوي:

سعياً لتحقيق مستهدفات الهيئة التوعوية التي تندرج في إطار تحقيق سابع أهدافها التي يتضمنها قانون إنشائها رقم 7 لسنة 2010 والذي نص على" توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتنميته"، لاسيما وأن تلك التوجهات تتقاطع مع توجهاتٍ أخرى أيضاً، كتوفير حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية وتقليل الأخطار النمطية وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة.

ولتحقيق تلك التوجهات، كان توجه هيئة أسواق المال إلى تبني استراتيجيةٍ توعويةٍ طموحة تتضمن مبادراتٍ عدة بعضها يستهدف شرائح مجتمعية مختلفة خارج إطار المتعاملين بالأنشطة ذات الصلة بالأوراق المالية من أشخاص مرخص لهم وجهات خاضعة لرقابة وإشراف الهيئة ومستثمرين أفراد ومهتمين.

أهم الإنجازات التوعوية للسنة المالية 2017/2016:

شهدت السنة المالية 2017/2016 تنفيذ أنشطة وفعاليات توعوية دورية، كما شهدت إعداد والبدء في تنفيذ مشاريع وأنشطة توعوية مستحدثة تتضمن مبادرات غير مسبوقة وذلك في إطار توجهاتٍ استراتيجية في المجال التوعوي تمتد لسنواتٍ عديدة قادمة، ويمكن استعراض أهم تلك الإنجازات بشيءٍ من الإيجاز بالآتي، مع الإشارة إلى أن كافة النتاجات التوعوية يتم تضمينها في الركن التوعوي على الموقع الالكتروني للهيئة بحيث يمكن لكافة المهتمين والمعنيين بأنشطة الهيئة متابعتها.

أ. الفعاليات التوعوية:

تضمنت الفعاليات التوعوية خلال فترة التقرير بصورة رئيسية وموجزة تنفيذ ورش عمل توعوية وبرامج تدريبية توعوية والبدء في تنفيذ المراحل الأولى لبعض المبادرات الاستراتيجية.

- **تنفيذ ورش عمل توعوية:**

شهدت السنة المالية 2017/2016 تنفيذ خمس عشرة ورشة عمل توعوية تم اختيار موضوعاتها وفقاً لأهميتها بالنسبة لشرائح المستثمرين والمعنيين بموضوعاتها تلك، الجدول التالي يقدم عرضاً لتلك الورش وبياناتها المختلفة:

م	الموضوع	الإدارة	التاريخ
1	الإفصاح عن المصالح	الإفصاح	2016/5/3
2	تسويق نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	أنظمة الاستثمار الجماعي	2016/5/10
3	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	الرقابة المكتبية	2016/5/17
4	أحكام تسجيل مراقبي الحسابات بالسجل الخاص لدى الهيئة	التراخيص والتسجيل	2016/5/24
5	سلوكيات التداول المخالفة	متابعة عمليات الأسواق	2016/5/31
6	بوابة الهيئة الالكترونية	إدارة تقنية المعلومات	2016/6/5
7	المعلومات الجوهرية وآليات الإفصاح عنها	الإفصاح	2016/9/27
8	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	الرقابة المكتبية	2016/10/4
9	الاستحواذ المنافس	الاندماج والاستحواذ	2016/10/11
10	تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين	الإفصاح	2016/10/18
11	قواعد الادراج	تنظيم الأسواق	2016/11/29
12	الانسحابات الاختيارية للشركات المدرجة	تنظيم الأسواق الدراسات وتنمية أسواق المال	2016/12/6
13	مقارنة بين مؤشرات حركة أسعار الأسهم المطبقة في بورصة الكويت للأوراق المالية وأفضل البدائل المتاحة	الدراسات وتنمية أسواق المال	2016/12/27
14	النموذج الخاص بتفعيل نظام التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن الالتزامات المقررة في قانون هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية	القضايا والتحكيم	2017/2/14
15	مؤشرات الإنذار المبكر المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية	الدراسات وتنمية أسواق المال	2017/2/21

وتشير الإحصائيات الخاصة بتلك الورش إلى مشاركةٍ جيدة على وجه العموم وبمعدل حضور وسطي يقارب ستين شخصاً للورشة الواحدة إذ قارب عدد المشاركين في تلك الفعاليات الخمسة عشر نحو (900) شخصاً، كما استحوذت بعض موضوعاتها على اهتمام استثنائي تجاوز معها عدد الحضور في بعضها سعة القاعة.

جانب من ورشة العمل الخاصة بـ «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

جانب من ورشة العمل الخاصة بـ «الإفصاح عن المصالح»

جانب من ورشة العمل الخاصة بـ «الاستحواذ المنافس»

- **برامج تدريبية توعوية:**

تحرص هيئة أسواق المال في إطار جهودها التوعوية على تنفيذ برامج تدريبية توعوية متكاملة تتناول أهم القضايا ذات الصلة بمهامها وأنشطتها، وقد شهدت السنة المالية 2017/2016 تنفيذ برنامجين تدريبين توعويين متخصصين أحدهما خارجي خصص لموضوع "حوكمة الشركات" أعقب تنفيذ مؤتمر سنوي تناول الموضوع ذاته واستهدف تأهيل المعنيين بتطبيق قواعد الهيئة لحوكمة الشركات والتي وضعت موضع التطبيق في أواخر يونيو من عام 2016. والآخر داخلي تناول موضوع مهام التدقيق الداخلي، نستعرضهما وفق التالي:

- **البرنامج التوعوي التدريبي لحوكمة الشركات:** خصص هذا البرنامج لكافة الشركات المعنية بتطبيق حوكمة الشركات والبالغ عددها (233) شركة وزعت على مجموعاتٍ أربع، ضمت ثلاث منها (59 شركة) في حين ضمت الأخيرة (56) شركة.

امتد البرنامج خلال الفترة 10-2016/4/21 على مرحلتين وخصص لكل مجموعة يومين، تجاوزت نسبة مشاركة المعنيين بتلك القواعد الـ80% من مجمل الشركات المعنية بتطبيق تلك القواعد.

عقد البرنامج في قاعة خالد الخرافي في مبنى بورصة الكويت للأوراق المالية وبمعدل أربع ساعاتٍ يومياً وفق المواعيد المذكورة آنفاً وتناول موضوعه عبر محورين رئيسيين:

- نظام متابعة تطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- تقرير حوكمة الشركات والتقارير الأخرى.

كما تناول بعض الموضوعات الأخرى على هامش محاوره الرئيسية كبوابة الهيئة الالكترونية وشرحاً للنماذج المعتمدة وأمثلة عملية عن آليات التطبيق.

وقد ترك البرنامج أصداءً جيدة عكستها آراء المشاركين في فعالياته وكذلك نتائج الاستبيانات المعدة لاستطلاع تقييم المشاركين للبرنامج بصورةٍ عامة.

ويمكن القول بأن هذا البرنامج وماسبقته من جهودٍ توعوية حول موضوع الحوكمة ذاته كان لها أثراً واضحاً في نجاح تطبيق تلك القواعد لاحقاً بالسهولة واليسر المطلوبين.

البرنامج التوعوي التدريبي لحوكمة الشركات

جانب من الحضور في البرنامج التوعوي التدريبي لحوكمة الشركات

- **برنامج توعوي داخلي حول مهام التدقيق الداخلي في هيئة أسواق المال:** امتد هذا البرنامج خلال الفترة 11-2017/1/22 وبمعدل ورشتي عمل يومياً، استهدف توعية معظم موظفي الهيئة بمهام التدقيق الداخلي لدى هيئة أسواق المال، وبلغ عدد المعنيين بفعاليات البرنامج من موظفي الهيئة نحو (240) موظفاً حيث شارك معظمهم، في حين اقتضت مصلحة العمل إرجاء مشاركة البعض منهم لبرامج لاحقة.

المحاور الرئيسية للبرنامج تناولت موضوعات (التدقيق الداخلي، الهيكل الإداري والتنظيمي، ميثاق التدقيق الداخلي، الأهداف ونطاق العمل، الصلاحيات والمسؤوليات، تقييم مخاطر الاعمال وإعداد خطة التدقيق السنوية، عملية التدقيق بنوعيها: الداخلي والخارجي).

جانب من البرنامج التوعوي الداخلي المخصص لموضوع التدقيق الداخلي

- **تنفيذ بعض برامج المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية:**

"المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية"، مشروع وطني توعوي استراتيجي للهيئة يستهدف تعزيز الثقافة المالية في القطاع التعليمي التربوي والجامعي عبر برامج متكاملة، وبمشاركة جهات عدة ويستهدف المساهمة في تأهيل الكوادر الوطنية من الأجيال القادمة بما يتفق والتوجهات التنموية الحكومية وذلك في المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية وصولاً للمرحلة الجامعية (تفاصيل المشروع سنتناولها لاحقاً في إطار الحديث عن توجهات الهيئة المستقبلية)، ويمكننا إيجاز أهم ما تم تنفيذه من فعاليات هذا المشروع وفق مجالاته المختلفة خلال السنة المالية 2017/2016 بالآتي:

- **في المجال التعليمي التربوي:**

تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من برامج التعاون المشترك مع جمعية إنجاز الكويتية خلال شهر مارس من عام 2017، وتتراوح البرامج التعليمية لهذا المشروع بين:

- برنامج قراراتي المالية (المرحلة المتوسطة): ويستهدف تزويد الطلاب بمفاهيم التمويل الشخصي، والائتمان والدين، والمدخرات والميزانيات ومساعدتهم على فهم دورهم كمستهلكين في المساهمة بالاقتصاد العام، وكذلك مساعدتهم في التخطيط في شتى مجالات الحياة ولاسيما المالية منها.

بعض البيانات الخاصة ببرنامج قراراتي المالية			
اسم المدرسة	تاريخ بدء البرنامج	تاريخ إنتهاء البرنامج	عدد الورش
مدرسة اياس بن معاذ متوسطة – بنين	2017/2/14	2017/3/21	6
سيف الدولة المتوسطة – بنين	2017/2/14	2017/3/28	6
عبدالعزيز حسين المتوسطة – بنين	2017/2/15	2017/3/21	6
القادسية المتوسطة – بنات	2017/2/7	2017/3/14	6
سعود العبدالرزاق المتوسطة – بنين	2017/2/15	2017/3/15	6
خولة المشتركة – بنات	2017/2/20	2017/3/13	6

- برنامج التمويل الشخصي (المرحلة الثانوية): ويستهدف هذا البرنامج تمكين الطلبة من اتخاذ قراراتهم المالية بحكمة عبر وضع ميزانية للمدخرات والاستثمار والحذر من أموال القروض، ويمكنهم من تطبيق الأسس التي تساعدهم على تحديد أهدافهم المالية بعيدة المدى، بعض البيانات المتعلقة بهذا البرنامج يعرضها الجدول التالي:

بعض البيانات الخاصة ببرنامج التمويل الشخصي			
اسم المدرسة	تاريخ بدء البرنامج	تاريخ إنتهاء البرنامج	عدد الورش
مدرسة الروضة الثانوية للبنات	2017/2/14	2017/3/14	5
ثانوية عبدالله العتيبي – بنين	2017/2/14	2017/3/28	5
مدرسة جمانة بنت أبي طالب الثانوية – بنات	2017/2/22	2017/3/22	5
مدرسة قرطبة الثانوية – بنات	2017/2/21	2017/3/21	5
المدرسة البريطانية في الكويت BSK	2017/2/7	2017/3/21	5

وبالمحصلة، فإن الهيئة قد قامت خلال هذه المرحلة بالمشاركة في تدريب (259) طالباً وطالبة في المرحلتين المتوسطة والثانوية، ومن المنتظر استكمال المراحل التالية من هذه البرامج مع بدء العام الدراسي القادم، الجدول التالي يوجز البيانات الإجمالية للمرحلة الأولى من هذا المشروع:

البرنامج	المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد ورش العمل
التمويل الشخصي	الثانوية	5	117	25
قراراتي المالية	المتوسطة	6	142	36
الإجمالي		**11**	**259**	**61**

مشاركة موظفي الهيئة في تأهيل طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية

مشاركة موظفي الهيئة في تأهيل طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية

- **في المجال التعليمي الجامعي:**

تتضمن برامج المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية في المجال التعليمي تنفيذ برامج توعوية في المجال التعليمي الجامعي وقد تم خلال السنة المالية 2017/2016 تنفيذ أربع ورش توعوية في هذا الإطار وفق الجدول التالي:

م	الموضوع	الإدارة	مكان الورشة	التاريخ/الوقت
1	الإفصاح	الإفصاح	الجامعة الأمريكية في الكويت	2017/3/6 5:00 - 3:30 ظهراً
2	مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	الرقابة المكتبية	الجامعة الأمريكية في الكويت	2017/3/7 3:00 - 1:00 ظهراً
3	سلوكيات التداول المخالفة	متابعة عمليات الأسواق	الجامعة الأمريكية في الكويت	2017/3/12 11:00 - 9:00 صباحاً
4	حوكمة الشركات	تنظيم وحوكمة الشركات	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2017/3/12 3:00 - 2:00 ظهراً

مشاركة موظفي الهيئة في تأهيل طلاب المرحلة الجامعية

مشاركة موظفي الهيئة في تأهيل طلاب المرحلة الجامعية

ب. التقرير السنوي الخامس للهيئة:

يمثل التقرير السنوي للهيئة استحقاقاً قانونياً وذلك وفقاً لنص المادة (25) من قانون إنشائها، وقد قامت الهيئة بإصدار تقريرها عن السنة المالية 2016/2015 ضمن المهلة القانونية المتاحة وضمنته أهم إنجازاتها لتلك السنة المالية وكذلك بياناتها المالية لتختتمه بعرض موجزٍ لرؤاها وتوجهاتها المستقبلية.

وإضافة إلى قيام الهيئة بتزويد مختلف الجهات الاقتصادية وتلك المعنية بأنشطة الهيئة وفعالياتها بتقريرها السنوي فقد عمدت خلال السنة الماضية إلى تبني توجهات جديدة في هذا الإطار تتمثل في الانفتاح على شرائح توعوية جديدة داخل وخارج دولة الكويت فعملت على التنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية لتوزيع التقرير السنوي للهيئة على السفارات الأجنبية داخل الكويت وبعض سفارات الكويت في الخارج.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قيام الهيئة بإعداد العديد من التقارير الدورية بعضها داخلي وبعضها خارجي يتم إعدادها بمناسبات معينة أو لتزويد بعض الجهات الخارجية بها.

ج. الإصدارات التوعوية:

تابعت هيئة أسواق المال تنفيذ توجهاتها التوعوية الخاصة بالإصدارات التوعوية خلال السنة المالية 2017/2016 والتي تنوعت بين تقارير مختلفة ونشراتٍ توعوية تناولت قضايا تتصل بمهام أنشطة الأوراق المالية وتستهدف جمهور المستثمرين والمهتمين بتلك الأنشطة بصورةٍ عامة، وفي الوقت الذي كانت معظم تلك التقارير داخلية وبعضها خارجي بناءً على طلب جهات إقليمية ودولية باستثناء التقرير السنوي، فإن الإصدارات التوعوية استهدفت عامة مستثمري أسواق المال والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة ومختلف شرائح المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم.

وقد استكملت الهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 إصدار وتوزيع العديد من النشرات التوعوية والتي كان من أهمها:

- **نشرة توعوية حول موضوع" قراءة في القوائم المالية للشركات"**: تؤكد هذه المطبوعة أهمية قراءة وفهم وإدراك وتحليل البيانات المالية للشركة، حيث أن البيانات المالية للشركة تبقى أهم المعلومات التي يتوجب على المستثمر الإحاطة بها قبل اتخاذ قراره الاستثماري وبذل الجهد في تعلم قراءتها وإدراكها وتحليل بياناتها ولو في حدودها الدنيا لتحديد مدى قوة أداء الشركة أو ضعفها وتقدير نموها المتوقع.
- **نشرة توعوية حول موضوع" الاستثمار في أسواق المال"**: توضح هذه النشرة أهمية الاستثمار عموماً وفي مجال أنشطة الأوراق المالية على وجه التحديد، كما توضح ضوابطه وآلياته ومحدداته العامة.
- **نشرة توعوية خاصة بالمصطلحات الاقتصادية والمالية والاستثمارية**: حيث تقدم شرحاً موجزاً لأهم المصطلحات الاقتصادية والاستثمارية، سواءً ما اتصل منها بأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية أو الشركات المساهمة والاكتتابات ومختلف أدوات الاستثمار وكذلك التقارير المالية وسواها، مرتبةً وفق تسلسلها الأبجدي في كل من المجالات السابقة.
- **نشرة توعوية خاصة بمؤتمر تطوير أسواق المال في دولة الكويت**: وهي نشرة تم إعدادها وإصدارها على هامش المؤتمر السنوي الثاني لهيئة أسواق المال "تطوير أسواق المال في دولة الكويت" والمنعقد في تاريخ 26 مارس 2017، حيث تناولت شرحاً مبسطاً لمحاور المؤتمر الرئيسية وهي:
  - نظام ما بعد التداول (PTM)
  - بورصة الكويت ... تحديات الواقع وآفاق المستقبل
  - نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL (iFSAH)

د. الإعلانات التوعوية والبيانات الصحفية:

في إطار حرص الهيئة على الاستفادة من مختلف الأدوات التوعوية المتاحة لاسيما وسائل الإعلام المختلفة تعمد إلى نشر إعلانات توعوية وتذكيرية عبر وكالة الأنباء الكويتية" كونا" ومنها عبر الصحف المحلية كما تعرضها على موقعها الالكتروني تستهدف من خلالها التوعية بمختلف القضايا ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية وكذلك التذكير بمواعيد التزامات محددة للجهات المعنية بأنشطة الهيئة والخاضعة لإشرافها، وقد تم خلال السنة المالية 2017/2016 نشر خمسة إعلانات توعوية وتذكيرية وفق الآتي:

م	التاريخ	موضوع الإعلان
1	2016/6/28	مزاولة نشاط تقويم الأصول
2	2016/8/8	الأحكام الانتقالية لمزاولة نشاط تقويم الأصول
3	2016/9/20	الشركات العشر الأولى التزاماً بتقديم تقارير الحوكمة
4	2016/10/27	توفيق أوضاع الصناديق المصرح لها بموجب المرسوم بقانون 1990/31
5	2017/3/14	الإعلان عن المؤتمر السنوي للهيئة

كما تم إصدار (22) بياناً صحفياً ترافقت مع افتتاح أو اختتام فعاليات وأنشطة توعوية مختلفة من برامج وورش عمل ومؤتمرات.

هـ. أنشطة توعوية مرئية ومسموعة:

إضافةً إلى الأنشطة المرئية والمسموعة التي أعدت على هامش مؤتمر حوكمة الشركات في مارس من عام 2016 واستمر بثها لاحقاً في إطار الحملة التوعوية والبرامج التدريبية المنفذة مطلع السنة المالية موضوع التقرير والتي تراوحت كما أسلفنا بين رسائل توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي ورسائل إذاعية وتلفزيونية " انفوغراف" ورسائل هاتفية قصيرة، تم أيضاً إعداد المزيد من هذه الأنشطة على هامش مؤتمر تطوير أسواق المال في دولة الكويت المنعقد بتاريخ 2017/3/26، والتي تضمنت بدورها عدة رسائل

هاتفية قصيرة استهدفت بمجملها نحو خمسمائة وستون ألف شخص إضافة إلى إعلانات "انفوغراف" ورسائل مكثفة على وسائل التواصل الاجتماعي قبل انعقاد المؤتمر وبعده.

و. الرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

في إطار سعيها للوصول إلى أوسع شرائح توعوية ممكنة تعمل هيئة أسواق المال على بث مختلف أخبارها وقراراتها على بعض وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما تويتر، إضافةً إلى نشر رسائل توعوية ونصائح استثمارية وبمعدل نصيحة واحدة يومياً تقريباً.

ن. المؤتمر السنوي للهيئة:

التزاماً بما تعهدت به الهيئة في منتداها الأول المنعقد في 20 مارس لعام 2016 والذي خصص لموضوع حوكمة الشركات، عن التزامها بإقامة مؤتمر سنوي لبحث أهم القضايا ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية. تم تنظيم المؤتمر الثاني للهيئة والذي حمل عنوان "تطوير أسواق المال في دولة الكويت"، وقد أقيم في موعده المحدد يوم الأحد في السادس والعشرين من شهر مارس 2017 في فندق شيراتون الكويت وامتدت فعالياته ليوم واحد، وقد عقد بحضور العديد من الشخصيات الرسمية والاقتصادية وكذلك العديد من المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية إضافةً إلى ممثلي الشركات المدرجة والجهات المرخص لها من قبل الهيئة.

هذا، وقد حظي المؤتمر بمشاركة نخبةٍ مميزة من الخبراء المحليين والإقليميين والعالميين، كان أبرزهم محلياً السيد / أنور الغيث – المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية في بنك الكويت المركزي، والسيد / عثمان العيسى – المدير التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة، والسيد / خالد الخالد – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، والسيد / محمد العصيمي – رئيس قطاع الأسواق في شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، أما المشاركة الإقليمية فقد تمثلت بالسيد / محمد خليفة الحضري – نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة في هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك السيد / ماجد فانوس – شريك الخدمات المساندة في ارنست ويونغ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما دولياً فقد كانت هناك مشاركة مميزة للسيدة / ايميني ابرو اكبولوت – نائب رئيس وحدة الأنشطة الوسيطة لدى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال التركية، والسيد / جون تيرنر – الرئيس التنفيذي لمنظمة XBRL العالمية.

وقد شهد المؤتمر مشاركة كبار مسؤولي هيئة أسواق المال ممثلين بالدكتور / نايف فلاح الحجرف – رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والسيد / مشعل مساعد العصيمي – نائب رئيس مجلس المفوضين والسيد / مثنى الصالح – رئيس قطاع الأسواق، والسيد / زياد الفليج – مدير إدارة تنظيم الأسواق إضافةً إلى مشاركة فريق تقني من الخبراء المعنيين بالقضايا التي تبحثها محاور المؤتمر، كالمستشار/ د. محمد الرمضان، والسيد / عبد الله التركيت.

فعاليات المؤتمر:

تضمن المؤتمر ثلاث جلسات عمل تلت الكلمة الإفتتاحية للسيد المدير التنفيذي للهيئة ويمكن إيجاز أهم ما تضمنته تلك الفعاليات بالتالي:

- الكلمة الإفتتاحية للمؤتمر:

افتتح السيد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال– المدير التنفيذي الدكتور نايف الحجرف فعاليات المؤتمر بكلمة مؤكداً فيها على توجه الهيئة لتكريس المؤتمر تقليداً سنوياً لتناول أهم الموضوعات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، مشيراً إلى تزامن انعقاده مع محطات هامة تم إنجازها لعل أبرزها تحويل مرفق سوق الكويت للأوراق المالية من مرفقٍ عام إلى شركة مساهمة تدار وفق الآليات المتبعة في القطاع الخاص ليعهد إلى شركة البورصة بإدارتها منذ اكتوبر 2016، وكذلك وضع قواعد الحوكمة موضع التطبيق اعتبارا من الثلاثين من يونيو الماضي، إضافةً إلى إصدار القرار الخاص بتطبيق منظومة ما بعد التداول والذي يمثل ركيزةً أساسية للارتقاء بتصنيف السوق.

أما بالنسبة للمؤتمر الحالي فقد اعتبره السيد المدير التنفيذي فرصةً لإلقاء الضوء على ما تم إنجازه بشأن التوافق مع المعايير الدولية المطبقة وكذلك أهم التوجهات المستقبلية بشأن محاوره المختلفة بدءاً بمحوره الأول المتعلق بتبني منظومة حديثة متكاملة لإجراءات ما بعد التداول للاستفادة من مزاياها الهامة سعياً للاستجابة للمعايير الدولية المطلوبة لاسيما وأنها تتطلب تهيئة كافة الأطراف المشاركة في عملية التداول وما بعده كمنظومةٍ متكاملة تتوافق آليات عملها مع المعايير المطلوبة، وصولاً لمحوره الثاني المتعلق بتطوير سوق الأوراق المالية بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت ومن خلال مبادرات عدة يتم العمل على تنفيذها في المرحلة الراهنة والمستقبلية كتقسيم السوق إلى مستوياتٍ عدة وفقاً لمعايير محددة وتطبيق قواعد التداول خارج المنصة وكذلك تطبيق أدوات استثمارية جديدة.

أما بالنسبة لآخر محاور المؤتمر، فقد أشار السيد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال إلى مشروع الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL بمزاياه المتعددة والتي تضمن زيادة تنافسية السوق المحلي وتحسين المناخ الاستثماري وتعزيز الشفافية والإفصاح والتركيز على الوقت وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الأخرى من خلال توفير منصة واحدة لتزويد تلك الجهات باحتياجاتها من البيانات المتعلقة بأعمال الأشخاص المرخص لهم أو الشركات المدرجة، مؤكداً أن تطبيق هذا النظام سيحقق نقلةً نوعية في مسار تعزيز توجهات الإفصاح والشفافية وتفعيل الجهود الرقابية على أنشطة الأوراق المالية محلياً.

وقبل ختام كلمته، أعلن السيد المدير التنفيذي للهيئة عن توجه استراتيجي لها يؤسس لتجربة رائدة إقليمياً تتخطى حدود الأدوار المعتادة للجهات الرقابية على أنشطة الأوراق المالية والتي تقتصر عادة على الأطر الخاصة بالأشخاص المرخص لهم والمستثمرين بشتى فئاتهم، ويتمثل هذا التوجه بالمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية الهادف لتكوين ونشر الثقافة المالية لدى أوساط مجتمعية مختلفة لاسيما في الميدان التعليمي بمراحله المتوسطة والثانوية والجامعية، وذلك بهدف تأهيل الأجيال القادمة من الكوادر الوطنية بما يلبي احتياجات سوق العمل ويتفق مع التوجهات التنموية للدولة وبمشاركة العديد من الجهات الوطنية الحكومية والخاصة.

كلمة رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والمدير التنفيذي

أما بالنسبة لفعاليات المؤتمر فقد أعقبت الكلمة الافتتاحية مباشرةً وتوزعت على جلساتٍ ثلاث كما أسلفنا، وتم التركيز فيها على ثلاثة محاور رئيسية وكانت وفق التالي:

الجلسة الأولى:

خصصت للحديث عن نظام ما بعد التداول (PTM)، أدار نقاشاتها السيد / مشعل مساعد العصيمي – نائب رئيس مجلس مفوضي الهيئة، وقد شارك فيها كل من:

- السيد/ مشى عبد الوهاب الصالح – رئيس قطاع الأسواق في الهيئة
- السيد / أنور بدر الغيث – المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية في بنك الكويت المركزي
- السيدة / إيميني ابرو اكبولوت – نائب رئيس وحدة الأنشطة الوسيطة لدى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال التركية
- السيد / عثمان إبراهيم العيسى – المدير التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة

وتضمنت إلقاء الضوء على أربعة موضوعات تتصل بهذا المحور تناول في أولها السيد / مشى الصالح موضوع الشكل النهائي لنظام ما بعد التداول، في حين تحدث السيد / أنور الغيث في ثانيها عن دور بنك الكويت المركزي والبنوك التجارية في منظومة ما بعد التداول، أما ثالث موضوعات تلك الجلسة فقد استعرض فيها السيد / عثمان العيسى استراتيجية الشركة الكويتية للمقاصة في ضوء الشكل النهائي لنظام ما بعد التداول، لتختتم السيدة / ايميني ابرو اكبولوت هذا المحور باستعراض التجربة التركية لنظام ما بعد التداول قبل إتاحة المجال لجلسة نقاشية تضمنت رداً على استفسارات المشاركين وتساؤلاتهم.

الجلسة الثانية:

كانت بعنوان "بورصة الكويت ... تحديات الواقع وآفاق المستقبل" وقد أدار نقاشاتها السيد / زياد الفليج وتناولت عرضاً لمبادرات شركة بورصة الكويت الاستراتيجية قدمها السيدان خالد الخالد ومحمد العصيمي وأعقبها كما سابقتها جلسة نقاشية تضمنت رداً على استفسارات جمهور المشاركين.

الجلسة الثالثة:

خصصت لبحث موضوع نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL والتي أدارها المستشار / د.محمد الرمضان، بمشاركة السيد / جون تيرنر – الرئيس التنفيذي لمنظمة XBRL الذي تناول موضوع مزايا ومنافع استخدام لغة الـ XBRL في نظم الإفصاح الالكترونية الخاصة بأسواق المال، والسيد / محمد خليفة الحضري الذي استعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام تلك اللغة، لتختتم تلك الجلسة باستعراض مشروع هيئة أسواق المال الخاص بتطبيق نظام إفصاح الكتروني باستخدام لغة XBRL قدمها السيد / عبد الله التركيت مدير المشروع.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنشطة عدة رافقت تنفيذ المؤتمر كان من أهمها:

- إعداد وتوزيع مطبوعة توعوية خاصة بمحاور المؤتمر حملت عنوان "تطوير أسواق المال في دولة الكويت".
- إعداد وتوزيع مطبوعة مبسطة تتضمن أجندة المؤتمر والسير الذاتية لمتحدثيه.
- بث رسائل توعوية على تويتر أثناء انعقاد المؤتمر.
- بث رسائل انفوغراف توعوية خلال فترة الاستراحة في المؤتمر.
- بث مباشر لفعاليات المؤتمر عبر رابط خاص على موقع الهيئة الالكتروني.

هذا، وقد حظي المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة لفعالياته تضمنت تغطية مباشرة أثناء انعقاده عبر قناة الهيئة على اليوتيوب. وتغطية تلفزيونية مكثفة لفعالياته عبر العديد من القنوات التلفزيونية المحلية والعالمية كتلفزيون دولة الكويت وتلفزيون الراي وقنوات CNBC عربية، وسكاي نيوز عربية إضافةً إلى وكالة الأنباء بلومبيرغ نيوز.

ومن المنتظر أن تقوم الهيئة واستكمالاً لما تم بحثه من محاور في المؤتمر بتنفيذ برامج تدريبية توعوية ابتداءً من شهر مايو تتناول القضايا التي تناولتها محاوره.

ي. مذكرات تفاهم وتعاون مشترك في المجال التوعوي:

حرصت هيئة أسواق المال في إطار تنفيذ توجهاتها الاستراتيجية إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم والتعاون المشترك مع جهاتٍ عدة، إضافةً إلى مواصلتها إجراءات التنسيق مع جهاتٍ أخرى، حيث قامت بتوقيع عقد رعاية مع جمعية إنجاز الكويتية لتنفيذ برامج توعوية مشتركة تندرج في إطار مشاريع استراتيجية للهيئة، كما قامت بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة الإعلام بهدف التعاون في مجالات إعلامية وتوعوية مشتركة متعددة وتغطية أخبار الهيئة وفعالياتها في برامج عدة ومن المنتظر الإعلان عن أوجه التعاون المزمعة بين الجهتين فور استكمال إجراءات الإعداد بشأنها.

كما قامت الهيئة كما أسلفنا بجهودٍ تنسيقية مع إدارة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية بهدف توزيع التقرير السنوي على السفارات الأجنبية داخل دولة الكويت وبعض سفارات الكويت في الخارج وذلك في إطار توجهاتها للتوسع في الشرائح المستهدفة.

العلاقات العامة والإعلام:

يمكن إيجاز أهم ما أنجزته الهيئة في مجال العلاقات العامة باتخاذ إجراءات عدة على صعيد البث الإعلامي عبر وسائط متعددة، كالموقع الإلكتروني للهيئة، وكذلك تطبيق الهواتف الذكية الخاص بالهيئة وباللغتين العربية والإنجليزية، إضافةً إلى الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" حيث يتم عادة نشر القرارات الصادرة عن الهيئة والاعلانات الواردة من الإدارات وقرارات مجلس التأديب التي يستوجب نشرها وفقاً لتعليمات الهيئة رقم (1) لسنة 2014.

وذلك إضافةً للبث عبر الموقع الإلكتروني لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، حيث يتم نشر القرارات والاعلانات والتعليمات والتعاميم وتحديثات اللائحة التنفيذية الصادرة من الهيئة وذلك في الركن المخصص للهيئة على ذات الموقع الالكتروني، وكذلك البث من خلال وسائل إعلامية أخرى أحياناً كوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وذلك بالنسبة للبيانات الصحفية ذات الصلة بأنشطة وفعاليات الهيئة وأخبارها.

كما تجدر الإشارة، إلى حرص الهيئة على تحديث كافة محتويات الموقع من قرارات، وتعليمات، وتعاميم واعلانات وبلاغات نيابة إضافةً إلى قرارات مجلس التأديب والبيانات الصحفية الخاصة بورش عمل، إضافةً إلى تحديث كتب اللائحة التنفيذية وفقاً للقرارات الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن وكذلك اعداد محتوى القسم الخاص بالركن الإعلامي على الموقع الالكتروني.

أما على صعيد أعمال الترجمة فتجدر الإشارة إلى أنشطة عدة تم انجازها كترجمة ما يصدر عن الهيئة من قرارات وإعلانات وتعاميم وتعليمات وبيانات صحفية وكذلك ترجمة مشروعات الاتفاقات والعقود والارتباطات ومذكرات التفاهم التي تبرمها الهيئة أو تكون طرفاً فيها وأي مواد أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لترجمة تحديثات اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة وترجمة تحديث ميثاق الشرف الخاص بمفوضي وموظفي الهيئة. وكذلك ترجمة بعض الإصدارات التوعوية كنشرة المصطلحات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، إضافةً إلى توزيع مطبوعات الهيئة وإصداراتها المختلفة.

كما تتابع الهيئة على صعيد علاقاتها العامة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالإعداد والتنظيم والتغطية الإعلامية لمختلف فعاليات الهيئة الداخلية والخارجية والتي تتضمن ماتنظمه الهيئة من مؤتمرات ومنتديات وورش وكذلك حلقات نقاشية واجتماعات تشاورية إقليمية بما فيها تلك المتعلقة بالأنشطة المشتركة لهيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما على صعيد الأنشطة الداخلية للهيئة، فإن هناك جهوداً خاصة بفعاليات وأنشطة عدة كتنظيم فعاليات صحية للموظفين كدورة الإسعافات الأولية، وتقديم الفحوصات الطبية والنشرات التوعوية بالتعاون مع جمعية القلب الكويتية إضافةً إلى تنظيم يوم للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم المركزي ولمدة يوم واحد بتاريخ 15 مارس 2017.

دورة الإسعافات الأولية

دورة الفحوصات الطبية

حملة التبرع بالدم

خامساً: مجال التعاون العربي والدولي المشترك:

التعاون المشترك عربياً وإقليمياً ودولياً يمثل أحد أهم اختصاصات مجلس المفوضين كما تضمنه البند الحادي عشر من المادة الرابعة من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والذي نص على:" التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة"، كما يمثل في الوقت ذاته إحدى آليات الهيئة لتحقيق بعض أهدافها في تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، إذ أن التوافق مع تلك المعايير يتطلب في جانبٍ منه التواصل المستمر مع مؤسسات التصنيف الدولية المعتمدة وكذلك مع الجهات الدولية الرقابية والمشرفة على أنشطة الأوراق المالية ومتابعة إجراءات التنسيق معها لتحقيق مستهدفات التوافق مع المعايير والمطلوبة، إضافة إلى مهام التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة ومختلف الجهات المعنية في إطار تبادل الخبرات والتجارب.

وقد قامت الهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 بإجراءات تنظيم والمشاركة في العديد من الفعاليات تحقيقاً لتلك المهام نوجز أهمها بالآتي:

المشاركة في تنظيم العديد من الفعاليات داخل دولة الكويت:

الفعالية	التاريخ
مؤتمر الطاولة المستديرة	4-3 أكتوبر 2016
ورش عمل ومنتدى توعوي للأشخاص المرخص لهم بالتعاون مع مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)	14-12 ديسمبر 2016
التنسيق للاجتماع التشاوري المغلق لرؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون	22 ديسمبر 2016

ونظراً للأهمية الاستثنائية لثاني تلك الفعاليات والمتمثلة في "ورش عمل ومنتدى توعوي للأشخاص المرخص لهم بالتعاون مع مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)" فإننا سنتناولها ببعض التفصيل، وفق التالي:

المنتدى التوعوي للأشخاص المرخص لهم بالتعاون مع مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC):

أقيم المنتدى في فندق كورت يارد ماريوت – قاعة الراية ليوم واحد الأربعاء الموافق 14 ديسمبر 2016، تحت عنوان: "Outreach Seminar for Authorized Persons"، وذلك في إطار توجهات الهيئة الهادفة للإسهام في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية عبر السعي لتحقيق أهدافها المحددة في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما بما يتسم بالعدالة والشفافية وتوفير حماية المتعاملين بتلك الأنشطة وتقليل الاخطار النمطية وهدف المنتدى إلى تحقيق التوعية المطلوبة بالمنافع والمخاطر والالتزامات المترتبة على الاستثمار فيها.

وقد حضره ما يقارب الـ (400) شخص من كافة الشركات وعدد من موظفي الهيئة وقدم جلساته ممثلون عن الهيئة إضافة إلى خبراء ومختصين من مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، وتمحور هذا المنتدى حول المواضيع التالية:

- آلية تطوير أنظمة رقابية واختبار فعاليتها.
- ممارسات البيع الخاطئة وطرق تحديدها وتصنيفها وتفاديها.
- الرقابة الفعالة على أنشطة الأوراق المالية.
- مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وأثر انضمام دولة الكويت إلى المنظمة وانعكاسات ذلك إيجابياً على أداء أسواق المال والاقتصاد.
- أنظمة ما بعد التداول.

كما تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة بإعداد فيلم وثائقي عن مبررات تأسيس هيئةٍ لأسواق المال، كما يتضمن عرضاً لبعض ملامح الاقتصاد الكويتي وأنشطة الأوراق المالية المحلية وقد تم عرضه في المؤتمر.

وسبق لهيئة أسواق المال وبالتعاون مع الجهة ذاتها تنظيم منتدى مماثلاً في أبريل من عام 2014 تحت عنوان "Capital Markets Regulation" تناول موضوعاتٍ عدة واقتصرت المشاركة في فعالياته على العاملين في المجال الرقابي على أنشطة الأوراق المالية.

المنتدى التوعوي للأشخاص المرخص لهم: كلمة رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والمدير التنفيذي

ورش العمل الخاصة بالمنتدى:

هذا، وقد نظمت الهيئة وبالتعاون مع مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) وعلى هامش المنتدى ورشة عمل بعنوان "تبادل خبرات عملية" (Exchange of Technical Expertise) وذلك بتاريخ 12-13 ديسمبر 2016، حضرها ما يقارب خمسون شخصاً من موظفي مختلف قطاعات الهيئة وبعض رؤساء القطاعات بالإضافة إلى متدربي برنامج حديثي التخرج، وقد طرحت خلال الورشة المواضيع التالية:

- كشف الغش، والتلاعب في السوق، والتداول المشبوه
- تداول الشخص المطلع
- صناع السوق
- إدارة المخاطر في أسواق المال
- تطوير أسواق المال
- الارتقاء بالشركات لتصبح كاملة الاهلية واهمية اختبارات برامج الالتزام وأهميتها
- معايير التفتيش الاعتيادي والافصاح الخاص بالأشخاص المرخص لهم
- ملاءمة رأس المال الخاص بالأشخاص المرخص لهم
- أدوات الدين مثل السندات
- البيع على المكشوف والتداول على الهامش
- الدراسات القانونية والتحقيقات والتحكيم

- **المشاركة في فعاليات خارجية:**

الفعالية	التاريخ
الاجتماع الاستثنائي للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة لأسواق المال المملكة العربية السعودية	2 ابريل 2016
المشاركة في الاجتماع السنوي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) جمهورية مصر العربية	9 ابريل 2016
اجتماع المجموعة العالمية للتمويل والاستثمار الإسلامي المملكة المتحدة	26 ابريل 2016
المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية المملكة الأردنية الهاشمية	26 أبريل 2016
المشاركة في الاجتماع السنوي الواحد والأربعون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بيرو	6 مايو 2016
مشاركة الهيئة في مؤتمر ناسداك لتكنولوجيا المستقبل مملكة السويد	21 مايو 2016
الاجتماع التشاوري المغلق لرؤساء هيئات الاسواق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولة الإمارات العربية المتحدة	31 أغسطس 2016
اجتماع مع محافظ مصرف البحرين المركزي البحرين	7 سبتمبر 2016
المشاركة في فعاليات الاجتماع الخامس عشر لرؤساء هيئات الأوراق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المملكة العربية السعودية	24 سبتمبر 2016
المشاركة في منتدى أسواق المال للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) الجمهورية التركية	26 أكتوبر 2016
الاجتماع السابع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المملكة العربية السعودية	26 نوفمبر 2016
المشاركة في المؤتمر السنوي لهيئة الأوراق المالية والسلع – الاجتماع السنوي الـ 38 للجنة إفريقيا والشرق الأوسط دولة الإمارات العربية المتحدة	13 فبراير 2017
المشاركة في فعاليات المنتدى السنوي للحوكمة دولة الإمارات العربية المتحدة	7 مارس 2017
المشاركة في المؤتمر العالمي للجهات المنظمة للأسواق الناشئة مملكة ماليزيا	12 مارس 2017
المشاركة في الاجتماع الحادي عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الجمهورية التونسية	14 مارس 2017
المشاركة في مؤتمر الاتحاد الدولي للبورصات في بودابست	27 مارس 2017
حضور الاجتماع الثاني للجنة الإشرافية على دراسة استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق المالية الخليجية في الرياض	29 مارس 2017

- اتخاذ إجراءات التنسيق اللازمة لمتطلبات الانضمام إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، بما في ذلك العمل ضمن لجنة مشكلة لهذه الغاية. كما تم التنسيق مع البنك الدولي بشأن إعداد العرض النهائي المتعلق ببرنامج "بناء القدرات" (Capacity Building Program).
- إضافة إلى إجراءات التواصل مع جهات عالمية مختلفة من منظمات وشركات ووكالات تصنيف عالمية لبحث قضايا تتصل بعمل الهيئة ومهامها.
- كما قامت الهيئة بإجراءات التنسيق لتنفيذ مشروع نافذة التدريب الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي. كما أكملت الهيئة إجراءاتها النهائية الخاصة ببرنامج الانتداب الدولي، وكذلك التواصل مع جهات خارجية بشأن الإعداد لبرامج تدريبية مثل البنك

الدولي، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة الدولية لسوق رأس المال Thomson Reuters, (ICMA) والاجتماع مع جهات عالمية مختلفة (شركات، منظمات، وكالات تصنيف عالمية، سفارات الخ...) لتبادل وتحديث المعلومات وآخر التطورات لدى الهيئة.

- أما على صعيد الإجراءات الخاصة بالإعداد لتوقيع مذكرات التفاهم مع جهات رقابية نظيرة فقد تم اعتماد برنامج تنفيذي لتفعيل مذكرة التفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تم توقيع مذكرات تفاهم مع كلٍ من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) في الثالث والعشرين من شهر أغسطس من عام 2016، ومع هيئة تنظيم مركز قطر للمال في الثالث من نوفمبر من العام ذاته، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مبادرات عدة لتوقيع مذكرات تفاهم يجري الإعداد لها وقت إعداد التقرير كتلك المزمع توقيعها مع مجلس جنوب إفريقيا للخدمات المالية (FSB) وكذلك مذكرة تفاهم مع مجلس الهند للأوراق المالية والبورصة (SEBI).
- وفي إطار تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بتقارير واستبيانات مختلفة مع جهات عدة فثمة جهودٌ متعددة في هذا الصعيد نوجزها بمايلي:

الجهة	الاستبيان
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	• CORE PRINCIPLES FOR ISLAMIC FINANCE REGULATION WORKING GROUP (CPIFRWG). • Survey questionnaire on Disclosure Requirements for Islamic Capital Market Products. • IFSB Survey Questionnaire on the Implementation of the IFSB Standards. • IFSB SURVEY ON THE IMPLEMENTATION OF THE IFSB STANDARDS 2016. • Recovery and Resolution Frameworks for Institutions offering Islamic Financial Services.
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)	• Questionnaire Real Estate Securities Exchange Initiative for COMCEC Member States. • 2016 initiative for the Forum Financial Literacy Task Force.
صندوق النقد الدولي – البنك الدولي (IMF – World Bank)	• Doing Business 2017. • IMF 2014 Article IV Consultation.
هيئة قطر للأوراق المالية (QFMA)	● تداول مواطني دول مجلس التعاون في البورصات الخليجية.
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)	• Islamic Finance Survey. ● حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. ● تنظيم عروض الشراء بقصد الاستحواذ في الدول الاعضاء باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. (Tender Offers) ● الاحتياجات والمساعدات الفنية في المجالات الرقابية والموارد المتاحة في مجال تعليم وتوعية المستثمرين.
هيئة السوق المالية السعودية (CMA KSA)	● استبيان فاعلية تواصل هيئة السوق المالية السعودية مع الجهات الدولية. • IT inspections & Public Consultations.

إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلي

تعتمد هيئة أسواق المال نهجاً تطويرياً وفق مسارين متلازمين: تحديث أنظمة وآليات عملها على صعيد تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة عليها والسعي لتحقيق توافقها مع المعايير الدولية، والاستمرار في تنظيم وتطوير بيئة عملها الداخلية، إذ أن نجاح الهيئة في تحقيق توجهاتها الاستراتيجية الطموحة يرتكز في جانبٍ منه على توافر بيئة عمل داخلية مواتية تمتلك مقومات تنفيذ تلك التوجهات وأدواتها.

وتجدر الإشارة إلى قيام الهيئة باستحداث مكاتب للتنسيق في قطاعاتها المختلفة وذلك في إطار سعيها لتطوير بنيتها التنظيمية وتحقيق الانسجام بين أعمال وآليات تنفيذ وحداتها التنظيمية المختلفة لمهامها وبما يضمن سهولة تقويم أداء تلك الوحدات على نحوٍ يسمح بإنجاز أعمالها على الوجه الأكمل وفي توقيته المطلوب، حيث تتبع تلك المكاتب رئاسة القطاعات مباشرةً، وتستهدف تنظيم وتنسيق أعمال وأنشطة مشاريع القطاع ووحداته التنظيمية فيما بينها ومع الجهات الأخرى ومتابعة إنجازها في إطار القواعد والسياسات والنظم والمعايير المعتمدة ومتابعة تنفيذ إدارات القطاع تلك الوحدات للأعمال والبرامج والمشاريع المعتمدة.

ففي هذا الإطار، تم الإعداد لاجتماعات المدير التنفيذي مع الوحدات التنظيمية في الهيئة والتي بلغ عددها (327) اجتماعاً بحث فيها نحو (764) موضوعاً.

كما تم متابعة وإجراء اللازم بشأن (159) موضوعاً إضافةً إلى إعداد وتدوين ماتم بشأن (21) لقاءً مع شخصيات وجهات خارجية.

وتواصل هيئة أسواق المال على صعيد تطوير بيئة العمل الداخلية ما بدأته خلال الأعوام الماضية من العمل في مجالاتٍ رئيسية أربع تتمثل في:

أ. تنظيم وتطوير الموارد البشرية.

ب. تنظيم الشؤون المالية والخزينة.

ج. التنظيم والتحديث التقني.

د. تطوير الأداء وإدارة المخاطر.

ويمكن استعراض أهم ماتم إنجازه في مجالات تطوير بيئة العمل الداخلية الأربع سابقة الذكر بشيءٍ من التفصيل وفق الآتي:

أ. تنظيم وتطوير الموارد البشرية:

يعد التدريب والتأهيل الوظيفي المستمرين أحد أدوات الهيئة الرئيسية للارتقاء بكفاءة موظفيها وتزويدهم بالخبرات اللازمة والتي تمكنهم من القيام بمهامهم على الوجه الأكمل، وتتراوح البرامج التدريبية للهيئة بين برامج داخلية وأخرى خارجية إضافة إلى البرامج التأهيلية وورش العمل والمشاركة في المؤتمرات والبرامج التدريبية التخصصية.

وتشير الاحصائيات الخاصة بتلك البرامج إلى تنفيذ (23) برنامجاً تدريبياً وتأهيلياً داخلياً استهدفت تأهيل (449) موظفاً، و(39) برنامجاً تدريبياً خارجياً استهدفت تأهيل (56) موظفا أما البرامج التدريبية الخاصة بالشهادات المهنية المعتمدة فقد بلغ عددها (10) برامج تم فيها تأهيل (44) موظفاً كما شارك (63) موظفاً في ورش عمل ومؤتمرات مختلفة.

وفي سياقٍ متصل، قامت الهيئة بالإجراءات الخاصة بتنفيذ ثالث برامجها التدريبية لحديثي التخرج بدءاً بالإعلان عن البرنامج وتلقي الطلبات (69 طلباً بعد استبعاد 21 طلباً لم تستوف الشروط والمتطلبات) وتشكيل لجنة لإجراء المقابلات الشخصية والبدء بتنفيذ البرنامج بمراحله الثلاث:

- المرحلة الأولى: مرحلة التدريب الداخلي – خلال الفترة من 04 ديسمبر 2016 وحتى 26 يناير 2017.
- المرحلة الثانية: مرحلة الزيارات الميدانية – خلال الفترة من 29 يناير 2017 وحتى 23 فبراير 2017.
- المرحلة الثالثة: مرحلة التدريب الخارجي – خلال الفترة من 06 مارس 2017 وحتى 28 أبريل 2017.

هذا، ومن ناحيةٍ أخرى، فقد تم إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من مشروع بوابة التدريب الالكترونية المشتركة للجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتضمن بناء بوابة إلكترونية لاستعراض البرامج التدريبية ومحتوياتها لكافة الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون، كما شارفت المرحلة الثالثة من هذا المشروع على الانتهاء وقت إعداد التقرير السنوي.

وثمة توجهاتٌ أخرى للهيئة في مجال التدريب تستهدف تطوير آليات ووسائل التدريب من خلال العمل على إعداد اللائحة المنظمة للتدريب العملي الخارجي (الانتداب / الإعارة) ووضع القواعد العامة لها.

أما على صعيد الإجراءات التنظيمية الخاصة بالقوى العاملة في الهيئة، فقد شملت تلك الإجراءات جوانب عدة كتطوير لائحة الموارد البشرية ودليل السياسات والإجراءات، وكذلك من خلال إجراء مسح لكافة قرارات مجلس المفوضين ذات الصلة، حيث تم تحديث لائحة الموارد البشرية ودليل السياسات والإجراءات. كما تم استكمال إجراءات عملية نقل موظفي مرفق السوق إلى الهيئة بما في ذلك الإجراءات الإدارية الخاصة بهم وتعديل المسميات الوظيفية لبعضهم لتتوافق مع المسميات المعتمدة لدى الهيئة، إضافةً إلى أرشفة الملفات الوظيفية لموظفي الهيئة الكترونياً.

ب. تنظيم الشؤون المالية والخزينة:

تنوعت إنجازات الهيئة في مجال الشؤون المالية والخزينة خلال السنة المالية 2017/2016 بين إجراءات تنظيمية وتشريعية وأخرى تطويرية، ففي المجالات التنظيمية والتشريعية تم العمل على تحديث وتنظيم إجراءات إعداد الميزانية، حيث تم تطوير النظام الآلي للميزانية وربطه مع نظام الموارد البشرية لرفع كفاءة إعداد تقديرات باب المرتبات، واستحداث آلية جديدة لربط التقديرات المالية لمشاريع الهيئة بالنظام، إضافةً إلى تنظيم آلية متابعة العقود التي تمتد لأكثر من سنة مالية، وكذلك تطوير وتنظيم إجراءات متابعة تنفيذ الميزانية، حيث تم استحداث إجراءات عمل جديدة لتنظيم متابعة العمليات المتعلقة بالموظفين التي تؤثر على بنود الميزانية، واستحداث نماذج عمل جديدة للأعمال الدورية وتعديل النماذج السابقة لمواكبة التطورات في القوانين واللوائح، كما تم تطوير كراسة الشروط الخاصة بالمناقصات المطروحة لعام 2016، سعياً لتوحيد البنود والشروط العامة والاعتماد على الجهة الطالبة فقط لتحديد الشروط الخاصة للمناقصة المطروحة، كما تم تعديل نموذج تسجيل مورد ومتابعة إجراءات التسجيل والتأكد من توافر كافة المستندات المطلوبة وتحديث دليل السياسات والإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود والمخازن ومتابعة تاريخ انتهاء العقود من خلال نظام متكامل لها يوضع على البوابة الالكترونية الداخلية للهيئة (CMA Portal) يتضمن كافة المعلومات الخاصة بالعقد ويتم التنبيه عن موعد انتهائه عبر الصفحة والبريد الالكتروني قبل فترةٍ تتراوح بين 3-4 أشهر من ذاك الموعد.

كما تم تنظيم عملية الصرف من العهدة النقدية حيث لا يتم صرف أي مبلغ دون إصدار أمر شراء مسبق بالمبلغ ذاته كما تتم متابعة مبلغ الصرف وإجراء نموذج صرف للفواتير تحتوي على كافة الاعتمادات اللازمة لصرف الفاتورة مع ملخص عن العقد المعني وبيانات الفاتورة الأصلية وذلك لتسهيل متابعة الدورة المستندية لإجراءات الصرف. وإضافةً إلى المهام المعتادة بتوفير مختلف المستلزمات وتوفير الاحتياجات اللوجستية تم تفعيل نظام الـInventory System لمتابعة كافة مواد المخزن من حيث الكمية والنوعية عن طريق الـ Bar Code.

وعلى صعيد الإجراءات التطويرية فقد تنوعت بدورها بين إجراءات خاصة بالميزانية وأخرى خاصة بالمشتريات والمخازن، حيث تم على صعيد الأولى منها تطوير جدول الصلاحيات المالية في ضوء أفضل الممارسات العملية التي تساهم في تنظيم العمل، واعداد لائحة مالية جديدة لها لمواكبة التطور في بيئة الأعمال ولتتناسب مع توسع حجم نشاط الهيئة وتغطي كافة احتياجاتها المالية. كما تم اعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة للسنة المالية 2018/2017 واعتماده لاحقاً، إضافة إلى متابعة عمليات السداد والتحصيل لجميع بنود الميزانية وعلى مستوى كل وحدة تنظيمية بالهيئة على حده للتأكد من عدم تجاوز المصروفات المبالغ المخصصة لكل بند من بنود الميزانية ومتابعة تحصيل الإيرادات، فضلاً عن الرقابة على تنفيذ الميزانية ومقارنة النتائج الفعلية والخطة التقديرية لكافة بنودها، إضافةً إلى أرشفة الكترونية للمستندات ذات الصلة بهذه النوعية من الأنشطة.

أما على صعيد ثاني تلك الإجراءات ونقصد بها تلك الخاصة بالمشتريات والخدمات، فإضافةً إلى استكمال تأثيث الدور (15) وتخصيص فريق مستقل للمخازن فقد تمت أرشفة كافة المراسلات والعقود والفواتير وطلبات الشراء على النظام الآلي.

أما على صعيد الإنجازات المتعلقة بالخزينة فقد تم العمل على الامتثال لسياسة استثمار الفوائض المالية في إدارة ودائع هيئة أسواق المال مع مراعاة انخفاض المخاطر ودرجة سيولة عالية وتحقيق الربحية باستقطاب أعلى الأسعار، إضافة إلى متابعة دورية للسوق المحلي بهدف رصد التغيرات في أسعار الفوائد/ الربح للدينار الكويتي، وتم أيضاً تقدير حجم مبالغ الاحتياطيات اللازمة.

من ناحيةٍ أخرى، فقد تم معالجة أوضاع موظفي هيئة أسواق المال المستحقين للمعاش التقاعدي بالتنسيق مع المؤسسة العامة

للتأمينات الاجتماعية وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة أوضاع موظفي مرفق السوق المحالين للتقاعد واستكمال إجراءات العقود المؤقتة لغير الكويتيين العاملين في مرفق السوق واستكمال إجراءات صرف نهاية الخدمة لمن تم إنهاء خدماتهم منهم، كما تم العمل على تحديث البيانات المالية لجميع موظفي الهيئة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وفي مجال البيانات المالية تم إعداد وإصدار تقارير البيانات المالية المجمعة المرحلية للهيئة عن الفترات المنتهية في 30 يونيو 2016 و30 سبتمبر 2016، إضافةً إلى إعداد التقارير التحليلية للبيانات وعرضها على لجنة التدقيق الداخلي، كما تم إعداد البيانات المالية المجمعة والمدققة لهيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017.

وتم أيضاً إدخال العمليات المالية في سجلات النظام الآلي المالي للهيئة (سندات الصرف، سندات القبض، سندات قيد يومية) كما تم تنظيم آليات إلغاء الشيكات وكذلك إجراءات فتح الحسابات في الأستاذ العام.

وإضافةً إلى مراجعة الحسابات بصفة دورية واجراء قيود التعديل اللازمة عليها، وكذلك اجراء قيود الاقفال الشهرية تم العمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمهام المحاسبة وتفعيل دور المراجعة الأفقية والرأسية.

ج. التنظيم والتحديث التقني:

يواكب التحديث التقني الدوري والمستمر للهيئة التطور الذي تشهده في مفاصل أنشطتها كافة، خاصةً وأن التحديث التقني يمكنها من تحقيق أهدافها من خلال توفير حلول آلية مبتكرة تسهم في زيادة كفاءة العاملين وتحسين الخدمات المعلوماتية المقدمة للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ويلبي في الوقت ذاته حاجة المتعاملين المتزايدة للحصول على خدمات متطورة وسريعة، ويمكن القول بأن الإنجازات التقنية للهيئة تمثل تحولاً جوهرياً في توجهاتها نحو ميكنة أعمالها، ويمكننا إيجاز أهم ماتحقق على الصعيد التقني بالآتي:

- **إطلاق بوابة الهيئة الالكترونية:** تتيح هذه البوابة للأشخاص المشمولين برقابة الهيئة إنجاز معاملاتهم مع الهيئة عن طريق خطوط آمنة على شبكة الانترنت دون الحاجة إلى مراجعة الهيئة أو تقديم معاملات ورقية. كما تتيح البوابة التواصل مع الأشخاص المشمولين برقابة الهيئة عن طريق الإعلان على البوابة وتذكير الجهات المعنية بمواعيد استحقاقات محددة، كما تتيح أيضاً إمكانية التواصل مع الهيئة عن طريق بريد الكتروني آمن يتم التواصل من خلاله مباشرة مع الإدارات المعنية. وقد قامت حوالي (250) جهة بالتسجيل في البوابة.
- **تشغيل أنظمة الكترونية لخدمة الأشخاص الخاضعين لإشراف الهيئة:** وذلك بالاستفادة من البوابة الالكترونية للهيئة، وقد خصص أول تلك الأنظمة للأشخاص المعنيين بتطبيق قواعد الهيئة لحوكمة الشركات حيث قامت (180) شركة بتقديم نماذج متابعة قواعد الحوكمة من خلال بوابة الهيئة الالكترونية، لتتمكن الهيئة بذلك من مساعدة الأشخاص الخاضعين لقواعد الحوكمة من تقديم النماذج المخصصة لهذا الغرض بسهولة وكفاءة عالية. كما ساعدت الهيئة في متابعة التزام الشركات بقواعد الحوكمة بفعالية وإعداد التقارير الخاصة بذلك بسهولة مما وفر الكثير من الجهد والوقت.
- **تطوير نظام خاص يساعد في ميكنة أعمال الهيئة:** وذلك من خلال انشاء نماذج الأعمال الخاصة بإدارات الهيئة وأتمتة الإجراءات الخاصة بهذه النماذج. وتم تصميم هذا النظام باستخدام تقنية حديثة جداً توفر مرونة عالية في تطبيق الدورة المستندية للنماذج مع إمكانية تحديد الشروط الخاصة لكل مرحلة من مراحل الدورة المستندية. حيث يقوم هذا النظام في نهاية المطاف بمعالجة نسبة عالية من نماذج الأعمال الخاصة بإدارات الهيئة المختلفة مما سيساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة العمل.
- **تطبيق نظام التسجيل والتراخيص:** حيث يتضمن هذا النظام تطبيق عدد كبير من النماذج الخاصة بأعمال الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة في مجالات التسجيل والترخيص، مما يساعد على اختصار الوقت والمجهود التي تتطلبها الإجراءات الخاصة بتلك المهام عادةً. بالإضافة إلى مهام ترخيص أنشطة الشركات، كما يتيح النظام إمكانية التقدم بطلبات التسجيل للوظائف الواجبة التسجيل.
- **تطبيق نظام إدارة الصلاحيات:** وهو نظام يساعد في تنظيم عملية إدارة صلاحيات المستخدمين لأنظمة الهيئة، والتي تشمل أنظمة البنية التحتية والأنظمة الإدارية، ويتمتع هذا النظام بمزايا عدة يأتي في مقدمتها تيسير عملية تسجيل وحذف

صلاحيات الموظفين عند التعيين وانتهاء خدماتهم. نظراً لربط النظام بشبكة الهيئة ونظام الموارد البشرية ونظام الرواتب، وبذلك يتم أتمتة والتحكم بصلاحيات المستخدمين بسهولة وبحد أدنى للتدخل البشري في تلك الإجراءات. كما يربط هذا النظام بالأنظمة الأخرى مثل نظام المالية.

- **نظام التوظيف:** ويمثل هذا النظام نقلة مهمة على صعيد التعامل مع طلبات التوظيف سواء للوظائف الإدارية للهيئة أو طلبات الالتحاق ببرامج محددة مثل برنامج حديثي التخرج، ويشمل هذا النظام نظاماً للمقابلات ويدعم النظام واجهات تطبيق باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى باقة من التقارير التي تساعد الإداريين على كافة مستوياتهم بالحصول على المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة، كما يتسم النظام بسهولة الاستخدام والمرونة العالية.
- **نظام متابعة تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي:** في خطوة مهمة جداً لمساعدة الجهات الرقابية بالهيئة على متابعة الأخبار المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي بما فيها المدونات والجرائد، تم تطبيق نظام متطور لمتابعة تطبيقات تلك المواقع. وقد تم تصميمه بشكل يسهل على المراقبين مسح المواقع الالكترونية بصورة سهلة وسريعة والتقاط جميع المعلومات المتعلقة بأخبار الهيئة والشركات وتصنيفها حسب متطلبات القائمين على مراقبة تلك المواقع. كما يتيح النظام إمكانية الاحتفاظ بتلك المعلومات بقاعدة بيانات ضخمة تم إعدادها خصيصاً لهذا النظام.
- **مشروع استئجار الأجهزة:** تنفيذاً لتوجهها باستئجار أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها بدلاً من شرائها، قامت الهيئة بطرح مناقصة استئجار أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها ليتم استبدال جميع اجهزة الحاسب الآلي الشخصية بالهيئة بأجهزة مؤجرة بمواصفات حديثة. كما تم أيضاً استبدال آلات تصوير المستندات بأخرى حديثة ليتواكب مع متطلبات الهيئة من توفير مصادر موثوقة لسد احتياجاتها الخاصة بالطباعة والتصوير.
- **تطوير نظام إعداد الميزانية:** حيث قامت الهيئة بتطوير نظام إعداد ميزانيتها ليلبي متطلباتها ومن أهم مميزات النظام الجديد انشاء قائمة بالمشاريع المعتمدة لديها بالإضافة إلى تقسيم صرف الميزانيات المخصصة لكل بند من بنود الميزانية إلى (4) دفعات. ليعكس صورة أوضح للتدفقات النقدية المطلوبة لكل ربع سنة مالية، مما سيساعد الهيئة على إدارة مواردها المالية بكفاءة أعلى.
- **نظام الرقابة الآلية:** وقعت الهيئة اتفاقية نقل حقوق ملكية نظام الرقابة الآلية (SMARTS) مع شركة ناسداك خلال شهر سبتمبر 2016، وعلى ضوء ذلك قامت بإنشاء بنية معلوماتية خاصة بالنظام لنقله من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية إليها. واعتمدت الهيئة على مواردها البشرية الداخلية لإتمام عملية نقل النظام مما وفر على الهيئة مبالغ كبيرة. وتقوم حالياً بتطوير النظام ليتماشى مع متطلبات نظام "ما بعد التداول" (Post Trade) الذي سيتم تطبيقه قريباً.
- **أرشفة المستندات المتراكمة في سوق الكويت:** في واحدة من أكبر عمليات الأرشفة في تاريخ دولة الكويت، قامت الهيئة بأرشفة ما يقارب (50) مليون مستند من مستندات سوق الكويت للأوراق المالية المتراكمة منذ إنشائها، وقد تمت عملية الأرشفة في وقت قياسي (شهرين)، حيث تم التخطيط لتلك العملية بصورة مبتكرة ابتداءً من ترميز الوحدات التنظيمية في السوق مروراً بحصر الملفات وتصنيفها وانتهاءً بفهرستها وأرشفتها. ويعتبر هذا الأرشيف من الأصول المعلوماتية المهمة جدا للهيئة حيث تمتلك التاريخ الكامل لأنشطة السوق ومعلوماتها بما في ذلك قرارات لجنة السوق.
- **إنشاء مركز بيانات احتياطي:** قامت الهيئة ببناء مركز بيانات احتياطي يكون مسانداً لمركز بياناتها الرئيسي بهدف حفظ كافة معلومات الهيئة وبياناتها لتلافي أي عطل محتمل لأعمال الهيئة في حال وقوع أي كارثة. وتم بناء مركز البيانات الاحتياطي بمواصفات عالمية ومن المنتظر أن يساعد الهيئة على حفظ واسترجاع المعلومات وجعلها آمنة، وتم بناء هذا المركز في موقع جغرافي غير موقع مركز البيانات الرئيسي مجهزاً بأنظمة ومعدات حديثة. ويأتي ذلك ضمن إطار ترسيخ استراتيجية الهيئة لتعزيز توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فاعلة لحفظ بياناتها.
- **تطوير البنية التحتية لمركز البيانات الرئيسي:** ويهدف هذا المشروع إلى زيادة السعة التخزينية لنظام التخزين المركزي (SAN) في مركز بيانات الهيئة، وإنشاء نظام نسخ احتياطي افتراضي (Virtual TapeLibrary) تحفظ فيه جميع معلومات وبيانات الهيئة لتمكين الهيئة من استعادة بياناتها عند حدوث أي عطل محتمل لنظام التخزين المركزي.

د. تطوير الأداء وإدارة المخاطر:

يمثل استكمال تنظيم بيئة العمل الداخلية للهيئة والتطوير المستمر لها توجهاً رئيساً مستمراً لها بإعتباره أحد أدواتها الفاعلة لتحقيق توجهاتها الاستراتيجية الطموحة في مجال عملها، وقد قامت الهيئة خلال السنة المالية 2017/2016 بإنجاز إجراءاتٍ شتى على صعيد مهام تطوير الأداء وإدارة المخاطر نوجزها بالتالي:

- تم على صعيد إعداد أدلة إجراءات العمل إنجاز مايقرب من (65) إجراء عمل لأحد قطاعات الهيئة كما تم إنجاز نحو (27) إجراء عملٍ مماثل للمكاتب التابعة للمدير التنفيذي في الهيئة، وهي قيد الاعتماد، وفي الوقت الذي تم فيه اعتماد إجراء العمل الخاص بإعداد ميزانية الهيئة تم تطوير إجراءات العمل الخاص بالشؤون القانونية مواكبة للتعديلات التشريعية للائحة التنفيذية الجديدة حيث تم العمل على تعديل نحو (19) إجراءً ويجري العمل على استكمال باقي الأدلة الخاصة بمختلف قطاعات الهيئة الأخرى.
- أما على صعيد جداول الصلاحيات فقد تم الإنتهاء من إعداد بعض تلك الجداول وتعديل وتطوير بعضها الآخر استجابةً للتعديلات التشريعية الأخيرة كما تم إعادة النظر في جداول الصلاحيات القائمة بتعديل بعض صلاحيات / سلطات اعتماد إجراءات العمل وفقاً للمستويات الإدارية المحددة لتدخل طور الاعتماد وقت إعداد التقرير، وفي إطارٍ متصل تم إعداد اختصاصات ومهام مختلف الوحدات التنظيمية في الهيئة لتدخل بدورها طور الاعتماد النهائي.
- أما على صعيد مؤشرات الأداء فقد قامت الهيئة في إطار سعيها لقياس مدى كفاءة وفعاليات إجراءات عملها المتبعة بدراسة وإعداد مؤشرات الأداء اللازمة لذلك، حيث تم الإعداد الأولي لمؤشرات أداء تشغيلية يتم اعتمادها النهائي في أعقاب إعتماد إجراءات العمل، لاسيما وأن معايير نجاح أية مؤسسة رهن بمدى فاعلية وسلامة أهدافها وخططها الاستراتيجية لتحقيق تلك الأهداف وكذلك فعالية آليات قياس تلك الأهداف، الأمر الذي يعطي لعملية تحديد مؤشرات الأداء أهميةً خاصة إذ أنها لا تعد مكملة لعملية التخطيط الاستراتيجي فحسب، بل إنما هي وسيلة بالغة الأهمية للتعرف على معوقات الأداء ومعالجتها وتجاوزها وتقويم انحرافات الخطط حين وجودها.
- وعلى صعيد إدارة المخاطر، قامت الهيئة بإعداد إطار عملٍ أولي شامل لإدارة المخاطر كما وضعت تصورات لمهام الإدارة المتخصصة بذلك وحددت إجراءات العمل اللازمة لتفعيل إدارة سليمة للمخاطر والتوصل إلى بيئة عمل تطبق معايير إدارة المخاطر المؤسسية، وتم في هذا الإطار إعداد تقارير مخاطر بحالاتٍ معينة تتصمن حصر الوقائع وتحليلها وتحديد مخاطرها وتقديم التوصيات بشأنها.

الفصل الثالث
الرؤى والتطلعات المستقبلية

هيئة أسواق المال

الرؤى والتطلعات المستقبلية

قد لا تختلف الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة للسنوات القليلة السابقة عن مثيلاتها للأعوام القادمة، إذ يبقى "الارتقاء بتصنيف سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستوى الأسواق الناشئة" و"تحقيق الاستجابة لمقومات الانضمام للمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومواكبة أحدث المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية" أهدافاً استراتيجية للهيئة، وكذلك الحال بالنسبة لإتمام إجراءات تخصيص البورصة الذي يعد هدفا استراتيجياً وأداةً فاعلة لتحقيق التوجهات الاستراتيجية الأخرى في الوقت ذاته، إذ يترافق هذا الهدف بمبادراتٍ تحديثية غير مسبوقة، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في الانتقال من التخطيط الاستراتيجي لتلك التوجهات إلى التنفيذ العملي للعديد منها، فإضافةً إلى استكمال تنفيذ المهام الدورية المعتادة في شتى المجالات التشريعية والتنظيمية والرقابية والتنموية والتوعوية وسائر مجالات أنشطة الأوراق المالية، فإن هناك توجهاتٍ عدة تم خلال السنة المالية الماضية البدء بالإعداد لها والمباشرة بمراحل تنفيذ بعضها، لاسيما تلك المتعلقة بالارتقاء بتصنيف سوق الكويت إلى مستوى الأسواق الناشئة والتوافق مع معايير ومتطلبات الانضمام للمنظمة الدولية سابقة الذكر.

ولابد قبل تناول التفاصيل الخاصة بتلك التوجهات الاستراتيجية من الإشارة إلى التوجه المتعلق ببحث آليات تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، وذلك بهدف وضع استراتيجية لتكامل تلك الأسواق، وتقديم توصيات نحو تبني أفضل الممارسات وصولاً لاقتراح النموذج الأنسب لتكامل الأسواق المالية فيما بينها، وتتفاوت المقترحات حالياً بين إنشاء جهاز مركزي مستقل للإشراف على تنظيم أسواق المال بهذه الدول، ومنصة خليجية موحدة لتداول الأوراق المالية في أسواق المال الخليجية و جهاز مركزي خليجي للإيداع والتقاص، إضافةً لتأسيس مؤشر موحد لأسواق المال في دول مجلس التعاون، مع تصميم وتنفيذ خارطة طريق توضح المبادرات والمشاركة المتوقعة من أصحاب المصالح وتحديد عوامل النجاح الحاسمة واقتراح استراتيجيات تخفيف المخاطر، وتجدر الإشارة إلى توجه الهيئة لإقامة اتفاقيات تعاونٍ فني مع هيئات أسواق مال عالمية سعياً منها لمواكبة ما يصدر من نظم وضوابط وذلك للتوافق مع المعايير الدولية ومتابعة مستجداتها.

أما بالنسبة لتلك التوجهات الاستراتيجية فإنها تتناول مفاصل عمل الهيئة كاملةً، فعلى الصعيد القانوني والتشريعي وفي مجال اللائحة التنفيذية تحديداً، ثمة توجه لإرساء المبادئ والتوجهات القانونية التي سوف يقرها مجلس التأديب وكذلك المبادئ التي أقرتها الهيئة مبوبةً حسب الفصول الواردة في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية أو حسب اللائحة التنفيذية لهذا القانون، إضافةً إلى وضع تفسيراتٍ ملزمة لبعض النصوص الواردة في القانون المذكور وفق ما أسفر عنه التطبيق العملي، وكذلك متابعة رصد الملاحظات لنصوص اللائحة التنفيذية والتي أسفر عنها التطبيق العملي أيضاً.

أما على صعيد مرفق السوق، وبعد تحويله من مرفق عام إلى شركة مساهمة تدار وفقا للآليات المتبعة في إدارة القطاع الخاص، فإن هناك العديد من المبادرات المتعلقة بتنظيمه وآليات عمله لدى شركة البورصة يتم الإعداد لها بالتنسيق مع الهيئة، كتقسيم السوق إلى مستوياتٍ عدة وفق معايير محددة واستحداث سوق خارج المنصة، وتطبيق أدوات استثمارية جديدة كالصفقات الخاصة وصانع السوق والبيع على المكشوف وتطوير كفاءة أدوات التداول كما أن هناك توجهاً لاستحداث منتجات استثمارية بديلة للمحافظ المالية المجمعة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التوجه لإنجاز عملية تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والمحولة لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بموجب الاتفاقية المؤرخة في 2016/10/3، حيث تمت إجراءات طرح مناقصة المشروع ومن المنتظر استكمال إجراءات تعيين المستشار الخارجي (المقيّم) وتوقيع العقد للبدء في المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المبادرات تندرج بمجملها في إطار تحقيق التوجه الاستراتيجي المتمثل باستكمال إجراءات خصخصة السوق بصورةٍ تامة وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

أما على صعيد مشروع تنظيم عملية ما بعد التداول، فمن المنتظر استكمال تنفيذ ما تبقى من مراحله الانتقالية، وكذلك مرحلته النهائية وبما يتوافق وأفضل المعايير الدولية، الأمر الذي يعني إنجاز استحقاقاتٍ عدة تتناول إجراءات تنظيمية مختلفة تتصل بمهام واختصاصات أطراف عدة معنية بنظام التداول وما بعده كشركة البورصة وشركات الوساطة المالية والشركة الكويتية للمقاصة وكذلك الشركات الاستثمارية والبنوك التجارية وبنك الكويت المركزي، أما أهم تلك الاستحقاقات فتتعلق بتوحيد دورة تسوية معاملات الأوراق المالية، وتطبيق نموذج التسليم مقابل الدفع المعتمد من البنك الدولي للتسويات وكذلك تسوية الجانب النقدي من تلك المعاملات من خلال حسابات مخصصة لدى بنك الكويت المركزي ومن خلال بنوكٍ تجارية محلية مرخصة من قبله، إضافةً إلى تطبيق المستويات

المختلفة لأعضاء التسوية وتوفير صندوقٍ لضمان عمليات التسوية وفق معايير دولية.

كما ستستكمل الإجراءات الخاصة بتطبيق الشركة الكويتية للمقاصة لنظام الضمان المالي على شركات الوساطة المالية المسجلة، إضافةً إلى آلية تقديم الضمانات المالية من المقاصة وأمين الحفظ واعتماد آلية تحققه من جميع تداولاته.

أما على صعيد أنشطة الوساطة، فمن المتوقع بدء العمل بنموذج الوسيط المؤهل وكذلك نموذج الوسيط المقابل المركزي.

ومن ناحيةٍ أخرى، من المنتظر إصدار الضوابط والإجراءات الفنية الخاصة بعمل صانع السوق وتنفيذ التغييرات اللازمة من قبل شركة البورصة بشأن الوحدات السعرية وكذلك الإجراءات الخاصة بتصنيف وتقسيم الشركات المدرجة في البورصة وكذلك تلك الخاصة بتوفير أدوات استثمارية جديدة.

وفي إطارٍ متصل، يقتضي التنويه إلى مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار التراخيص الخاصة بكيانات عدة وذلك بعد إعادة صياغة مفهوم وكالة المقاصة، حيث يعتبر هذا المشروع مرحلة لاحقة لتوفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق "نظام ما بعد التداول"، لذا فهو يرتبط بمخرجات المشروع سالف الذكر، ويتلخص المشروع في دراسة ضوابط ومتطلبات الترخيص التي تخول الهيئة إصدار الترخيص لكل من الكيانات التالية وذلك بعد فصل كل كيان بشركة خاصة به:

- وسيط مركزي: Central Counterparty (CCP)
- جهة تسويات أوراق مالية: Securities Settlement Facility (SSF)
- وكالة إيداع مركزي للأوراق المالية: Central Securities Depository (CSD)
- أعضاء التقاص: Clearing Members

وفي ذات الإطار، يمكن الإشارة إلى مشروعٍ لإصدار قواعد وضوابط التراخيص للأشخاص المرخص لهم وفقا لنوع النشاط محل الترخيص، وذلك بهدف مراجعة أنشطة الأوراق المالية التي تستلزم ترخيصاً من الهيئة واعتماد أي تعديلات عليه ومن ثم وضع قائمة بالمتطلبات الواجب توافرها لترخيص أنشطة الأوراق المالية المنصوص عليها في القانون واللائحة، وذلك بعد تحليل أسس كل نشاط والأغراض الخاصة به والواردة ضمن أغراض الشركات المتقدمة للترخيص. الجدير بالذكر أن هذا المشروع يعتمد على استكمال المرحلة الأولى من مشروع "تعليمات كفاية رأس المال".

أما على صعيد الإفصاح، فثمة توجهاتٍ خاصة للتنسيق مع الجهات الحكومية لإبرام مذكرات تفاهم خاصة بقائمة الأشخاص المطلعين على الشركات المدرجة لدى تلك الجهات، ومن المنتظر أيضاً أن يتم العمل على تحديد العلاقة بين المساهمين وفقاً لما هو مقرر في الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية، كما يأتي استكمال مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL (نظام إفصاح – iFSAH) كأحد التوجهات الاستراتيجية بالغة الأهمية، حيث من المنتظر لهذا المشروع أن يمكن الهيئة من تحقيق أهدافها وممارسة دورها الرقابي بشكل شامل يرسي بنية أساسية لأسواق المال في دولة الكويت من خلال تبني افضل الممارسات العالمية، إضافةً لما تمثله هذه الخطوة من استمرار لجهود الهيئة الرامية إلى تفعيل الدور المنوط بها على أكمل وجه نحو الارتقاء بالتعاملات وتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في السوق الكويتي بما يحقق العدالة والشفافية والنزاهة ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

ويهدف هذا المشروع إلى توفير نظام إلكتروني باستخدام لغة الأعمال المرنة (XBRL) للإفصاحات عن البيانات والمعلومات المالية وغير المالية من الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم، حيث سيساهم النظام في تحسين بيئة العمل كما ستساهم هذه اللغة في توحيد أشكال مفاهيم وعناصر الإفصاح وبناء البنية الأساسية لهيكل التصنيفات لدولة الكويت، والتي تتفق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية في هذا الشأن والتي بدورها ستعمل على تحقيق الآتي:

- تسهيل عملية التعامل وتبادل عناصر الإفصاح والمعلومات ما بين جميع الأطراف المتعاملة.
- ضمان دقة وموثوقية البيانات والمعلومات المنشورة.
- إتاحة وتوفير المعلومات بسهولة وفي الوقت المناسب لكافة أصحاب المصالح، مما يزيد من فعالية وكفاءة عمليات المقارنة والدراسة والتحليل.

الأمر الذي سيساهم في تحقيق أهداف المشروع الرئيسية المتمثلة في الآتي:

- تعزيز ورفع مستوى الشفافية والافصاح في أسواق المال الكويتية.
- المساهمة في جذب وتعزيز الاستثمارات المؤسسية واستثمارات الأفراد، المحلية والأجنبية، والتي تنعكس في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تنافسية أسواق المال الكويتية ضمن الأسواق الأخرى.
- خفض أعباء الالتزام والمراجعة لكافة الأطراف المتعاملة بالنظام من حيث الجهد البشري والتكاليف المادية، وتيسير وتبسيط الاجراءات في بيئة الأعمال في دولة الكويت.
- المساهمة في رفع تصنيف السوق المالي الكويتي من سوق مبتدئ إلى سوق ناشئ.

وفي هذا الشأن فإن الهيئة قطعت شوطاً طويلاً في تنفيذ مراحل المشروع المختلفة، حيث أنجزت مرحلته التجريبية ويتم الإعداد لمرحلة التطبيق الشامل والنهائي للمشروع.

ومن ناحيةٍ أخرى، من المنتظر البدء بمشروع تعليمات كفاية رأس المال الهادف إلى إعداد ووضع تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، بهدف المحافظة على مستويات مناسبة من رأس المال تتسق مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة الشخص المرخص له، وقياس ملاءة الشخص المرخص له وقدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل وتجاوزها، مع مراعاة اختلاف طبيعة نشاط الأشخاص المرخص لهم عن طبيعة نشاط البنوك، وبما يتفق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية في هذا الشأن.

أما على صعيد مشروع استكمال نظام الوظائف واجبة التسجيل والاختبارات التأهيلية والذي يندرج في إطار حرص الهيئة المستمر على تطوير قطاع الأوراق المالية وتنويع أدواته الاستثمارية، والارتقاء بها إلى مصاف نظيراتها في الأسواق العالمية، تجدر الإشارة إلى أن هيئة أسواق المال قد وقعت اتفاقية خاصة بالاختبارات التأهيلية مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار البريطاني (CISI) في 23 أغسطس 2016، لإعداد برنامج تأهيلي متكامل، يتم من خلاله تطبيق اختبارات المؤهلات العالمية على وظائف محددة لدى الأشخاص المرخص لهم، لرفع كفاءة المشاركين في السوق، وتطوير اختبار القوانين واللوائح الخاصة بالهيئة، لمواكبة أفضل الممارسات العالمية وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.

وعلى الصعيد الداخلي، هناك توجه لدى هيئة أسواق المال لإنشاء مقرٍ دائمٍ لها، وذلك بهدف خلق بيئة عمل مناسبة لضمان استقرار موظفيها وإتاحة مساحة كافية لاحتواء احتياجات القوى العاملة مستقبلاً، وأي خدمات أخرى تحتاجها الهيئة، كما أن هناك مشروعاً لميكنة أعمال الهيئة بهدف الارتقاء بمستوى الأداء وتطوير أساليب العمل من ميكنة إجراءات العمل المرتبطة بالجهات المشمولة برقابة الهيئة، وذلك سعياً إلى إنجاز المهام بأسرع وقت ممكن، وتحسين مستوى الخدمات التي يتم تقديمها لهم، ويتم ذلك من خلال استخدام أحدث الأنظمة والتقنيات اللازمة لميكنة أعمال الهيئة ومتابعة المعلومات إلكترونياً وتسريع عمليات البحث في أرشيف الهيئة، بما في ذلك أتمتة عملية إصدار البيانات المالية.

ويشكل المشروع الحجر الأساس في تطبيق الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الهيئة، ويعمل على توحيد الآليات والإجراءات، مستهدفاً إلغاء التداول الورقي داخل الهيئة واستبداله بالتداول الإلكتروني بين القطاعات والإدارات المختلفة، مما يقلل من وقت تنفيذ المهمة مع زيادة كفاءة ودقة التنفيذ.

أما على صعيد تطوير الأداء وإدارة المخاطر في أعمال الهيئة، فمن المنتظر أن يتم استكمال تحديث وتطوير إجراءات العمل وجداول الصلاحيات لكافة قطاعات الهيئة، وكذلك استكمال بناء واعتماد مؤشرات الأداء التشغيلية المقترحة لمختلف أوجه أنشطة الهيئة تمهيداً لتفعيلها وتطبيقها وقياسها وتحليلها، كما سيتم العمل على وضع مؤشراتٍ استراتيجية لقياس مدى تحقيق الهيئة لأهدافها، وكذلك العمل على تفعيل إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك الحال بالنسبة لأدلة السياسات والأنظمة المعمول بها وإجراءات العمل التي من المنتظر ميكنتها من خلال تبني أنظمة الكترونية تسهم في تطبيقها بطريقةٍ موحدة وميسرة.

أما على الصعيد التوعوي فثمة توجه لمواصلة العمل في المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية في أوساط مجتمعية مختلفة خارج أطر أنشطة الأوراق المالية والذي تم البدء في أولى مراحله أواخر السنة المالية السابقة، وهو مشروع توعوي استراتيجي للهيئة يحمل الصفة الوطنية يستهدف تعزيز الثقافة المالية في القطاع التعليمي التربوي والجامعي عبر برامج متكاملة وبمشاركة جهات عدة ، ويمكن تصنيف توجهات هذا المشروع الاستراتيجي بتوجهين رئيسيين: الأول يستهدف المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية ويتم عبر قنوات عدة أهمها التعاون مع جمعية إنجاز في المرحلة الحالية ومع وزارة التربية في مرحلةٍ لاحقة بعد استكمال إجراءات الإعداد والتنسيق.

أما الثاني فيستهدف التعاون مع الجامعات المختلفة لتقديم برامج توعوية متكاملة كالمحاضرات التعريفية والتوعوية وتنفيذ ورش عمل توعوية في كليات مختلفة وإقامة أسابيع أسواق المال في بعض الكليات ويتضمن العديد من الفعاليات، والسعي إلى اعتماد مقررات دراسية عن قانون الهيئة في بعض الكليات في آخر السنوات المستهدفة.

وهناك مبادرات أخرى خاصة بهذا المشروع كالموقع الالكتروني التفاعلي للأطفال، وهو مشروع يستهدف إنشاء موقع تفاعلي الكتروني للأطفال بين (4 و 12 سنة) بهدف تنمية قدراتهم وبناء اتجاهاتهم المعرفية عن طريق عرض مفاهيم اقتصادية وأخرى تتصل بأنشطة الأوراق المالية بشكل مبسط واستعراض نماذج ناجحة عبر أدوات عدة من صور وأفلام وألعاب ومسابقات وأنشطة تفاعلية مختلفة، ويمكنه المساعدة في إنجاح توجهات أخرى كالتوجهات التوعوية على الصعيد التعليمي والتربوي.

وكذلك هناك مبادرة بالانضمام لمنظمة التمويل الدولي للأطفال والشباب (CYFI) وهي منظمة دولية غير ربحية تستهدف تزويد الأطفال والشباب في شتى أنحاء العالم بالمعرفة المالية وتوعيتهم بحقوقهم المالية وتعزيز مفاهيم التوفير والادخار لديهم.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى توجهات أخرى على الصعيد التوعوي تتمثل في إصدار مجلة توعوية دورية متخصصة في مجال الاقتصاد لاسيما أسواق المال عموماً، وبصورة أكثر تحديدا في مجال عمل هيئة أسواق المال الكويتية تستهدف بالدرجة الأولى، تغطية أخبار الهيئة وفعالياتها وكذلك الإسهام في التوعية المطلوبة عبر تناول قضايا مالية واستثمارية في مجال أسواق المال عبر زوايا متعددة، كما تستهدف أيضاً التوعية القانونية بمختلف تشريعات الهيئة وقراراتها، إضافةً إلى إصدارات أخرى تستهدف توعية النشء والأطفال.

كما تجدر الإشارة أيضاً، إلى التوجه لتعزيز المقومات الإعلامية في مجالات عمل الهيئة المختلفة سعياً لتحقيق التوعية المطلوبة عبر التنسيق مع وزارة الإعلام لتنفيذ برامج تلفزيونية وإذاعية وأفلامٍ وثائقية تتولى مهام تغطية أخبار الهيئة وأنشطتها.

الفصل الرابع
البيانات المالية للسنة المالية 2017/2016

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس المفوضين المحترمين
هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

تقرير التدقيق على البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة أسواق المال ("الهيئة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2017 وبيانات الدخل الشامل و بيان التغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 مارس 2017، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* في تقريرنا. نحن مستقلون عن الهيئة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

لفت انتباه

دون التحفظ في رأينا أعلاه، نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم 1 حول البيانات المالية والذي يبين أنه طبقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم (90) لسنة 2016، الذي يسري اعتبارًا من 3 أكتوبر 2016، قد انتهي العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية والذي به انتهت شخصية السوق الاعتبارية وتم منح شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ترخيصاً لمزاوله نشاط بورصة الأوراق المالية اعتباراً من 4 أكتوبر 2016. لذلك تم اعاده عرض بيان الدخل الشامل لإظهار صافي خسارة / ربح السنة من العمليات المتوقفة المتعلقة بسوق الكويت للأوراق المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2016 بشكل منفصل عن صافي خسارة / ربح لذات السنة من العمليات المستمرة المتعلقة بهيئة أسواق المال وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم 5 – الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقفة.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للهيئة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الهيئة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الهيئة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 16 يوليو 2017

بيان المركز المالي
كما في 31 مارس 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016 (معدله)	1 أبريل 2015 (غير معدلة)
الموجودات				
حسابات جارية بالبنوك		769,775	5,819,404	6,008,456
ودائع لأجل	5	102,956,464	120,708,163	142,587,263
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	6	1,633,156	1,996,565	1,806,372
استثمار في مشروع مشترك	7	9,216,195	-	-
الموجودات المتداولة		114,575,590	128,524,132	150,402,091
ذمم مدينة مستحقة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	6	17,350,399	6,000,000	1,500,000
استثمار في مشروع مشترك	7	-	9,472,107	9,296,843
استثمار في شركة زميلة	8	-	10,316,579	10,744,128
موجودات غير ملموسة	9	466,499	1,381,734	3,113,497
ممتلكات ومنشآت ومعدات	10	1,981,312	2,134,182	2,106,885
الموجودات غير المتداولة		19,798,210	29,304,602	26,761,353
مجموع الموجودات		134,373,800	157,828,734	177,163,444
المطلوبات				
المطلوبات المتداولة				
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	11	5,092,323	7,348,580	7,478,176
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		4,508,738	7,695,630	5,665,013
مخصص مطالبات	12	19,800,000	19,800,000	19,800,000
المطلوبات غير المتداولة		24,308,738	27,495,630	25,465,013
مجموع المطلوبات		29,401,061	34,844,210	32,943,189
صافي الموجودات		104,972,739	122,984,524	144,220,255
يتم تمويله كما يلي: -				
رأس المال التشغيلي	13	40,000,000	-	-
الاحتياطي العام	13	82,984,524	144,159,134	162,816,995
صافي خسارة السنة		(18,011,785)	(21,174,610)	(18,596,740)
		104,972,739	122,984,524	144,220,255

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

د. نايف فلاح مبارك الحجرف
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

عبد العزيز محمد الرشيد الوزان
رئيس قطاع الخدمات المساندة

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016 (معدله)
الإيرادات			
رسوم اشتراكات		380,864	162,527
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى		1,188,210	2,288,564
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	81,152	-
إيرادات فوائد ودائع		2,422,620	2,216,116
اجمالي الايرادات		4,072,846	4,667,207
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	14	19,899,225	13,802,711
مصروفات عمومية وإدارية	15	3,873,362	2,673,280
استهلاكات وإطفاءات		781,929	1,062,437
إجمالي المصروفات		24,554,516	17,538,428
صافي خسارة السنة من التشغيل		(20,481,670)	(12,871,221)
العمليات المتوقفة			
صافي ربح /خسارة السنة من العمليات المتوقفة	17	2,469,885	(8,303,389)
صافي خسارة السنة		(18,011,785)	(21,174,610)
بنود الدخل الشامل الأخرى			
حصة في احتياطيات شركة زميلة		-	(61,121)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(18,011,785)	(21,235,731)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016 (معدله)
الرصيد كما في بداية السنة		123,662,808	144,220,255
تأثير التعديل (إيضاح 20)		(678,284)	-
الرصيد كما في 1 أبريل (معدل)		122,984,524	144,220,255
حصة في احتياطيات شركة زميلة		-	(61,121)
صافي خسارة السنة كما تم ادراجه سابقا		(18,011,785)	(20,496,326)
تأثير التعديل على صافي خسارة السنة (إيضاح 20)		-	(678,284)
صافي خسارة السنة (المعدل)		(18,011,785)	(21,174,610)
الرصيد كما في 31 مارس (المعدل)		104,972,739	122,984,524

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016 (معدله)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(18,011,785)	(21,174,610)
تسويات:			
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	(164,088)	(175,264)
حصة في نتائج أعمال شركة زميلة	8	(293,567)	(746,072)
إيرادات فوائد ودائع		(2,422,620)	(2,434,303)
خسارة بيع ممتلكات ومعدات		(3,747)	6,109
استهلاكات وإطفاءات		1,221,218	2,903,367
مخصصات انتفى الغرض منها – مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		(2,432,735)	-
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين -المكون خلال السنة		1,258,875	2,294,615
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(20,848,449)	(19,326,158)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		(11,337,110)	(4,613,614)
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		3,465,496	(114,121)
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(28,720,063)	(24,053,893)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين -المدفوع خلال السنة		(2,659,095)	(264,000)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(31,379,158)	(24,317,893)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		2,563,692	2,357,724
ودائع لأجل		17,751,700	21,879,100
توزيعات نقدية مستلمة من المشروع المشترك		420,000	-
توزيعات نقدية مستلمة من الشركة الزميلة		-	1,112,500
المدفوع لاقتناء موجودات غير ملموسة		(280,388)	(283,568)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات		(602,251)	(946,040)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		14,963	9,125
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		19,867,716	24,128,841
المعاملات غير النقدية -مرفق السوق		6,461,813	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		(5,049,629)	(189,052)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		5,819,404	6,008,456
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		769,775	5,819,404

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشان إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة . بتاريخ 4 مايو 2015 ، تم صدور القانون رقم 22 لسنه 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنه 2010 بشأن هيئة أسواق المال و تنظيم نشاط الأوراق الماليه. و قد تم نشر القانون بالجريده الرسميه في 10 مايو 2015.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- تنميه أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالميه.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

طبقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم (90) لسنة 2016، اعتبارا من 3 أكتوبر 2016 ينتهي العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية و ينتهي شخصيته الاعتبارية و تم منح شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ترخيصاً لمزاوله نشاط بورصة الأوراق المالية اعتباراً من 4 أكتوبر 2016, و الذي به ايضاً تقرر الاتي:

أ. تؤول حصة سوق الكويت للأوراق المالية في نظام ضمان عمليات الوساطة إلى الهيئة، ويصدر قرار عن الهيئة بتعديل نظام ضمان عمليات الوساطة وفقا لذلك.

ب. تنقل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية – يشار إليه فيما بعد بـــ " السوق " - من السوق إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.ع) – يشار إليها فيما بعد بـــ "بورصة الكويت" - وذلك وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية وقرارات مجلس مفوضي الهيئة بشأنها، وينقل ترخيص بورصة الأوراق المالية من السوق إلى بورصة الكويت، وذلك بإلغاء ترخيص السوق ومنح بورصة الكويت ترخيص لمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية، تحل بموجبه بورصة الكويت محل السوق ، كما تحل محله في حقوقه والتزاماته القائمة كما في تاريخ 2016/9/30 ، وذلك وفقا لما سيرد باتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل أصول المرفق المادية والمعنوية من أحكام بهذا الشأن.

ت. تنقل أصول السوق إلى بورصة الكويت وتسجل بدفاتر بورصة الكويت بقيمة مقدرة تقديراً مؤقتاً على أساس قيمة الأصول الدفترية كما في تاريخ 2016/9/30، على أن تحدد اللجنة الاستشارية القيمة العادلة لأصول السوق وترخيصه كما في تاريخ 2016/9/30، وعرضها على مجلس مفوضي الهيئة لإصدار قراره بشأنها، وتخطر بورصة الكويت بذلك القرار، وتقوم بورصة الكويت، فور إخطارها بالقرار المشار إليه، بتسجيل القيمة العادلة لأصول السوق وترخيصه بدفاترها كمديونية مستحقة عليها تجاه الهيئة وفقا لأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – دمج الاعمال.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 11 يوليو 2017.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية و أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 و تعديلاته ولائحته التنفيذية. تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

وفقاً للمادة (156) من القانون رقم (7) لسنة 2010 آلت إلى الهيئة كامل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ صدور القانون، وتقوم الهيئة خلال السنة الأولى من سريان القانون بتكليف لجنة استشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية وتحديد ما يؤول منها للهيئة وما يبقى منها للبورصة. لم يتم الانتهاء من أعمال اللجنة الاستشارية حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية. بتاريخ 13 ديسمبر 2015، قامت الهيئة بتفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ش.م.ك.ع بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة وذلك اعتباراً من تاريخ 25 أبريل 2016.

وفقاً للمادة (157) من القانون رقم (7) لسنة 2010 يستمر موظفي سوق الكويت للأوراق المالية في العمل لدى الهيئة مع تسوية أوضاعهم.

2.2 أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

2.3 عملة العرض والتعامل

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة العرض للهيئة.

2.4 المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر إلا أن الهيئه لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية 15 منهجية شاملة لتحديد ما إذا كان تم تحقق الإيرادات أم لا ومقدارها وتوقيتها. يحل المعيار محل التوجيهات الحالية المتعلقة بتحقق الإيرادات، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي 11 "عقود الإنشاءات" وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 13 "برامج ولاء العملاء".

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. تنوي الهيئة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 مبدئيًا بتاريخ 1 يناير 2018.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود التأجير

يُقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجًا فرديًا مسجلًا ضمن الميزانية العمومية لدى المستأجرين. يقوم المستأجر بتسجيل الحق باستخدام الأصل الذي يُمثل الحق باستخدام الأصل المتضمن ومطلوبات الأصل التي تمثل الالتزام بتقديم دفعات التأجير. هنالك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة. تظل محاسبة الموجر مشابهة للمعيار الحالي – أي أن الموجر يستمر بتصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي وتشغيلي.

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 التعليمات الحالية لعقود التأجير بما فيها معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية 4 تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقود تأجير وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 عقود التأجير التشغيلي – الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 تقييم وجود المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد التأجير.

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر على المنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء بتاريخ أو قبل التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 و الهيئة حاليا بصدد تحديد الأثر المالي.

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية تتفق مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية للسنة السابقة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بتطبيق المعايير التالية الجديدة والمعدلة والتي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016:

مبادرة الإفصاح (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7)

تتطلب التعديلات من الشركة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة عن أنشطة التمويل بما فى ذلك التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.

- *التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11: المحاسبة عن الاستحواذ على حصص في عمليات مشتركة.*
- *تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الأساليب المقبولة للاستهلاك والإطفاء.*
- *التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاح*
- *التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014*

تشمل التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014 عددا من التعديلات على مختلف المعايير الدولية للتقارير المالية.

إن تطبيق التعديلات أعلاه لم يكن له أي تأثير مالي هام على البيانات المالية للهيئة.

2.5.1 أسس تجميع البيانات المالية

يتم إدراج ايرادات ومصروفات السوق خلال السنة في بيان الدخل الشامل من تاريخ العمل بالقانون رقم 7 لسنة 2010 وحتى تاريخ الاستبعاد الفعلي.

إذا لزم الأمر، يتم تعديل السياسات المحاسبية المطبقة في السوق لتوحيدها مع السياسات المحاسبية المطبقة في الهيئة.

يتم استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات المتبادلة بين الهيئة والسوق بالكامل عند التجميع.

2.5.2 المشروعات المشتركة

إن المشروعات المشتركة هي ترتيب تعاقدي تقوم بموجبه السوق من خلال الهيئة وأطراف أخرى بنشاط يخضع للسيطرة المشتركة وهذا عندما يكون اتخاذ القرارات الهامة للسياسات المالية والتشغيلية يتطلب الموافقة الجماعية للشركاء.

يشار إلى الترتيبات التي تتضمن إنشاء مشروعات منفصلة يكون لكل مشارك حصة فيها، بالمشروعات المشتركة.

تقوم الهيئة من خلال السوق بتسجيل حصتها في المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في المشروعات المشتركة ضمن بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أي تغير لاحق لتاريخ الاقتناء في حصة الهيئة في صافي موجودات المشروع المشترك مخصوما منها أثر أي انخفاض للقيمة لكل استثمار على حدة.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن معاملات الهيئة والمشروعات المشتركة في حدود حصة الهيئة.

2.5.3 الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للهيئة من خلال السوق تأثير هام عليها. إن التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية ولا يمتد إلى وجود سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم إثبات الموجودات والالتزامات المتعلقة بالشركة الزميلة في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي ويتم تعديل الاستثمار لاحقاً لذلك لإثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال وكذلك بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الزميلة.

يتم تسجيل الزيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة الهيئة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة كما في تاريخ الاقتناء كشهرة ضمن حساب الاستثمار. ويتم تسجيل الزيادة في حصة الهيئة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة عن تكلفة الاستثمار في بيان الدخل مباشرة. يتم دراسة الانخفاض في القيمة للاستثمار في الشركة الزميلة (متضمناً الشهرة) كأصل واحد، من خلال مقارنة القيمة الاستردادية (قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد أيهما أعلى) مع القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إثبات الانخفاض في القيمة ببيان الدخل. يتم رد الانخفاض في القيمة إذا ما ارتفعت القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

عند استبعاد الشركة الزميلة نتيجة فقد القدرة على ممارسة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، يتم قياس الاستثمارات المتبقية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وتعتبر القيمة العادلة هي قيمة الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

يتم تضمين الفرق بين القيمة الدفترية للجزء المتبقي من الاستثمار في شركة زميلة وقيمته العادلة في ربح أو خسارة استبعاد الشركة الزميلة. بالإضافة لما سبق، تحول جميع المبالغ التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتعلقة بهذه الشركة الزميلة إلى بيان الدخل للسنة عند فقد التأثير الجوهري على الشركة الزميلة.

في حالة وجود معاملات بين الهيئة والشركة الزميلة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات في حدود نسبة المساهمة التي لا تخص الهيئة.

2.5.4 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتى تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل.

2.5.5 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

يعتبر الأصل ثابتاً في حالة إذا ما زادت تكلفته عن المستوى المحدد من قبل مجلس المفوضين وزاد عمره الانتاجي عن فترة مالية كاملة.

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة الفعلية أي بثمن شرائها مضافاً إليه كافة المصروفات التي تتكبدها الهيئة حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام وتضاف أنظمة التشغيل الأساسية الخاصة بكل حاسب آلي إلى تكلفة شرائه.

في حالة وجود مصروفات لاحقة على أي بند من بنود الأصول الثابتة لإجراء تحسين / تعديل / إصلاح جوهري أو رئيسي من شأنه رفع كفاءة الأصل التشغيلية أو الانتاجية أو زيادة العمر الانتاجي أو زيادة المنافع المستقبلية للأصل، تضاف هذه المصروفات على التكلفة الدفترية للأصل.

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة المقدمة للهيئة كهدايا أو منحة بالدفاتر على أساس القيمة السوقية العادلة.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت حيث يتم استهلاك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها (إن وجدت) بأقساط متساوية على مدى أعمارها الانتاجية المتوقعة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.5.6 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.5.7 العمليات المتوقفة

العمليات المتوقفة هي جزء من أعمال الهيئة، العمليات والتدفقات النقدية التي يمكن تمييزها والتي:

- تمثل إما قسم رئيسي منفصل من أعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- تمثل جزء من خطة فردية منسقة لبيع قسم رئيسي منفصل من الأعمال أو منطقة جغرافية للعمليات؛ أو
- تكون شركة تابعة يتم شراؤها فقط بهدف إعادة بيعها.

إن التصنيف كعمليات متوقفة يحدث إما عند البيع أو عند استيفاء العمليات للمعايير التي تصنف بموجبها كمحتفظ بها للبيع، أيهما أسبق.

عندما يتم تصنيف العملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المقارن كما لو كانت العمليات قد أوقفت من بداية سنة المقارنة.

و بناءاً عليه ووفقاً لأحكام قرار الهيئة (كما هو موضح بالايضاح رقم 1) ، تم اعاده عرض بيان الدخل الشامل لاظهار صافي ربح / خسارة السنة من العمليات المتوقفة المتعلقه بالسوق للسنة المالية المنتهيه في 31 مارس 2016 بشكل منفصل عن صافي ربح / خسارة لذات السنة من العمليات المستمرة المتعلقة بالهيئة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم 5 – الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقفة.

2.5.8 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المالية المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل الشامل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم الهيئة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الشراء بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم الهيئة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

المدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت المدينون (الذمم التجارية والمدينون الأخرون والنقد والنقد المعادل والودائع الاستثمارية) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الهيئة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي -نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات -أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق إعدامها فيتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق الهيئة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم الهيئة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل الشامل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.5.9 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.5.10 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أر صدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

2.5.11 تحقق الإيراد

تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها وتوظيفها لاحتياطياتها مثل إيرادات رسوم التسجيل والادراج والتداول بالإضافة الى ايرادات استثمار فوائض أموال الهيئة.

يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.

تدخل في إيرادات الهيئة رسوم الخدمات وحصيلة الغرامات المالية التي تفرض طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح الصادرة تنفيذاً له.

تتحقق إيرادات السوق من الرسوم المقررة من ممارسة السوق لنشاطه مثل إيراد رسوم اشتراكات السوق الرسمي والسوق الموازي، على أساس زمني وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار المدة التي تغطيها هذه الرسوم. تثبت حصة السوق من عمولة التداول على أساس النسبة المحددة لحصة السوق من هذه العمولة عند استلام تقارير العمولة المحصلة من قبل الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويتم إجراء استحقاق لها بتاريخ البيانات المالية استناداً للتقارير المستلمة.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم إثبات إيرادات فوائد الودائع على أساس الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي ويتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق.

2.5.12 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل الشامل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.5.13 العملات الأجنبية

إن عملة القيد هي الدينار الكويتي، وهي عملة عرض البيانات المالية.

عند حدوث عملية مالية بعملة أجنبية ينشأ عنها أصل أو التزام أو إيراد أو مصروف، تسجل تلك العملية بالدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الحدث. ويعالج الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف وقت تسويتها ضمن بيان الدخل الشامل لنفس السنة.

تقيم أصول والتزامات الهيئة النقدية بعملة أجنبية القائمة في نهاية السنة المالية حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، ويعالج الفرق بين التقييم وبين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية في بيان الدخل الشامل.

3. إدارة المخاطر المالية

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن خطر العملات الأجنبية يظهر عند وجود معاملات مستقبلية على الموجودات والالتزامات المالية المثبتة في البيانات المالية للهيئة والمقيمة بعملة أجنبية. خلال السنة الحالية لم توجد معاملات هامة بعملات أجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.

بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية سواء بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) أو العملات الأجنبية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار العملات عند الاستثمار في ودائع العملات الأجنبية وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، كما من الممكن أن تشمل الودائع المصرفية البنوك العاملة في الكويت أو خارجها بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة وذلك وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، ويجوز استثمار أموال الهيئة في أذون الخزانة الحكومية.

تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة 103 مليون دينار كويتي تقريباً كما في 31 مارس 2017 (120.7 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2016).

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال.

تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة.

تقوم الهيئة بمراعاة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من اجمالي الأموال التي يتم استثمارها، وهذا لا ينطبق على المؤسسات المصرفية الكويتية التي تضمن الحكومة الكويتية ودائعها.

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء بناءا على اقتراح مجلس المفوضين مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص (إيضاح 13).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح 2.3.4 و 2.3.5. يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم إدارة الهيئة بمراجعة البنود المصنفة كذمم مدينة بشكل دوري لتحدد مدى ضرورة إدراج مخصص لانخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. تقوم الإدارة بتقدير مبلغ وتاريخ التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات إلى افتراضات بشأن عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2017 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 1.925% كما في 31 مارس 2017 (2.03% كما في 31 مارس 2016).

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2017	2016 (معدله)
إيرادات مستحقه	573,229	714,301
مستحق من طرف ذو صلة	-	210,666
لجنة خصخصة البورصة*	875,330	583,938
ذمم شركات وساطة	-	36,154
مصروفات مدفوعة مقدماً	68,766	224,058
تأمينات مستردة	86,942	118,040
عهد نقدية	150	3,900
أرصدة مدينة أخرى	28,739	105,508
	1,633,156	1,996,565
ذمم مدينة غير متداولة		
ذمم مدينة مستحقة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية**	17,350,399	6,000,000

* صدر القرار الوزاري رقم (580) لسنة 2014 بشأن تأسيس شركه بورصة الكويت للأوراق الماليه على أن تكون هيئة أسواق المال هي الجهة المكلفة بتأسيس شركة البورصة وفي ضوء متطلبات هذه القرارات قامت الهيئة بسداد مبلغ 6 مليون دينار كويتي بما يعادل 100% من رأس المال المصدر لشركة البورصة . يتم تبويب ذلك المبلغ ضمن الأرصدة المدينة لحين الانتهاء من كافة مراحل خصخصة البورصة و ذلك تفعيلا للمادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010.

تم رسملة المصروفات الخاصة بلجنة خصخصة البورصة البالغة 875,330 دينار كويتي كما في 31 مارس 2017 (583,938 دينار كويتي كما في 31 مارس 2016) لحين الانتهاء من كافة المراحل الانتقالية وتسوية ذلك الرصيد.

** يتضمن هذا الرصيد مبلغ 11,350,399 دينار كويتي و الذي يمثل القيمة المقدرة تقديراً مؤقتاً على أساس قيمة الأصول الدفترية كما في تاريخ 2016/9/30، على أن تحدد اللجنة الاستشارية القيمة العادلة لأصول السوق وترخيصه كما في تاريخ 30 سبتمبر 2016، وعرضها على مجلس مفوضي الهيئة لإصدار قراره بشأنها، وتخطر بورصة الكويت بذلك القرار، وتقوم بورصة الكويت، فور إخطارها بالقرار المشار إليه، بتسجيل القيمة العادلة لأصول السوق وترخيصه بدفاترها كمديونية مستحقة عليها تجاه الهيئة.

7. استثمار في مشروع مشترك

وفقاً للمادة (156) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته آلت إلى الهيئة كامل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ صدور القانون، وتتمثل المساهمة في مشروع مشترك في مشاركة الهيئة من خلال السوق بنسبة 60% في نظام ضمان عمليات الوساطة.

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2017	2016 (معدله)
الرصيد كما في بداية السنة	9,472,107	9,296,843
حصة في نتائج الأعمال	164,088	175,264
توزيعات أرباح	(420,000)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	9,216,195	9,472,107

تم إثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال المشروع المشترك من واقع بيانات مالية إدارية غير مدققة من قبل إدارة المشروع المشترك كما في 31 مارس 2017.

بناءاً علي قرار الهيئة رقم (95) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 2016 بشأن تطبيق نظام الضمان على الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية و نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الكويت للأوراق المالية يلغي العمل بقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 بشأن نظام ضمان عمليات الوساطة و تعديلاته اعتباراً من تاريخ 1 أبريل 2017 مما ترتب عليه إعادة عرض الاستثمار في مشروع مشترك من الموجودات الغير متداولة إلى الموجودات المتداولة.

لاحقا بتاريخ 25 مايو 2017 قررت الجمعية العمومية لنظام ضمان عمليات الوساطة الموافقة على تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة وتحويل حصة الهيئة من التصفية البالغة 9,215,633 دينار كويتي.

8. استثمار في شركة زميلة

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2017	2016 (معدله)
الرصيد كما في بداية السنة	10,316,579	10,744,128
حصة في نتائج الأعمال	293,567	746,072
حصة في الاحتياطيات	-	(61,121)
توزيعات أرباح	-	(1,112,500)
المحول لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية	(10,610,146)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	-	10,316,579

بالإشارة الي الايضاح رقم (1) حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2017 تم نقل حصة السوق في الشركة الكويتية للمقاصة (27.78%) بالكامل الي شركة بورصة الكويت للأوراق المالية طبقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم (90) لسنة 2016.

9. موجودات غير ملموسة

	نظام التداول الآلي وبرامج	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة			
الرصيد كما في 31 مارس 2015	16,136,755	367,108	16,503,863
اضافات	143,706	139,862	283,568
المحول من موجودات قيد التنفيذ	448,833	(448,833)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	16,729,294	58,137	16,787,431
تأثير التعديل (إيضاح 20)	7,743	-	7,743
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	16,737,037	58,137	16,795,174
اضافات	109,540	170,848	280,388
المحول من موجودات قيد التنفيذ	174,220	(174,220)	-
استبعادات مرفق السوق	(14,326,755)	-	(14,326,755)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	2,694,042	54,765	2,748,807
الإطفاءات			
الرصيد كما في 31 مارس 2015	13,390,366	-	13,390,366
إطفاءات	2,020,919	-	2,020,919
الرصيد كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	15,411,285	-	15,411,285
تأثير التعديل (إيضاح 20)	2,155	-	2,155
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	15,413,440	-	15,413,440
إطفاءات	622,536	-	622,536
استبعادات مرفق السوق	(13,753,668)	-	(13,753,668)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	2,282,308	-	2,282,308
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2017	411,734	54,765	466,499
31 مارس 2016	1,323,597	58,137	1,381,734
الأعمار الإنتاجية (سنة)	4 -3		

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10. ممتلكات ومنشآت ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة				
كما في 31 مارس 2015	1,134,202	3,968,883	1,684,578	6,787,663
إضافات	7,585	164,187	774,268	946,040
استبعادات	-	(137,978)	-	(137,978)
الرصيد كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	1,141,787	3,995,092	2,458,846	7,595,725
تأثير التعديل (إيضاح 20)	1,553,053	882,577	(2,458,846)	(23,216)
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	2,694,840	4,877,669	-	7,572,509
إضافات	15,584	134,313	452,354	602,251
استبعادات	-	(83,457)	-	(83,457)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	179,412	272,942	(452,354)	-
استبعادات مرفق السوق	(1,150,587)	(3,455,286)	-	(4,605,873)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	1,739,249	1,746,181	-	3,485,430
الاستهلاك المتراكم				
كما في 31 مارس 2015	987,992	3,692,786	-	4,680,778
استهلاك السنة	54,077	150,085	-	204,162
استهلاك الاستبعادات	-	(122,744)	-	(122,744)
الرصيد كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	1,042,069	3,720,127	-	4,762,196
تأثير التعديل (إيضاح 20)	259,267	416,864	-	676,131
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	1,301,336	4,136,991	-	5,438,327
استهلاك	332,450	266,232	-	598,682
استبعادات	-	(72,241)	-	(72,241)
استبعادات مرفق السوق	(1,062,891)	(3,397,759)	-	(4,460,650)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	570,895	933,223	-	1,504,118
صافي القيمة الدفترية				
31 مارس 2017	1,168,354	812,958	-	1,981,312
31 مارس 2016	1,393,504	740,678	-	2,134,182
الأعمار الإنتاجية (سنة)	**5**	**5 – 4**		

11. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2017	2016 (معدلة)
ذمم دائنة	733,310	679,991
إيرادات مقبوضة مقدماً	521,441	1,491,451
مخصص الإجازات	1,866,013	3,274,213
مخصصات ومصروفات مستحقة	1,521,988	1,491,887
محتجزات دائنة	273,627	240,327
أرصدة دائنة أخرى	175,944	170,711
	5,092,323	7,348,580

يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم الاشتراكات السنوية المقبوضة مقدماً عن رسوم تجديد التراخيص السنوية لشركات الوساطة.

يتضمن رصيد مخصصات ومصروفات مستحقة مبلغ 1,222,644 دينار كويتي (982,459 دينار كويتي كما في 31 مارس 2016) تتمثل في إيرادات الإيجارات المحصلة من مستأجري مبنى السوق حيث قررت الهيئة عدم الاعتراف بإيرادات إيجارات مبنى السوق المحصلة من قبل السوق بعد تاريخ 1 يناير 2014 (تاريخ انتهاء حق استغلال المبنى) وحتى تاريخ البيانات المالية وذلك لحين البت في أحقية الاعتراف بتلك الإيرادات.

12. مخصص مطالبات

قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة. لم يقم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث ترى إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

لاحقاً، قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحميلها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام للسنوات السابقة.

13. الاحتياطي العام

وفقا للمادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض احكام القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار اليه في (إيضاح 1)، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقرارا ماليا على المدى الطويل لمقابلة الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء – بناء على اقتراح المجلس – مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فاذا وصلت الى المقدار المحدد يحول الفائض الي الخزانة العامة للدولة، واذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة راس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه نشاط الهيئة، ويدفع ويغطي مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقا للقواعد التي تنص عليها في اللائحة. ويجوز بمرسوم زيادة راس مال الهيئة.

قرر مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 10/ 2013 المنعقد بتاريخ 24 إبريل 2013 تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 800 مليون دينار كويتي، على أن يتم مراجعة ذلك المستوى كل ثلاث سنوات.

خلال السنة السابقة، وافق مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 2016/2 المنعقد بتاريخ 13 يناير 2016، تنفيذاً لما نصت عليه المادة (21) من قانون إنشاء الهيئة رقم 7 لسنة 2010 بشأن موضوع الاحتياطيات النقدية، على تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة. هذا الاقتراح خاضع لموافقة مجلس الوزراء.

بتاريخ 4 مايو 2016 تم تكوين رأس مال تشغيلي تفعيلاً لنصوص القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وذلك تحويلاً من الاحتياطي العام للهيئة.

14. تكاليف موظفين

	2017	2016 (معدله)
رواتب وأجور	12,685,157	9,313,711
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,243,448	821,395
إجازات	1,792,155	979,312
تأمينات اجتماعية	879,048	560,126
مكافآت	3,299,417	2,128,167
	19,899,225	13,802,711

وفقا للمادة (157) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وبموجب قرار مجلس المفوضين تم نقل موظفي مرفق سوق الكويت للأوراق المالية للالتحاق بالعمل بمقر هيئة أسواق المال من تاريخ 2016/4/26، حيث تم انتقال عدد (104) موظف وتم إثبات جميع تكاليفهم في سجلات الهيئة المالية، علماً بأن تكاليف الموظفين المجمعة (موظفي الهيئة بالمقر الرئيسي وموظفي الهيئة بمرفق السوق) عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 قد بلغت 25,634,149 دينار كويتي.

15. مصروفات عمومية وإدارية

	2017	2016 (معدله)
مصروفات إيجارات	950,248	899,949
مصروفات استشارات	1,135,443	577,944
مصروفات تدريب	905,813	519,223
مصروفات سفر وانتقال	156,124	104,540
مصروفات أخرى	725,734	571,624
	3,873,362	2,673,280

بالإشارة إلى الإيضاح رقم (1) حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2017، اعتبارا من 3 أكتوبر 2016 انتهت الشخصية الاعتبارية لسوق الكويت للأوراق المالية طبقا لقرار هيئة أسواق المال رقم (90)، علماً بأن المصروفات العمومية والإدارية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 قد بلغت 4,849,751 دينار كويتي.

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في رؤساء القطاعات، المؤسسات والشركات التي للهيئة تمثيل في مجالس إدارتها. في إطار النشاط العادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

	2017	2016
المعاملات		
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	575,478	724,162
الأرصدة		
مستحق من طرف ذو صلة	-	210,666
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	253,292	883,907

يتم تحديد رواتب ومكافآت مفوضي هيئة أسواق المال بمرسوم.

17. صافي ربح /خسارة السنة من العمليات المتوقفة

بالإشارة الي الايضاح رقم (1) حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2017 و طبقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم (90) لسنة 2016، اعتبارا من 3 أكتوبر 2016 ينتهي العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية و ينتهي شخصيته الاعتبارية و تم منح شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ترخيصاً لمزاوله نشاط بورصة الأوراق المالية اعتباراً من 4 أكتوبر 2016 و بناءاً عليه تم اعاده عرض بيان الدخل الشامل لاظهار صافي خسارة / ربح السنة من العمليات المتوقفة المتعلقه بالسوق للسنة المالية المنتهيه في 31 مارس 2016 بشكل منفصل عن صافي ربح / خسارة لذات السنة من العمليات المستمرة المتعلقة بالهيئة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم 5 – الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقفة.

	2017	2016
الإيرادات		
رسوم اشتراكات	2,167,469	3,804,077
حصة في عمولة التداول	848,717	2,546,439
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى	119,823	516,971
حصة في نتائج اعمال مشروع مشترك	82,936	175,264
حصة في نتائج اعمال شركة زميلة	293,567	746,072
مخصصات انتفى الغرض منها	2,432,735	-
إيرادات فوائد وودائع	15,288	218,187
اجمالي الإيرادات	5,960,535	8,007,010
المصروفات والأعباء الأخرى		
تكاليف موظفين ومصروفات عمومية وإدارية	2,838,019	14,007,907
استهلاكات واطفاءات	436,751	1,840,929
مصاريف تشغيل وصيانة مبنى السوق	215,880	461,563
إجمالي المصروفات	3,490,650	16,310,399
صافي ربح /خسارة السنة	2,469,885	(8,303,389)
بنود الدخل الشامل الأخر		
حصة في احتياطيات شركه زميله	-	(61,121)
اجمالي الخسائر الشاملة للسنه	2,469,885	(8,364,510)

18. صافي النقد والنقد المعادل للسنة من الأنشطة المتوقفة

	2017	2016
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	-	5,359,874
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	-	(21,453,269)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	-	17,102,801
صافي النقد والنقد المعادل للسنة من الأنشطة المتوقفة	-	1,009,406

19. التزامات محتملة

يوجد بعض القضايا المتداولة والتي يعتبر سوق الكويت للأوراق المالية طرفا فيها وبناء على اتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل ملكية أصول المرفق المادية والمعنوية والتي وقعت خلال السنة، القسم الثالث حقوق والتزامات سوق الكويت للأوراق المالية القائمة، فقرة ثالثا مادة (1)، تحل هيئة أسواق المال محل السوق في حقوقه والتزاماته المقام فيها الدعاوي والطعون والقائمة لهذه الاتفاقية. وبرأي المستشار القانوني للهيئة انه ليس من المتوقع ان تكون لتلك القضايا تأثير مادي على البيانات المالية للهيئة.

20. تعديلات سنة سابقة

قامت إدارة الهيئة بتعديل أرقام الفترات السابقة للمعاملات الخاصة بعقد مشروع تأثيث مقر الهيئة في برج الحمراء وقيمة الاستهلاكات والاطفاءات الناتجة في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 مارس 2016 لتعكس المعالجة المحاسبية الصحيحة للحسابات المبينة أدناه:

فيما يلي ملخص بتأثير هذه التعديلات في أرقام الفترات السابقة:

i) بيان المركز المالي

	تأثير تصحيح المعالجة المحاسبية		
31 مارس 2016	**كما تم إدراجها سابقاً**	**التعديلات**	**معدلة**
حسابات جارية بالبنوك	5,819,404	-	5,819,404
ودائع لأجل	120,708,163	-	120,708,163
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	1,996,565	-	1,996,565
ذمم مدينة مستحقة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	6,000,000	-	6,000,000
استثمار في مشروع مشترك	9,472,107	-	9,472,107
استثمار في شركة زميلة	10,316,579	-	10,316,579
موجودات غير ملموسة	1,376,146	5,588	1,381,734
ممتلكات ومنشآت ومعدات	2,833,529	(699,347)	2,134,182
مجموع الموجودات	158,522,493	(693,759)	157,828,734
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	7,364,055	(15,475)	7,348,580
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	7,695,630	-	7,695,630
مخصص مطالبات	19,800,000	-	19,800,000
مجموع المطلوبات	34,859,685	(15,475)	34,844,210
رأس المال التشغيلي	-	-	-
الاحتياطي العام	144,159,134	-	144,159,134
صافي خسارة السنة	(20,496,326)	(678,284)	(21,174,610)
صافي الموجودات	123,662,808	(678,284)	122,984,524

ii) بيان الدخل الشامل

	تأثير تصحيح المعالجة المحاسبية		
31 مارس 2016	**كما تم إدراجها سابقاً**	**التعديلات**	**معدلة**
رسوم اشتراكات	162,527	-	162,527
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى	2,288,564	-	2,288,564
إيرادات فوائد وودائع	2,216,116	-	2,216,116
اجمالي الايرادات	4,667,207	-	4,667,207
تكاليف موظفين	13,802,711	-	13,802,711
مصروفات عمومية وإدارية	2,673,280	-	2,673,280
استهلاكات وإطفاءات	384,153	678,284	1,062,437
إجمالي المصروفات	16,860,144	678,284	17,538,428
صافي خسارة السنة من التشغيل	(12,192,937)	(678,284)	(12,871,221)
العمليات المتوقفة			
صافي خسارة السنة من العمليات المتوقفة	(8,303,389)	-	(8,303,389)
صافي خسارة السنة	(20,496,326)	(678,284)	(21,174,610)
بنود الدخل الشامل الآخر			
حصة في احتياطيات شركه زميله	(61,121)	-	(61,121)
اجمالي الخسائر الشاملة للسنة	(20,557,447)	(678,284)	(21,235,731)

هيئة أسواق المال